

النزاعات في القارة الأفريقية

إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت !!

تأليف عبد القادر رزيق المخدمى



دار الفجر للنشر والتوزيع

النزاعات فى القارة الإفريقية
إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت !!!

النزاعات في القارة الأفريقية

انكسار دائم أم انحسار مؤقت !!

Les conflits au continent africain
échec permanent ou repli temporaire!!

تأليف

عبدالقادر رزيق المخادمي

دار الفجر للنشر والتوزيع

2005

النزاعات فى القارة الإفريقية إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت !!!

تأليف

عبد القادر رزىق المخادمي

رقم الإيداع
٢٠٠٥ / ٣٤١٦
I.S.B.N
977 - 358 - 087 - 3

حقوق النشر
الطبعة الأولى 2005 م
جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار الفجر للنشر و التوزيع
4 شارع هاشم الأشقر - الزهة الجديدة - القاهرة
ت : 6246252 (00202) ف : 6246265 (00202)

لا يجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة و مقدما .

إهداء

إلى روح شهيد حركة التحرر الوطني الافريقية
المغتال.. باتريس لومومبا أول رئيس وزراء للكونغو.



صورة نادرة للشهيد المقتال باتريس لومومبا مع أبنائه

المحتوى

14 المقدمة
	الفصل الأول
	إفريقيا.. التاريخ .. والجغرافيا
21 تمهيد
	المبحث الأول
35 شكل الدولة في إفريقيا
	المبحث الثاني
37 أهمية العاصمة في إفريقيا
	المبحث الثالث
43 توزيع السكان في إفريقيا
	الفصل الثاني
	النضال في المستعمرات الإفريقية
59 تمهيد
	المبحث الأول
61 الاستعمار البريطاني
	المبحث الثاني
66 الاستعمار الفرنسي
	المبحث الثالث
72 الاستعمار البلجيكي والبرتغالي والإسباني
	المطلب الأول
73 الاستعمار البلجيكي في الكونغو

	المطلب الثاني
76	الاستعمار البرتغالي والإسباني
	المبحث الرابع
78	الإدارة الاستعمارية في ظل الوصاية الدولية
	المطلب الأول
79	الوصاية الدولية.. النشأة والتطور
	المطلب الثاني
82	الوصاية الدولية وميثاق الأمم المتحدة
	المطلب الثالث
84	تطبيقات عملية لنظام الوصاية
	الفصل الثالث
	التراعات الحدودية في إفريقيا
89	تمهيد
	المبحث الأول
93	الحدود السياسية
	المبحث الثاني
95	أنواع الحدود السياسية
	المطلب الأول
98	الإيفي في غانا والتوغو
	المطلب الثاني
103	أزمة الشعب الصومالي
	المبحث الثالث
114	التراع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا

	المبحث الرابع
124	التراع الحدودي بين الصومال وإرتريا
	المبحث الخامس
137	جيبوتي بين المطرقة والسندان
	المبحث السادس
145	التراعات العرقية
	المطلب الأول
146	خصائص العرقية في إفريقيا
	المطلب الثاني
150	الإحساس بالعرقية وآثارها
	الفرع الأول
150	قضية بوروندي
	الفرع الثاني
152	حالة رواندا
	الفرع الثالث
155	مأساة درا فور
	المبحث السابع
160	التراعات الاقتصادية في إفريقيا
	الفصل الرابع
	الآثار السلبية للتراعات في إفريقيا
165	تهدد
	المبحث الأول
166	التبعية السياسية

	المبحث الثاني
173	التبعية الاقتصادية
	المبحث الثالث
177	التبعية الثقافية
	الفصل الخامس
	آليات حل النزاعات الدولية
185	تمهيد
	المبحث الأول
190	الطرق الودية لتسوية المنازعات
	المطلب الأول
190	الطرق الدبلوماسية
	الفرع الأول
191	المفاوضة
	الفرع الثاني
191	المساعي الحميلة
	الفرع الثالث
192	الوساطة
	الفرع الرابع
193	التحقيق
	الفرع الخامس
195	التوفيق
	المطلب الثاني
197	المنازعات السياسية

	الفرع الأول
197	تسوية المنازعات في عهد عصبة الأمم المتحدة
	الفرع الثاني
198	تسوية المنازعات في ميثاق الأمم المتحدة
	المطلب الثالث
200	الطرق التحكيمية
	الفرع الأول
201	ما يجوز عرضه على التحكيم
	الفرع الثاني
202	هيئة التحكيم
	الفرع الثالث
202	المحكمة النائمة للتحكيم
	الفرع الرابع
203	إجراءات التحكيم
	الفرع الخامس
204	قرار التحكيم
	الفرع السادس
205	التحكيم الإلزامي
	الفرع السابع
206	أمثلة لحالات التحكيم
	المبحث الثاني
207	القضاء الدولي

	المبحث الثالث
209	دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات
	المبحث الرابع
212	دور منظمة الوحدة الإفريقية في حلّ المنازعات السياسية
	المبحث الخامس
215	دور الأمم المتحدة في حل المشكلات الإفريقية
	المبحث السادس
217	نشاطات الأمم المتحدة في إفريقيا
	فصل خاص بالملاحق:
223	الملحق الأول: الدول الإفريقية.....
	الملحق الثاني: وثائق تقسيم الأراضي الصومالية بين الدول
283	الأوروبية الاستعمارية وإثيوبيا
285	1- الاتفاقية الموقعة بين الصوماليين والحكومة البريطانية
286	2- معاهدة بريطانيا وزعماء قبائل الصومال
287	3- اتفاق الحماية البريطانية على منطقة الأوغاد بين
	4- معاهدة الصداقة والحماية بين فرنسا وزعماء قبائل الصومال
288	الفرنسي.....
289	5- معاهدة الحكومة الإيطالية وسلطان بوصاصو،
	6- الاتفاقية الإيطالية- الحبشية لتحديد الحدود الحبشية مع
290	الصومال الإيطالي
	7- الاتفاق البريطاني- الفرنسي على تقسيم النفوذ في خليج

292	تاجورا والساحل الصومالي.....
294	الملحق الثالث: نصّ اتفاقية الوصاية على إقليم تنجانيقا.....
298	الملحق الرابع: مذكرة رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية حول التزاع بين إثيوبيا وإرتريا.....
306	الملحق الخامس: بيان وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية أمام مجلس السلم والأمن الإفريقي حول مشكلة دار فور.....
313	الملحق السادس: خطة العمل الدولية الخاصة بدار فور.....
318	المصادر والمراجع.....

المقدمة

بات مؤكداً أن أهم ما خلفه الاستعمار الأوروبي هو- أزمة الحدود - التي نتجت عن أن الدول التي تمخض عنها الاستعمار نتيجة لتقسيم القارة الإفريقية في أواخر القرن التاسع عشر والتي أصبحت فيما بعد دولا مستقلة هي دول خلقت صناعيا أي لم يكن لها في معظم الحالات وجود قبل الوجود الاستعماري كما أن حدودها مصطنعة لا تتماشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو اعتبارات النشاط الاقتصادي، وعليه فقد أدى الخلق المصطنع إلى أن أصبحت الدول الإفريقية تحتوي على مجموعات لغوية وعنصرية ودينية وقبلية مختلفة لم يجمع بينه في معظم الحالات سوى الحكم (arbitre) الاستعماري مما خلق مشاكل قوية للزعماء القوميين في بناء الأمة أي تحويل الدول المصطنعة من مجرى واقع قانوني إلى حقيقة اجتماعية سياسية تتطابق فيها الأمة معا لدولة مكونة دولة قومية يدين الأفراد فيها بولائهم لها وليس للمجموعات الأولية داخلها وقد أدت الحدود المصطنعة التي فصلت الجماعات المتجانسة عن بعضها إلى خلق مشاكل متعددة حول هذه الحدود مما يقف عقبة في سبيل التعاون والعلاقات الودية بين الكثير من الدول الإفريقية كما يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي والصراع الدولي وهناك عدة ملاحظات يجب أخذها في الاعتبار عند بحث الحدود في إفريقيا عامة يمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

أولاً: أن الحدود الإفريقية تدخل في فرضها الاعتبار الخارجي الخاص بالاستعمار وما فرضه من تقسيمات تحقيقاً لمصالح الدولة الاستعمارية بدلاً من

الاعتبار الداخلي الخاص بمصالح شعوب تلك المناطق المستعمرة، فالإفريقيون لم يسهموا في الاتفاق على الحدود.

ثانيا: تتميز الحدود في إفريقيا بأنها حدود مصطنعة حيث لا تتبع الظواهر الطبيعية من جبال وأنهار وغيرها، وقد وضعت دون حساب للاعتبارات البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية أو غيرها حيث كان الاعتبار الأساسي هو الصالح الاستعماري.

ثالثا: أن معظم الحدود موجودة على الورق ولم تخط على الطبيعة، بينما الخطية هي أحد أسس ومقومات الحدود السياسية بحيث يمكن تحديد نطاق الاختصاص..الإقليمي للدولة.

والجدير بالملاحظة، أنه حتى سنة (1975م) كانت منطقة إفريقيا الجنوبية بعيدة عن المواجهة (شرق-غرب). فحتى ذلك التاريخ كانت المراهنة الإستراتيجية الرئيسية في العالم الثالث تمتد من منطقة شرق المتوسط وحتى الشرق الأقصى، ومع أن السوفييت استطاعوا النفوذ إلى مصر وغينيا وزائير والسودان والصومال إلا أنه لم يكتب لوجودهم في إفريقيا النجاح، فقد أبعادوا عن مصر وانسحبوا من السودان، وأبعادوا عن الصومال وغينيا.

وكانت إفريقيا حتى ذلك التاريخ ساحة مغلقة للنفوذ الغربي (الأوروبي) إلى أن انسحب الاستعمار البرتغالي من منطقة إفريقيا الجنوبية، وتغير نظام الحكم (arbitre) في إثيوبيا فبرزت فرص استغلالها الاتحاد السوفيتي (سابقا) بجرأة وبالتعاون مع الكوبيين لخلق وضع جديد لاسيما من الناحية العسكرية في أنغولا وموزمبيق الأمر الذي زاد من قلق وانشغال

الأمريكان الذين بدأ اهتمامهم يزداد بالقارة الإفريقية وما تكثره أراضيها من معادن إستراتيجية أساسية للصناعات المتطورة.

وبعد أن كانت إفريقيا الجنوبية مجالا مغلقا للنفوذ الأوروبي، ولم تحظ المراهنة الإفريقية بأولوية لدى المخططين الأمريكيين والسوفييت فإنها، منذ منتصف السبعينيات بين القوتين العظميين للهيمنة والسيطرة عليها.

وباختفاء الاتحاد السوفيتي (سابقا) أصبحت الساحة الإفريقية مفتوحة لنشاط الدبلوماسية الأمريكية من دون أي منافس.

ومنطقة إفريقيا الجنوبية منطقة عانت وتعاني كثيرا من الاضطرابات وعدم الاستقرار والانتفاضات لأسباب عرقية وسياسية وقبلية تحركها التدخلات الأجنبية الخارجية مرشحة لأن تصبح مسرحا للصراعات والمواجهات من أجل السيطرة على المعادن الإستراتيجية النادرة المتوفرة فيها.

فهي من أهم المناطق الغنية بهذه المعادن في العالم، التي أصبحت تعد مصلحة أمنية اقتصادية وحيوية لأمريكا فمثلا تعد دولة جنوب إفريقيا من أهم الممولين للمواد الأولية في العالم حيث تحتل المرتبة الرابعة لإنتاج المعادن وتصدر (90%) من إنتاجها وهي الممول الرئيسي لأربعة معادن إستراتيجية يعتمد عليها تطور العالم الصناعي المتقدم وهي: البلاتين، والفاناديوم، والمنغنيز، والكروم وهي الممول لأكثر من (68%) من حاجات أمريكا من الكروم و(73%) من حاجاتها من البلاتين (ومن هنا تأتي أهمية جنوب إفريقيا للعالم الغربي وهذا يفسر الدعم لنظامها العنصري السابق).

يضاف لذلك أنها تمتلك صناعة تعدين متقدمة قياسا بدولة أخرى مثل زامبيا وزائير لاسيما وأن قدرة الولايات المتحدة في مجال التعدين ومعالجة

المعادن قد تراجعت كثيرا، فمثلا لمعامل الكروم هناك حاليا مصنع واحد فقط في أمريكا قدرته الإنتاجية (300) ألف طن/السنة في حين أن حاجاتها الكلية من هذا المعدن (700م ألف طن/السنة بينما القدرة الإنتاجية لجنوب إفريقيا تصل إلى (600) ألف طن/السنة.¹

كما أن من شأن قدرة معالجة المعادن وصناعة التعدين في أمريكا أدت إلى زيادة اعتماد هذه الأخيرة على المصادر الإفريقية الأمر الذي يضيف بعدا آخر للاهتمام الأمريكي المتزايد بهذه القارة وشؤونها.

إن النزاعات الإفريقية هي بكل المقاييس نتاج الحكم (arbitre) الفاسد، وهذا من خلال الوقائع البارزة للعيان، فاللوحة الإفريقية تبرز ظاهرة سيطرة زعماء الحرب الذين يجندون المهمشين ويمولون المتمردين التابعين لهم بمراقبة المناجم وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى بفضل الاتجار بالمخدرات والتهرب.

لامناص من وضع حد للترعة المتنامية إلى استعمال العنف لمعالجة التوترات، وضرورة تكريس المزيد من الوقت والطاقة والموارد من أجل ضمان الوقاية واستتباب السلم والحفاظ عليه، بفضل التعاون بين الزعماء الأفارقة، وذلك لاحتواء النزاعات القبلية والدينية وإنهاءها داخل الدولة المعنية ووقاية دول أخرى من انتقال العدوى إليها أو منعها من محاولة استغلال الأوضاع. أيضا، من الأهمية بمكان، وفي السياق ذاته، دعم المنظمات القارية والإقليمية بشكل مكثف مثل: الاتحاد الإفريقي (union africaine)،

(1) شؤون سياسية (مجلة فكرية عراقية متخصصة)، العدد 1، سنة 1994 م، بغداد، العراق.

ومجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، والتعاون بين إفريقيا ومجموعة
الثمانية، لحل النزاعات في القارة الإفريقية وحفظ السلم والأمن.¹

عبد القادر رزيق المخادمي

باش جراح (الجزائر) سنة 2005م

(1) تم إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في
2004/05/25، ومهمته حل النزاعات في القارة الإفريقية وحفظ السلم والأمن، والتصدي
بشكل أمثل للتحديات التي تواجهها القارة.

الفصل الأول

إفريقيا التاريخ... والجغرافيا

تمهيد:

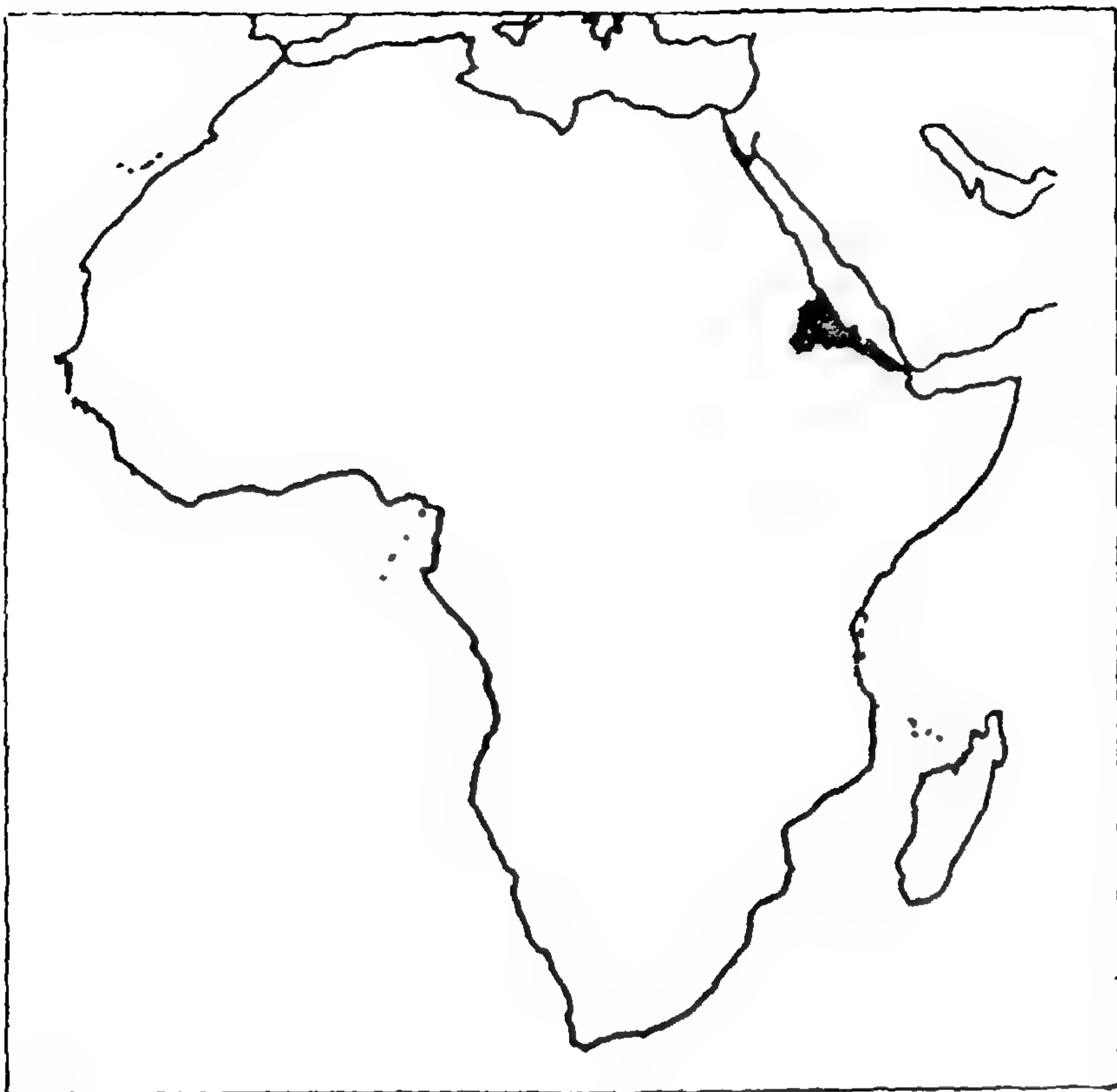
في البداية، ينبغي التأكيد، أنه مع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية في إفريقيا، التي قامت على أساس من مؤتمر برلين الشهير (1884م-1885م) والذي انتهى إلى (التقسيم الأول) للقارة، ومع حصول غالبية دولها على الاستقلال السياسي، خاصة مع مطلع الستينيات- بدأ الصراع الاستعماري الجديد من أجل (التقسيم الثاني) للقارة الإفريقية، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي ذات طبيعة مختلفة، وأدوات وأساليب متغيرة، ولقد ترتب على ذلك، أن أصبحت القارة في حالة (فوضى شاملة) لا مثيل لها.

لقد شهدت دول إفريقية عديدة، منذ استقلالها أيضا، طائفة هائلة ومنوعة من الصراعات والمنازعات، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، أحد الأمراض المتوطنة في القارة. وليس أدل على ذلك من شيوع الانقلابات العسكرية، وتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية التي تغذي الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وما يرافق ذلك من موجات متتابة من العنف السياسي، فضلا عن تعدد الاتجاهات الانفصالية، وتكاثر التوترات العقائدية الإقليمية، ومن المقرر أن هذه الصراعات والمنازعات، تجدد دوافعها وأسبابها بصفة رئيسية، في طبيعة البنية الاقتصادية- الاجتماعية، والإطار التاريخي لمعركة الاستقلال، فضلا عن الاختيارات السياسية للسلطات الحاكمة في الدول الإفريقية.

ومع ذلك، يكشف تحليل العوامل المستترة خلف العديد من الصراعات والمنازعات، عن أن (المتغير الأجنبي) يحتل مكانة جوهرية في تحريك أحداث الدول والقارة الإفريقية بصفة عامة. بل إن المكانة الجوهرية

التي يحتلها هذا المتغير في الصراعات الإفريقية الأساسية- على المستويين الداخلي والإقليمي.

رغم تعدد الوحدات السياسية في القارة الإفريقية والتي بلغت نحو (50) وحدة سياسية، فإن متوسط الوحدة السياسية تبلغ نحو (600) ألف كيلومتر مربع، فهناك (22) وحدة سياسية تزيد في مساحتها عن مساحة فرنسا أكبر الدول الأوروبية مساحة بعد الاتحاد السوفيتي (سابقا) مثل: الجزائر، والسودان، والزاير، وتشاد، وأنغولا، ومالي، وموريتانيا، ولكن معظم هذه الدول تقترن فيها المساحة الضخمة بضآلة السكان، فتصبح كثافة السكان واهية فهي (9) نسمة للكيلومتر المربع في الزاير، (2) في جمهورية إفريقيا الوسطى، (3) في تشاد والنيجر (4) في مالي، (6) في كل من أنغولا والسودان. وبقراءة متأنية في خارطة القارة الإفريقية، نجد أن هناك صعوبات جمة تصادفها القارة تكون متماثلة، وإن كانت كل دولة لها مشكلاتها الخاصة بها. وكمثال على ذلك مشكلة نيجيريا الناجم عن اتساع مساحتها (نحو مليون كيلومتر مربع)، وتنوع سكانها، والذي كان من آثاره السلبية تقسيم البلاد إلى ثلاث حكومات إقليمية كبرى تتفق ومجموعة القبائل أو الشعوب الكبيرة فيها: اليوروبا في الغرب، والأيوبي في المشرق، والهوسا في الشمال، لذلك كان هناك الإقليم الشمالي، والإقليم الغربي، والإقليم الشرقي، ثم أضيف إليها إقليم رابع ما بين الشرق والغرب، وإن كان لا تشغله وحدة قبلية كبرى كالأقاليم السابقة، فإن قبيلة الأڊو، كانت مستاءة من سيادة اليوروبا عليها.



قارة إفريقيا

وقد حاولت أول حكومة عسكرية في غانا سنة (1966م) تقوية الإحساس بالوحدة القومية وذلك بإلغاء الوحدات الإدارية الكبرى ذات الحكم (arbitre) الذاتي، والتحول إلى الحكومة المركزية حتى لا تعطي فرصة للقبلية، ولكن الحكومة العسكرية التي تلتها حاولت القضاء على الولاء القبلي والإقليمي بزيادة عدد الوحدات الإدارية حتى بلغت اثني عشرة وحدة سنة (1967م) وذلك للتقليل من أهمية كل وحدة من ناحية القوة، ثم إلى تسعة عشر إقليما إداريا سنة (1976م). والآن بعد أن قسمت الوحدات الإدارية وبحكومة عسكرية غير عرقية، ترقبها الدول الأخرى لتعرف ما إذا كان مثل هذا النظام سيمنع أو يحول دون التيارات التحتية، والتي تعتبر من أهم خصائص هذه الدول المتنوع سكانها.

وإذا نظرنا إلى أثيوبيا تلك الدولة المترامية الأطراف والتي تبلغ مساحتها نحو (1,25 مليون كلم²) وبسكان يبلغون نحو (23) مليوناً، فسنعجد أن ظروفها الطبيعية من هضاب متوسطة الارتفاع، وجبال شاهقة وأودية سحيقة، جعل سطح هذه الدولة بعيداً عن سطح الهضاب الأقرب إلى الاستواء، وأدى هذا بدوره من الناحية البشرية إلى أن يطلق عليها متحرف السكان، إذ تضم تنوعاً عرقياً كبيراً، ففي أقصى الشمال توجد قبائل بني عامر وهي حامية، وإلى الشمال الغربي الجماعات العربية في السودان، بينما يحتل قلب الهضبة في الشمال شعب الأمهرا، ويغلب عليه اللسان السامي واستمر فيها الحكم (arbitre) والسلطة في البلاد، ويكونون نحو ثلث السكان، وفي الجنوب توجد جماعات الجالا الحامية الرعوية، وتحيط هذه بقبائل سيدامو التي تعيش شبه منعزلة في جنوب غربي البلاد وتظهر فيهم

الصفات الزنجية، وفي أقصى الشرق يوجد الآفارو، والصوماليون الحاميون، وهناك أقليات متوقعة كالفلاشا أو اليهود السود، ثم يأتي التنوع الديني ليضيف إلى التنوع العرقي فوارق أخرى، فالمسيحية والإسلام يسودان معظم الهضبة، ولكن إلى جانبهما اليهودية فضلا عن الجماعات التي مازالت على وثنيها، وبذلك يمكن القول بأن أثيوبيا هي مجموعة من الشعوب أو الأمم المنعزلة بعضها عن بعض، لأنها من أكثر الدول الإفريقية معاناة من حيث وسائل النقل بصورة رهيبة، فلا يقتصر الأمر على صعوبات النقل بين الساحل وداخل الهضبة مما يشكل عبئا كبيرا على الصادرات والواردات، بل هناك صعوبة في الانتقال بين أجزاء البلاد بعضها والبعض الآخر، بل وهناك أقاليم في أثيوبيا لا يمكن الوصول إليها إلا بالطائرة، بل إن تاريخ أثيوبيا وما رافقه من تعدد حركات التمرد يمكن إرجاعه إلى عدم وجود وسائل النقل الجيد، ومن هنا كانت عزلة الجماعات بعضها عن بعض، وصعوبة تحرك الجيوش من ناحية أخرى بحيث عملت الطبيعة على تقطيع أوصال البلاد إلى أجزاء يصعب الاتصال بينها، وتقف عقبة حتى أمام التقدم الهندسي الحديث.

فالخط الحديدي الوحيد في أثيوبيا هو الممتد بين أديس أبابا، وجيبوتي، ويحمل نحو (100) ألف طن سنويا، وهو من أصعب الخطوط الحديدية وأكثرها تكاليفا وعبئا، وأما الخط الآخر فهو عبارة عن خط قصير ما بين أسمرة ومسوغ في الشمال وطوله (224) ميلا، وطاقته نحو (140) ألف طن سنويا، ومع ذلك فهو يمر بنحو (30) نفقا، ولكنها لا تتقاطع، ومن ثم لا يمكن الانتقال مباشرة من محافظة إلى أخرى إلا بصعوبة، ويكفي في هذا المجال القول بأن عدد السيارات المرخصة في أثيوبيا في الوقت الحاضر لا يتعدى (50)

ألف سيارة بأنواعها المختلفة من خاصة وشحن وركاب.. الخ..، ويضاف إلى ذلك أن البغال والحمير مازالت وسيلة رئيسية للانتقال، فضلا عن أن جمع البن من مناطق إنتاجه إلى العاصمة للتصدير يتم بواسطة الطائرات.



الدول الإفريقية المستقلة سنة 1945 (مظللة)

إن الخوف من إعطاء إريتريا حريتها لا يرجع فقط إلى حرمان أثيوبيا من واجهة بحرية طويلة، وتحويلها إلى دولة داخلية شبه حبسية، بل مخافة أن تكون له آثاره الأخرى في تحرك القوميات الأخرى والمطالبة بمثل هذا الوضع أيضا. ومن ثم كان اتجاه بعض الحكومات الإفريقية لتحقيق وحدة قومية في دولها ذات المساحة الكبيرة إلى تقسيم البلاد إلى أقاليم إدارية عديدة مع منحها درجة من الحكم (arbitre) الذاتي أو إلى وحدات إدارية داخلية كما هو الحال في نيجيريا.

وإذا كانت المساحة، والعرقية (ethnisme)، والحركات الانفصالية، قد تؤيد الحاجة إلى هذا القرار، فلا يبدو أن مثل هذه التقسيمات تخلق شعورا قويا بالوحدة والترابط القومي، أي تقدم غرضا قوميا، فالأقسام الإدارية المتعددة تشجع على المركزية والبيروقراطية، وعدم الكفاءة، فكثرة تفتيت الدولة في قارة مثل إفريقيا، حيث الروح القومية لم تقو في كثير من الأحيان بحيث يمكن للحكومة الاعتماد عليها، لا يمكن أن تؤدي إلى الهدف المنشود، بقدر ما قد تؤدي إلى تخطيط الوحدة القومية، وإذا سمح بمنطق الانفصال، فليس هناك نهاية لما يحدث من فوضى، ومن ثم كانت من أهم مشكلات الدولة الإفريقية هي محاولة جمع الأقاليم في الوقت الذي تحاول فيه الأقاليم فصلها أو طرح نفسها.



الأقطار الإفريقية غير المستقلة سنة 1979 (مظللة)

المبحث الأول

شكل الدولة

إن تماسك واتصال أجزاء الدولة أو ظهورها ككتلة واحدة يعتبر من مميزاتها، فكلما كانت ملتزمة كلما قصرت أطوال الحدود بالنسبة إلى المساحة. ومن الناحية النظرية البحتة يعتبر الشكل الدائري مثاليا، وخاصة إذا كانت عاصمتها تمثل مركز هذه الدائرة، ويمكن معرفة الانحراف عن هذا الشكل المثالي عن طريق أعلى نسبة بعد الحدود الحقيقية عن محيط هذه الدائرة، فكلما كان الرقم صغيرا كانت الدولة أقرب إلى الشكل المثالي، وكلما كان كبيرا كلما بعدت عن هذا الشكل المثالي.

فمثلا رومانيا، سويسرا، المغرب، مصر، كلها أشكال أقرب إلى المثالية، بينما تعتبر شيلي مثلا تقليديا للدول ذات الامتداد الطولي الكبير، إذ تمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة (2600 ميل). على حين أن عرضها قد لا يتجاوز مائة ميل، كذلك الحال في النرويج، كما تعتبر غير مثالية الشكل حين تظهر فيها أجزاء منفصلة عن الكتلة الرئيسية، كألمانيا قبل الحرب الثانية حين كان يشطرها الممر البولندي أو الباكستان التي كان يفصل شطريها عن بعضهما مسافة (1000 ميل)، وكان هذا من عوامل ضعف الدولة إذ تم انفصال باكستان الشرقية باسم دولة بنغلاديش.

والأمثلة واضحة أيضا في خريطة إفريقيا السياسية حيث جمهورية مالي التي تحتل في الوسط وتترك على الجانبين كتلتين شبه منفصلتين يسهل قطعهما نظريا عن بعضهما البعض من الخارج أي من فولتا العليا وموريتانيا، كذلك

الحال في الصومال التي تمتد على هيئة شكل (7) الإفرنجي، مفرطة في الطول مما يضعف من تماسكها الداخلي، كما يمكن لأسفين أو غادين هور الذي يتعمق في الصومال شطر هذه البلاد إلى شطرين، وتكرر زامبيا صورة مالي، كما تكرر موزمبيق صورة الصومال، أما ملاوي فليست إلا إسفينا من موزمبيق. وفي جمهورية جنوب إفريقيا نجد أن الترانسفال تمتد بعيدا إلى الشمال، حتى أنها تقع في دائرة نفوذ لورنسوماركيز (موزمبيق)، بينما خطط إصبع كابريفي في جنوب إفريقيا خصيصا ليصل إلى الزمبيزي غربا مما أدى إلى أن تشرف عليه بتسوانالاند من الناحية الإدارية سابقا.

وكان من نتائج عدم الانتظام في أشكال الدول الإفريقية، فرط طول حدودها السياسية، فتكاد حدود إفريقيا السياسية تبلغ (29 ألف ميل)، وهي بذلك تعادل حدود الأمريكيتين، أو ضعف حدود أوروبا (15 ألف ميل).

المبحث الثاني

أهمية العاصمة في إفريقيا

ويمكن أن نشير إلى أن أهمية العاصمة تتعدى كونها مركزا إداريا وتشريعيا للدولة، فالعاصمة هي التي تستقطب الشعور القومي لأمة وهي رباط عناصر الأمة المختلفة، وتمثل رمزا شبه مقدس لديهم وتتضح أهمية العاصمة كرمز للأمة في نقل العواصم أحيانا من المناطق الهامشية إلى الداخل لتكون أكثر تمثيلا للدولة، مثل أنقرة بدلا من استنبول، وموسكو بدلا من بطرسبرغ، كذلك رغبة البرلمان الألماني في نقل عاصمة ألمانيا الغربية إلى برلين بدلا من بون* كما تبدو أهمية العاصمة في انهيار معنويات الشعب إذا سقطت العاصمة في أيدي الأعداء.

ويؤدي تطرف العاصمة إلى صعوبة الضبط السياسي من ناحية، وإضعاف قبضة هذه العاصمة على الأقاليم الهامشية والأطراف من ناحية أخرى، فضلا عن عدم حفظ التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة لاسيما في الوحدات الضخمة المساحة خاصة إذا كان النقل متخلفا.

وإذا كانت العاصمة المتطرفة الموقع حديثة العهد، فإنها تميل إلى أن تكتسب طابعا إقليميا أكثر منه قوميا، فبحكم موقعها المتطرف غالبا ما يتألف سكانها من العناصر المحلية أو الإقليمية، وهذا يجعل العاصمة في الدول المتنافرة السكان موضع جدل ومناقشة، كما هو الحال في العواصم الإفريقية،

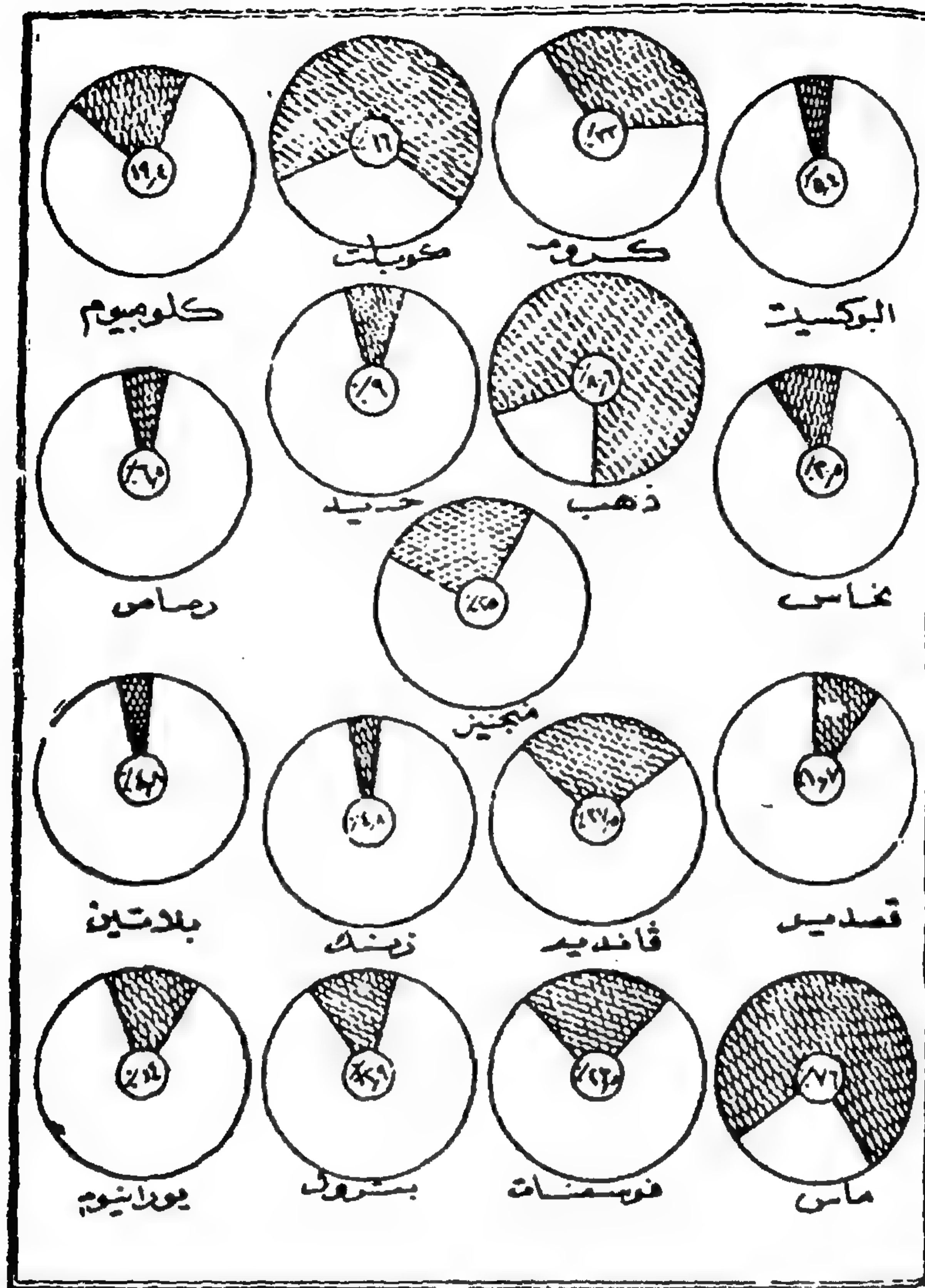
* قبل أن تتوحد ألمانيا لاحقا.

كالخرطوم مثلا التي يذهب البعض إلى القول بأنها متطرفة نحو الشمال، بل إذا نظرنا إلى معظم العواصم الإفريقية سنجد أنها متطرفة (تشاد، مالي، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، تانزانيا، أنغولا، زائير، جنوب إفريقيا وغيرها) ويرجع إلى أكثر من عامل، منها أن المعمورة والمناطق الآهلة بالسكان تجنح في الغالب إلى طرف من الأطراف.

وبذلك تصبح العاصمة في هذا الطرف أو ذاك كما في حالة ليبيا، وفي وقت ما كانت لها عاصمة مزدوجة في طرابلس وبنغازي، وكان هناك تناوب للعاصمة، عامان لكل منها، ثم وحدث في البيضاء، في ولاية بوقرة قبل قيام الثورة الليبية، ومع ذلك في العواصم الثلاث في المنطقة الساحلية، كذلك الحال في تونس والجزائر، وتميل عواصم دول الصحراء الكبرى إلى الجنوب، ويرجع هذا إلى سقوط الأمطار الصيفية على حافة إقليم السفانا (الجنوب)، وهكذا الحال في نيامي، وبماكو، كما قد يرجع إلى العامل السياسي لأن الاستعمار يختار عواصمه عادة في الجهات الساحلية، لأنها في نظره وسط، أي وسط بين المستعمرة من ناحية وبين الدولة المستعمرة من ناحية أخرى. مثل: (لاغوس - أكرا - أيديجان - داکار - دار السلام - مقديشو)، لذلك يذهب البعض إلى القول بأنه من دواعي تقوية الشعور القومي في الدول الإفريقية هو نقل العاصمة إلى موقع أكثر مركزية في الدولة.

والجدير بالملاحظة، أن هناك كثير من الآراء التي ظهرت في الموضوع كنقل عاصمة تانزانيا من دار السلام إلى دودوما، وذلك للتقليل من الفروقات الإقليمية بين العاصمة والأقاليم، والتخفيف من تركيز النشاط الاقتصادي والثروة والازدحام السكاني واحتناق النقل من العاصمة الساحلية إلى الداخل.

كذلك الحال في فكرة نقل عاصمة نيجيريا من لاغوس إلى أبوجا في مركز وسط في نيجيريا حتى تكون على كثر أو على مسافات متقاربة من جميع السكان، وبذلك يضمن استقرارها سياسيا خاصة وأن أبوجا فضلا عن موقعها الجغرافي الممتاز ذات مناخ معتدل نسبيا وتتوفر فيها موارد الماء، كما أنها لا تنتمي إلى أي مجموعة عرقية، بينما تستمر لاغوس تؤدي وظيفة العاصمة التجارية، وإذا كان البعض يتساءل كيف ستكون أبوجا أقرب إلى معظم السكان، بينما هي تقع في إقليم مهتر من حيث عدد السكان. وفي حالات أخرى كان نقل العاصمة أمرا ضروريا، ونقلت فعلا، كما هو الحال في عاصمة موريتانيا التي تقرر نقلها في أواخر الخمسينيات إلى نواكشوط لتخلف العاصمة القديمة وهي سانت لويس والتي لم تكن قطعة من موريتانيا، بل من السنغال، وأصبح موقع نواكشوط جيدا حيث يمر تيار كناري الذي يلطف هواءها، وحيث تتوسط الإقليم الساحلي، الصحراوي في الشمال والرطب في الجنوب.



الصادرات المعدنية للمقارة الإفريقية

المبحث الثالث

توزيع السكان في إفريقيا

تتميز إفريقيا بوجه عام بالكثافة المنخفضة والتي تدور حول (35) نسمة للكيلومتر المربع، وكذلك الحال في عدد كبير من دولها، فهناك دول تقل فيها الكثافة العامة عن (10) نسمة للكيلومتر المربع مثل: ليبيا، والجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وأنغولا، والغابون، والكونغو الديمقراطية، والزائير، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والموزمبيق، وتزانيا، وزامبيا، وبوتسوانا، والسودان، وليبيريا، والصومال.

وإذا كانت الكثافة المنخفضة في الشمال تعود إلى امتداد الصحراء على نطاق واسع كما في ليبيا، والجزائر، ومالي والنيجر، فهي تعود في وسط إفريقيا حيث الزائير، وإفريقيا الوسطى، وأنغولا، إلى كثافة الغابات والمناخ وأمراض المناطق الحارة، وتجارة الرقيق، ويؤدي هذا إلى أن السكان ينتشرون، بل يتبعثرون في غطاء خفيف، متباعدين عن بعضهم البعض، مما لا يعمل على التجانس البشري، وزيادة التمسك بالقبلية، ويرتبط بتوزيع السكان في أنحاء الدول الإفريقيين معرفة أماكن التجمعات العالية الكثافة أو المعمورة، لما له من انعكاسات سياسية خطيرة، ففي معظم الأحوال، يتركز المعمور في بقع محددة يفصلها عن بعضها مساحات من اللامعمور (لا يقصد باللامعمور الخالي تماما من السكان، وإنما المنخفض الكثافة ولتكن أقل من نسمة للكيلومتر المربع).

ففي الزائير مثلا تأخذ الكثافة الأعلى شكل هلال ترتبط أكثر ما ترتبط بالمرتفعات المحيطة بالحوض، بينما تنخفض الكثافة في الوسط لارتباطه بالسهول الحارة والغابات الكثيفة، وهذا أيضا مما لا يعمل على تجانس السكان بل يعمل على تأصيل القبلية والعرقية (ethnisme)، وهذا واضح في حوض الكونغو، فرغم أن ثلثي السكان ينتمون إلى زنوج البانتو، فما زال هناك الأقزام في الغابة، والفولاني في الكاميرون، فضلا عن الزنوج السودانيين والجاميين في إفريقيا الوسطى والكاميرون، وتلعب القبلية دورا خطيرا في عمليات الانفصال، فمن السبعين القبيلة الرئيسية في الزائير نجد أن (49) قبيلة تنتمي إلى البانتو، (16) قبيلة تنتمي إلى الزنوج السودانيين، فضلا عن قبائل حامية على الأطراف.

وتبدو هذه الفسيفساء القبلية أشد تعقيدا في الكاميرون، ففيه نحو (140) قبيلة، بل حتى الغابون الصغيرة فيها نحو (40) قبيلة، وتختلف هذه القبائل فيما بينها من حيث التطور والاحتكاك بمظاهر الحضارة الحديثة، مما يؤدي إلى زيارة التباين القبلي وعدم التجانس، ففي الكونغو الديمقراطية نجد أن قبيلة الباكونجو لها السيادة وتعارضها بالتالي، القبائل الأخرى، وفي الغابون تحتل قبيلة الفاتح نفس المركز الهام، وتجد معارضة من قبيلة ميونجوي الذين يعيشون في الإقليم الساحلي، وكانت اتصالاتهم قديمة بالأوروبيين.

وفي الزائير نجد أربع مجموعات قبلية كبرى كان لها أثرها في أحداث ما بعد الاستقلال سنة (1960م)، فالباكونجو يعيشون بين كينشاسا والبحر، وكانوا أول من اتصل بالأوروبيين في هذا الإقليم، وكان لهم وزهم السياسي بسبب عددهم من ناحية، ولوقوع العاصمة في أراضيهم من ناحية أخرى،

ويقع الإقليم الآخر ذو الخطر في كانتغا في أراضي البالوبا الذين امتد انتشارهم إلى إقليم كاساي، أما أقصى إقليم كانتغا فيعيش فيه البالوندا.

وكانت هجرات البالوبا للعمل في لومومباشي (اليزابيث فيل) مما أدى إلى عدم رضا ونفور البالوندا. ويحتل البامونجو مساحة كبيرة في مديرتي خط الاستواء والشرقية، وإذا كان من الصعب تقدير أهمية العامل القبلي في أحداث سنة (1960م)، فإنه يمكن القول بأن فترة الحكم (arbitre) البلجيكي وإن كانت قد منعت الحروب القبلية غير أنها لم تمح التقاليد القبلية لأنها ظاهرة عامة في معظم إفريقيا في شرقها وفي غربها، ولكن المنافسة وعدم الثقة في الزائير فاقت غيرها ووصلت المرحلة الانفجارية، وقد استغل لومومباشي عدم الرضاء عن المهاجرين من البالوبا في كسب تأييد البالوندا. وقيل في مشكلة الكونغو أن الإقليمية كانت أكثر أثرا من القبلية نتيجة الاتساع الكبير، وتنوع البيئات، وعزلة الجماعات، وبعدها عن العاصمة، ومن ثم كان التأييد لمن يعرفون، أو بمعنى آخر كان الولاء قبليا قبل أن يكون قوميا.

وأحيانا يتألف المعمور من كتلة واحدة متماسكة كما هو الحال في معمور صر أي وادي النيل والدلتا، ومن ثم كان التماسك والترابط القومي في مصر، والنطاق الساحلي في تونس والجزائر، ولكنه في معظم الأحوال يتألف من أكثر من كتلة أو له أكثر من نواة، تفصل بينها مساحات من اللامعمور مما يضعف من التماسك السياسي، خاصة إذا سحب هذا الانقطاع في التوزيع الجغرافي انقطاع اثنولوجي والأمثلة على هذا عديدة في الدول الإفريقية، فإذا أخذنا ليبيا مثلا حيث تألفت من جزيرتين سكانيتين ساحليتين برقة وطرابلس حيث يتجمع (90%) من السكان، ويفصل بينهما نحو (800 كلم) من الصحراء، مما أدى إلى توجه كل منهما توجهات مختلفة قبل ظهور البترول، برقة نحو مصر، وطرابلس نحو تونس، وصحب هذا ثنائية

العاصمة، عامان في طرابلس، وعامان في برقة، إلى أن ظهر البترول فكان من أقوى عوامل التماسك والترابط القومي.

ويأخذ نمط توزيع السكان في غرب إفريقيا وضعاً خاصاً حيث يتركز السكان في نطاقين واضحين في الجنوب والشمال، بينما يتذبذب السكان فيما بين النطاقين أو في ما يعرف بالنطاق الأوسط، ففي الجهات الساحلية قامت إمارات وممالك قبل ظهور الاستعمار مثل: مملكة الأشانتي في غانا واليوروبا في نيجيريا، وأدى قيام هذه الممالك والاستقرار الزراعي إلى ازدهار هذه الجهات، ومازالت تقاليد الإخلاص للأرض التي عاشوا عليها سائدة إلى يومنا هذا.

كذلك قامت في الشمال الإمارات الإسلامية كصنغى ومالي وغيرهما معتمدة على التجارة، وازدهرت الحياة فيها وازدهمت نسبياً بالسكان، أما النطاق ما بين الجنوب والشمال وهو المتذبذب فيرجع إلى تجارة الرقيق التي استمرت قرابة ثلاثة قرون في الجهات الساحلية وكان موردها ظهر الساحل أي النطاق الأوسط، فكانت القبائل تلجأ للهضاب الشمالية للحماية من هجمات القبائل الجنوبية التي كانت تسعى للحصول على الأسرى لبيعوا رقيقاً.¹

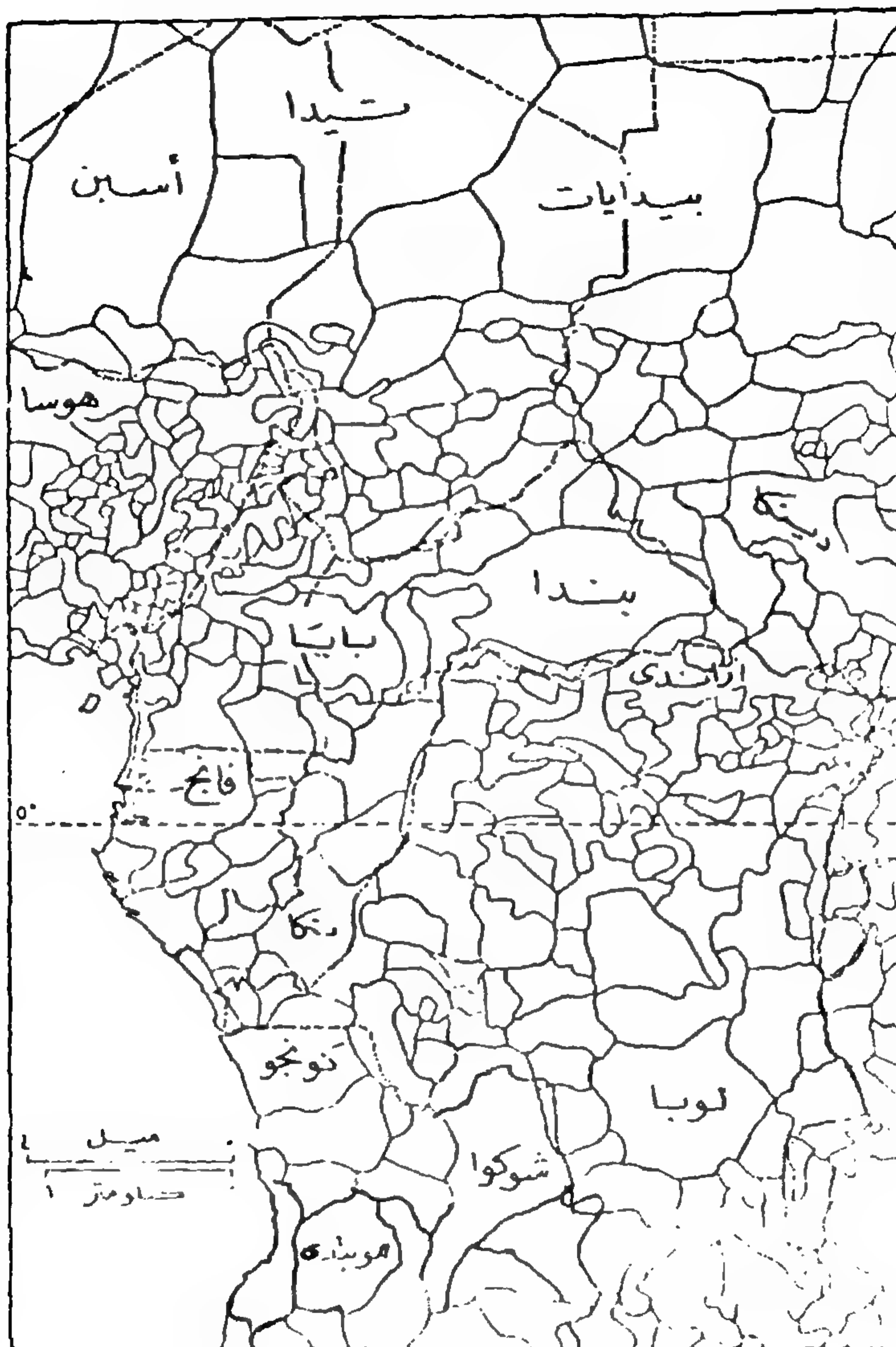
(1) الدكتور محمد عبد الغني سعودي، (قضايا إفريقية)، مرجع سبق ذكره.

كان النطاق الأوسط محور المواجهات بين الشمال والجنوب، فإذا علمنا أن هذا الانقطاع في التوزيع الجغرافي يتبعه انقطاع اثنولوجي، الجنوب زنجي وثني مسيحي، والشمال حامي مسلم، أدركنا سر الصراعات التي أعقبت استقلال كل من نيجيريا وغانا، والصراع بين قبائل الأشانتي والفانتي في غانا، والهورسا واليوربا والأيو في نيجيريا.

وكذلك الحال في الكامبيرون حيث النواة المسلمة من الفولاني قرب بحيرة تشاد، والنواة المسيحية الوثنية في الجنوب.

وكثيرا ما تتجاوز الدول الإفريقية في المعمور، بمعنى أن تكون الأقاليم المرتفعة الكثافة على جانبي الحدود، وغالبا ما يكون هناك تجمّاس سكاني وقبلي، فتصبح الحدود في هذه الحالة، وكأنها سكين يقطع ما بين ذوي القرى كما هو الحال في التجمع السكاني شرق وشمال وجنوب بحيرة فكتوريا حيث يتصل المعمور، ولكن تقطعه الحدود السياسية بين كينيا وأوغندا وكينيا وتزانيا.

وكذلك، ذلك التجمع الذي تقطعه الحدود السياسية في أقصى الشمال لزائير من الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وزائير، والكونغو الديمقراطية في حوض الكونغو الأدنى، ناهيك عن تلك التجمّعات التي تركّزت في جنوب تشاد والنيجر وفولتا العليا ومالي (بسبب الطبيعة الصحراوية للأقاليم الشمالية والوسطى) ونظيرتها في شمال نيجيريا والتوغو والداهومى وغانا، مثل هذه الحدود خططت بواسطة القوى الاستعمارية دون أدنى اعتبار للبشر الذين فرضت عليهم.



أغاط للقبائل الإفريقية الإستوائية

الفصل الثاني

النضال في المستعمرات الإفريقية

تمهيد:

تعرضت إفريقيا لأبشع أنواع الاستغلال من القوى الاستعمارية، ولم يشهد تاريخ البشرية عجرفة عنصرية من أولئك المغامرين الذين جابوا بقاع الأرض ابتغاء استعباد الآخرين وإذلالهم، في القارة الإفريقية، ولا يهم إن كان موضوع الإخضاع يتمثل في الأرض أو الموارد البشرية، فأي شيء تتحدد قيمته وفق ما يعود به من مقابل نقدي، حتى ولو كان إنسانا فقد يصبح سلعة. في عرف هؤلاء بدءا من غزوات اسكندر المقدوني ومرورا بالتتار والصليبيين، ثم الأوروبيين، كما يشهد عالم اليوم أحادية مطلقة تقودها أمريكا دون حسيب أو رقيب، ودون مراعاة للأعراف والقوانين الدولية التي باتت مستباحة في هذا العالم اليتيم.

وإذا كانت غزوات البيض المسابقة تقوم في أغلبها على نزوات ونزاعات عدد من المغامرين الذين امتلكوا فجأة سلطة القرار، وإذا كانت الفترات التي شملتها هذه الغزوات قصيرة نسبيا، فإن ظاهرة استرقاق الجنس الأسود جاءت بشكل منظم أسهم فيه الرأسماليون والحكومات وحتى الكنيسة باركتها.¹

وقد بدأت هذه الحركة الاستعمارية في القرن الخامس عشر ولا تزال للأسف الشديد مستمرة بشكل واضح في بعض أجزاء القارة الإفريقية إلى يومنا هذا. وفي خضم هذا الحقد العنصري والجشع الاستعماري شاعت في مختلف الأوساط السياسية والاقتصادية والعلمية والدينية لدى الغرب

(1) علي المنتصر فرفر، إفريقيا، ط2، سنة 1988، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.

أفكار ورؤى، واتجاهات متحيزة عمياء تستهدف تبرير الوضعية التي صنعها المستعمرون البيض لشعوب إفريقيا، وهي "الأفارقة هم عبيد بالسليقة" و "الزنجي هو الشخص الذي لا تاريخ له" و "تاريخ إفريقيا ليس أكثر من امتداد لتاريخ أوروبا والعالم الجديد" و "أن أي محاولة للرجوع إلى تاريخ إفريقيا قبل بدء الكشوف الأوروبية للقارة هي محاولة للرجوع إلى عالم الخرافة الذي لا فائدة منه".

وتوالت هذه التبريرات الرامية إلى استعباد إفريقيا، والتعجيل ببسط هيمنة الأوروبيين البيض على إفريقيا، ولذلك قد يبدو من المفيد إلقاء الضوء على القوى الاستعمارية التي بسطت نفوذها على القارة الإفريقية وهي:

- بريطانيا،
- فرنسا،
- بلجيكا،
- البرتغال،
- إسبانيا.

وإذا كان لكل من هذه القوى المستعمرة منهجها الخاص في المرامي التي تسعى إليها من الاستعمار والسيطرة، والاستغلال، والرقعة المستعمرة، إلا أن قاسمها المشترك هو ما تحققه هذه المستعمرات في نهاية المطاف من مرد ودية لصالح خزائن الغزاة المستعمرين.

المبحث الأول

الاستعمار البريطاني

اجتاح الاستعمار البريطاني إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر، حين أخذت دول شمال أوروبا تتسابق في رفع أعلامها على مناطق إفريقيا، وكان رواد هذه الموجات الاستعمارية يحدوهم امتلاك أكبر مساحات ممكنة في القارة. وكان حلم (رو دس) داعية الاستعمار البريطاني إقامة ممتلكات بريطانية تمتد من شمال إفريقيا بطول حوض النيل حتى رأس الرجاء الصالح.

لذلك فإن قوام المستعمرات البريطانية تركز حول هذا الخط الوهمي، ولما تحررت إفريقيا العربية المسلمة في الشمال من ربة الاستعمار، بقي الشق البريطاني من مستعمراتها في شرق إفريقيا ووسطها. ولم يرتفع العلم البريطاني في غرب إفريقيا إلا في بعض البقاع الساحلية فكان أشبه بالخلجان الداخلية في كتلة المستعمرات الفرنسية.

وقد اتبعت السياسة البريطانية أسلوباً فريداً في حكمها لمستعمراتها في إفريقيا، فأوجدت ما أسمته نظام مستعمرات التاج، حيث يعين لكل مستعمرة حاكم يستعين به في إدارة الإقليم بمجلس تشريعي يختاره لنفسه من بين الموظفين البريطانيين وبعض غير الرسميين، وقد يتم شبه انتخاب تغيير الرسميين هؤلاء، ولكن أياً كانت درجة الانتخاب فإن للحاكم السلطة المطلقة وصوته يرجح كافة الأصوات.¹

(1) إفريقيا وزاء التصحر، مرجع سبق ذكره.

إلى جانب نظام مستعمرات التاج، ابتدع الاستعمار البريطاني نمطا آخر من نظم الحكم (arbitre) غير المباشر. ويطبق هذا النظام غير المباشر في المناطق التي يصعب فيها التغلب على الشعور القومي ويتعذر إتباع أسلوب الحكم (arbitre) المباشر، ومهمة هذا النمط غير المباشر أن يعهد بمسائل الإدارة المحلية للمواطنين من زعماء القبائل أو الأمراء، مع إخضاعهم لإشراف المسئولين البريطانيين.

إن الاستعمار البريطاني وقد شعر بهذه المظاهر جميعها، حاول في الماضي جاهدا أن يعد نفسه لكل الاحتمالات المختلفة. فقامت وزارة المستعمرات - آنذاك - بترسيم الخطط وحشد الجهود لمواجهة الانتفاضات الإفريقية المتزايدة الانتشار في إفريقيا. وهي تعتبر سنة (1960م) حرجا لها، ففي هذه السنة حدثت تغييرات جوهرية في كثير من هذه القطاعات. ففي هذا التاريخ حدد لمنح نيجيريا نظاما من الحكم (arbitre) الذاتي، كل ذلك حتى تتمكن بريطانيا من تخفيف حدة المطالبة بالاستقلال الكامل. أما إقليمي الكاميرون والصومال الإيطالي اللذين كانا خاضعين لوصاية الأمم المتحدة فقد حصل كل منهما على استقلاله في نفس السنة.

وبعد حصول الصومال الإيطالي على استقلاله تأثر بذلك إقليم الصومال البريطاني بالنسبة لمطالبة الصوماليين بوحدة الصومال الكبير، كما أن مشروع الحكم (arbitre) الذاتي لنيجيريا ليس إلا محاولة لتخفيف وقع استقلال الكاميرون المتأخم له.

وقد تنبأ المستر بات سيسل، السكرتير التنفيذي لمؤتمر الشعوب الإفريقية، بحدوث حرب سلبية ضد الحكم (arbitre) البريطاني في إفريقيا،

وخاصة في اتحاد وسط إفريقيا لتخليص روديسيا ونياسالاند من السيطرة البريطانية، وأنه سوف يزاح الستار عن الخدعة البريطانية التي أقامت من أجلها هذا الاتحاد.

وكانت بريطانيا قد واجهتها مشكلة رئيسية أساسية، هي مشكلة المناطق ذات المجتمعات متعددة العناصر، والاتجاهات المتعارضة التي تسود التيارات السياسية فيها. ولذلك فقد أزمعت وزارة المستعمرات تشكيل لجنة واسعة السلطات لبحث وسائل الإصلاح في الاتحاد الفدرالي الزائف سنة (1960م)، بحيث تقرب بين وجهات النظر المختلفة، وتستر النوايا العنصرية المقيتة التي تستقر في نفوس المستوطنين البريطانيين في روديسيا الجنوبية والهادفة إلى التسلط على ذلك الاتحاد من هذه الأساليب الخادعة ما يتردد في دوائر وستمنستر من السحط على سالزبري (عاصمة روديسيا الجنوبية) واتجاهات سيروي ونسكي رئيس حكومة الاتحاد وتهديده بالمضي في سبيله بمفرده إذا ما عارضته حكومة لندن.

ونفس المشكلة تثور في كينيا، وإن كان عنفها لم يصل إلى درجة شديدة، ولكن الاتجاهات تظهر من ترشيح السير هيو فووت (حاكم قبرص السابق) حاكما عاما في كينيا، وهو معروف بقسوته وشدة بطشه. بالإضافة إلى إصرار بريطانيا على نفي وتشريد زعماء الحركة القومية في كينيا، واستمرار وضع جومو كينياوا الزعيم الإفريقي الكبير تحت المراقبة الشديدة بالرغم من انقضاء مدة عقوبته.

وحتى تجيد بريطانيا لعبتها المعروفة أو عزت إلى نفر من حزب العمال المعارض. بتوجيه النقد الشديد للحكومة بسبب هذه الإجراءات، حتى تمسك

العصا من منتصفها، وكأن حزب العمال لم يكن في الحكم (arbitre) خلال معركة الماو ماو والقتل والتشريد الذي عاناه الإفريقيون لم يكن على أيدي هذا الحزب.

والجدير بالملاحظة، أن علماء التطور الاستعماري قد قسموا القارة الإفريقية فيما دون الصحراء إلى طرفين: طرف تكون فيه الغلبة لنظام من الحكم (arbitre) الإفريقي الخالص، تسود فيه الغالبية الإفريقية الكاسحة، بسبب القلة المتناهية لتعداد الأوروبيين. وطرف ثان تكون فيه السيادة للرجل الأبيض، الذي تغلب قوته الفعلية بما يفرضه لنفسه من مميزات على الثروة الفعلية للإفريقيين، ويتحقق نظام حكم الرجل الأبيض. وكان هذا التقسيم قد وضع له خط وهمي يبدأ من موزمبيق على المحيط الهندي فيتجه نحو الشمال مستوعبا اتحاد وسط إفريقيا. ثم يتجه نحو الجنوب فيتطابق مع حدود اتحاد جنوب إفريقيا، ويتجه بعد ذلك إلى الشمال، متضمنا إقليم جنوب غرب إفريقيا حتى ينتهي على المحيط الأطلسي.

وقد كانت المستعمرات البريطانية في إفريقيا ممتدة حسب التقابل الجغرافي والتشابه في المعاناة، ففي شرق إفريقيا، كانت أوغندا وكينيا، وتخرج منها تنجانقا باعتبارها كانت نظام وصاية الأمم المتحدة.¹ أما في وسط إفريقيا، فيشمل وقتها الاتحاد الفدرالي بين روديسيا ونياسالاند، ويضم إليه للتشابه أقاليم الحماية الثلاثة في بتشوانالاند، و سوزاي لاند، و باسوتولاند. أما غرب إفريقيا، فيشمل نيجيريا، وسيراليون، وغامبيا، ويخرج عنه

(1) انظر في الملاحق اتفاقية نظام وصاية الأمم المتحدة الخاصة بتنجانقا.

الكامبيون البريطاني، والصومال البريطاني، الذي هو الآخر يخضع إلى نظام وصاية الأمم المتحدة.

وقد أخذت رياح العنف تجتاح الحزام الأوسط في إفريقيا، ففي بداية سنة (1959م)، انبعثت الانتفاضات من الكونغو البلجيكي، أعقبته ثورة في الكونغو الفرنسي، ولم تلبث بعد ذلك أن اندفعت نياسالاند في اضطرابات عارمة. وليس ثمة شك في أن الرابطة بين هذه الانتفاضات جميعا أكثر من مجرد الدعوة القومية الإفريقية الصاعدة. وخشية من الثورة الإفريقية ابتدع الاستعمار البريطاني نظام تفرض فيه السيادة الأوروبية، وهكذا، أجبرت نياسالاند على الدخول في اتحاد فدرالي مع روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية، حتى تتحقق بذلك الغلبة للبيض الكثيري العدد في روديسيا الجنوبية والمسيطر على مقدراتها.¹

وقامت حكومة الاتحاد الفدرالي بحشدتها للقوات العسكرية، من روديسيا الجنوبية، قوات من الجنود البيض المستوطنين بهدف إجهاد مقاومة المارد الإفريقي المعارض في نياسالاند، وأعلنت حالة الطوارئ وتم إلقاء القبض على الزعيم (هاستنجز باندا) وعدد كبير من زعماء حزب المؤتمر، خاصة إذا علمنا أن هناك دفع قوي حدث من مؤتمري: أكرا (غانا)، والقاهرة (مصر)، أكسب الدعوة الإفريقية زحما ثوريا هاما، إضافة إلى النداءات التي كانت تحت على طرد المستعمر الدخيل من القارة الإفريقية.

(1) صلاح ضيري، إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

الاستعمار الفرنسي في إفريقيا

لا يختلف الاستعمار الأوروبي عن الاستعمار البريطاني في سعيه استعباد الآخرين وإذلالهم والاستحواذ على ثرواتهم الطبيعية، ومن حقد عنصري وجشع استعماري لم تلبث أن هزمت بواسطة كفاح إفريقيا من أجل تحرير نفسها من كل أنواع الرق والاستعباد. على أن ما ميّز الاستعمار الأوروبي عن غيره هو محاولته للشعوب التي يستعمرها إذابة شخصيتها، وطمس معالمها، والقضاء على تراثها، وبالتالي، ربط تلك الشعوب المغلوبة بعجلته المستغلة المستبّدة، وتجعل من حضارته الزائفة قدسية ترتفع إلى مرتبة التّأله.

والاستعمار الفرنسي في إفريقيا شأن كل الغزاة المتسلطين مارس هو الآخر أفظع الجرائم المنكرة لكل معاني الإنسانية وإعلاء جميع أساليب الوحشية والبطش والتنكيل. وقد تميز الاستعمار الفرنسي بالإسراف الشديد في وسائل التعذيب والإبادة الجماعية للإنسان كما حدث في الجزائر، وانحدار بالقيم التي تواضع البشر على احترامها، والتي لم يملك الاستعمار في أبشع صوره إلا التسليم بجوانب منها.

إن السياسة التي تفرّد بها الاستعمار الفرنسي عن الاستعماريين الإنجليزي والبلجيكي أطلقت عليها فرنسا سياسة التشابه (assimilation) ومعناها أن الهدف الأساسي لهذه السياسة وهي الحكم (arbitre) الفرنسي ليس تنمية النظم النيابية التي يمكن تحقيق قدر من الحكم (arbitre) الذاتي

بواسطتها، مع الإبقاء على رابطة على نحو ما بين القوة المستعمرة (بكسر الراء)، والإقليم المستعمر (بفتح الراء)، بل إن الهدف هو إدماج تلك المناطق بالشعب الفرنسي، في وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وخاصة في مظاهر ثقافية وفكرية ومذهبية واحدة، بصورة مشوهة مصبوغة بالصبغة الفرنسية المقيّنة.

وانطلاقاً من هذه السياسة، حاربت فرنسا أية محاولة لدرس اللغات أو الثقافات الإفريقية، ودمرت ونكّلت بكل السبل جميع معالم التراث الإفريقي القديم، وهدف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من ذلك هو خلق رجال فرنسيين من الإفريقيين، أو كما وضعها الخبير الاستعماري (و. ب. مفوردي)، تعليم الإفريقيين كيف يصبحون فرنسيين.

ويصف لنا (كوكسن)، الكاتب الإنجليزي الحياة التي تسود في بقعة من تلك البقاع، في الكونغو الفرنسي فيقول: "وهكذا ترقّد الكونغو الفرنسية في الأدغال، ويعيش فيها المستوطنون الفرنسيون وزوجاتهم الإفريقيات وأبنائهم المولدين، بجانب سائر الوطنيين، في حياة ترسّف في هوة الفقر، يحلمون بشواطئ السين واللوار التي لن يروها ثانية".

وقد بدأ الاستعمار الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر، وبلغ أوجه سنة (1871م)، حين انتشرت القوات الفرنسية داخل إفريقيا آتية من الشمال، ورفعت العلم المثلث الألوان على مساحات واسعة شملت الشطر الغربي للقارة، وامتدت شباكه الأخطبوطية جنوباً حتى أطلت على خليج غينيا. ولم تلق فرنسا أي اهتمام للثمن الذي دفعته غالباً في سبيل سياقتها مع سائر القوى الاستعمارية في توسيع الرقعة الخاضعة لها وقاومت الشعوب

الأبية، وقاتلت مملكة داهومي الباسلة كمثال، قتالا عنيفا استمر حتى سنة (1893م).

وبعد مؤتمر برلين الذي حدد القواعد التي يسير عليها الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، بدأت فرنسا تمد سلطانها في إفريقيا الوسطى، وأرسلت عميلها الأول (سافورنان دي برازا) إلى نهر الكونغو، وقد تم لها التسلط بمعونته على ممتلكات الغابون، والكونغو الوسطى، وأوبانجي شاري، وتشاد. وكان هذا المغامر الفرنسي هو نظير (ستانلي) البريطاني، ووضع (سافورنان) يده على الجزء الواقع شمال نهر الكونغو، باسم الجمهورية الفرنسية.

وتجدر الملاحظة أن مساحة المستعمرات الفرنسية في إفريقيا تبلغ أضعاف مساحة المستعمرات البريطانية. فتبلغ مساحة إفريقيا الغربية الفرنسية حوالي (1.850,000 كلم²)، وتغطي إفريقيا الاستوائية حوالي مليون كيلومتر مربع آخر. وإفريقيا الغربية الفرنسية تمتد من داكار غربا حتى بحيرة تشاد شرقا، ومن الصحراء شمالا حتى خليج غينيا جنوبا، طولها من الشرق إلى الغرب أكثر من (2000 كلم²)، ومن الشمال إلى الجنوب حوالي (1500 كلم²). وتعداد غرب إفريقيا الفرنسية لا يتجاوز (18.000,000 نسمة) يعيشون في مساحة تبلغ سدس مساحة إفريقيا كلها، ولكن أكثر من ثلثها صحارى تتناثر فيها جماعات قليلة من السكان.

أما إفريقيا الاستوائية الفرنسية، فعلى الرغم من شساعة مساحتها، فقد أهملها الفرنسيون، وتعطلت ثرواتها الطبيعية الكثيرة، وانحدرت حالة الرخاء التي كان عليها أهلها قبل الاستعمار الفرنسي، وقد اتبعت فرنسا في

مستعمراتها السياسية التي هدفت بها إلى إذابة الإفريقيين، وصهرهم إلى مواطنين فرنسيين.

ولكن بمرور الأيام خيّبت تلك السياسة الآمال التي كان يطمح إليها الفرنسيين، فلم يأت بالنتائج المرجوة منه، فقد سادت فترة من الركود القومي واستطاعت لذلك الإدارة الاستعمارية أن تقيم بعض المنشآت العامة، وأن تكشف بعض الموارد الاقتصادية الكبيرة. وفتحت فرنسا الطريق أمام بعض الأفارقة، وإن كان عددهم قليلا نسبيا للتدرج في التعلم، حتى أنها أتاحت لبعض منهم الوصول إلى مناصب رفيعة في الجمعية الوطنية وفي وزارة المستعمرات.

وإذا كان الهدف الرئيسي للسياسة الفرنسية هو تحقيق التشابه بالمفهوم الذي سبق ذكره، فقد ثبت في نهاية القرن الماضي أن استيعاب الملايين من الإفريقيين، و"فرنستهم" أمر يتطلب الكثير من الجهد والوقت الطويل، لذلك عدلت فرنسا من فكرة التشابه، ووضعت بدلا عنها فكرة الانضمام (association) وعموجبها تختار فرنسا فئة من الإفريقيين لتكون منهم طبقة فرنسية الثقافة والمثرب، وهذه الحالة تنطبق بصورة حتمية وقاسية على الجزائر، حتى يكونوا رسلها إلى جميع الشعوب الإفريقية، ويعاونوا الفرنسيين الرسميين في تحقيق المرحلة التالية من سياسة التشابه الكامل.

وقد بلغت المستعمرات الفرنسية حالة سيئة، نتيجة للسياسة الاستعمارية التي مارستها فرنسا وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. فكانت الإدارة الاقتصادية في أيدي الفرنسيين ووفقا عليهم، والثروات الاقتصادية إما مهمة وإما مستغلة لصالح الفرنسيين وحدهم، وحرمت الصناعات، ووضعت

النظم الجمركية التي تفل سيادة نظام الاحتكار الفرنسي المبني على الرشوة والفساد.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية سنة (1939م) ولم تلبث فرنسا أن تمرغ أنفها في تراب أحذية النازية، واستبكى الفرنسيون حريتهم التي سحقت في الوحل. ووقف الإفريقيون في المستعمرات الفرنسية إلى جانب جلادي الأمس، ينصرونهم في قوة وفي ثقة وتطلع إلى مستقبل تتدعم فيه مبادئ الحرية والمساواة.

وانتهت الحرب، وجاء وقت الجزاء والوفاء بالوعود، وعقد مؤتمر برازافيل في فبراير سنة (1944م)، وبذلت فيه فرنسا ما بذلت من وعود، مؤكدة عرفانها المزيف بالفضل الذي أظهرته الشعوب الإفريقية، وصدرت توصيات ذلك المؤتمر، ترسم القواعد التي يتعين على الاستعمار الفرنسي أن يلتزم بها في نهجه الجديد تجاه الأقاليم الإفريقية.

وفي تمثيلية هزلية طرح الرئيس الفرنسي آنذاك شارل ديغول دستور جمهوريته الجديد على استفتاء في المناطق والأقاليم، ومورست كل الضغوط لتأتي نتائج الاستفتاء حسبما يهوى ديغول وسياسته الاستعمارية، واستثنى من ذلك إقليم غينيا، وكانت أول النتائج المدوية في نتيجة استفتاء غينيا، وهي أن الشعب يرفض ذلك الدستور، ويفضل الاستقلال على كل شيء، وأعلنت غينيا استقلالها في نهاية سنة (1958م).

ولكن شعوب سائر الأقاليم، لم يقدر لها أن تعبر عن رأيها في حرية، فظهرت نتائج الاستفتاء في سائر المناطق، تقبل دستور الجمهورية الخامسة تحت اسم "المجموعة الفرنسية".

وأعلنت المجموعة الفرنسية مكوّنة من:

- فرنسا، الجزائر، الصحراء، أقاليم وراء البحار (المارتينيك، جواديلوب، غويانا، ريونيون)،
- خمسة أقاليم محتفظة بوضعها المستعمرات: الصومال الفرنسي، الكاميرون، كاليدونيا الجديدة، يولينيس، سانت بيير، ميكويون،
- اثنتي عشرة جمهورية حصلت على استقلال داخل المجموعة الفرنسية: موريتانيا، السنغال، السودان، فولتا، ساحل العاج، الداهومي، النيجر، تشاد، إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، مدغشقر.¹

(¹) صلاح ضيري، إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث

الاستعمار البلجيكي والبرتغالي والإسباني في إفريقيا

بعد أن تكلمنا عن الاستعمار البريطاني والفرنسي في القارة الإفريقية وسباقهما المحموم في الاستيلاء على أجزاء أخرى من القارة ومزيقها، لم يمنع دولا أخرى من الالتحاق بركب المستعمرين مثل: إسبانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبالتالي، الحصول على فئات المائدة.

فإسبانيا، يبدو أنها كانت تمنّ إلى مجدها الماضي الذي بادت شراعه، يوم كان هناك أسطول بحري، ومحاكم تفتيش، تعذب وتحرق من تشاء، وهكذا، احتلت شطرا من الصحراء إلى الغرب من شمال القارة، واستبقت قطعة ضئيلة من خليج غينيا تقابلها بعض الجزر المتناثرة هناك، وانحدرت إسبانيا، وجذبت معها في انحدارها هذين الإقليمين البائسين، فاحتجبت عنهما شمس الحياة، كما احتجبت عن إسبانيا نفسها.

أما البرتغال، فهي قد حظيت بشطرين متقابلين في الشرق وفي الغرب، تتسع رحابهما حتى ليوشكا أن يلتقيا، إلا من منطقة انتزعها الاستعمار البريطاني. وللبرتغال مع إفريقيا تاريخ، فهي دقت باهما في منتصف القرن الخامس عشر، وانكسرت وتحطمت مراكبها حين تصدى لها العرب ذودا عن إخوانهم في شرق إفريقيا. وأعدت الكرة من الشرق ومن الغرب، وانكسرت وهزمت، واكتفت أخيرا بأن تمتهن التجارة مع ممالك القارة، واستمر بها الحال كذلك، ونالت من المأدبة الاستعمارية إقليمي موزمبيق وأنغولا، وكما انحدرت

إسبانيا قماوت أيضا البرتغال، ولم تستطع أن تستغل ما كسبت من مكاسب وكتمت كل محاولة للتحرر الفكري أو الثقافي في إقليمها.

أما بلجيكا، فإنها لمتاخمتها فرنسا وبريطانيا، كانت أسرع وأوضح، واختارت إقليما يتاخم أقاليم فرنسا وبريطانيا وإفريقيا، فاستولت على الكونغو، ولكن أبناءه دافعوا ببسالة عن بلادهم قرابة ثلاثين سنة، إلا أن موازين القوى- آنذاك- كانت لصالح الغزاة، وبالتالي، تمكنوا من السيطرة على الكونغو، واتخذ ملك بلجيكا وقتها من إقليم الكونغو إقطاعية له، يديرها لحسابه، وأثرى عن طريقها أكبر ثراء، وعامل أهلها بكل قسوة ووحشية، وكانت نهاية المطاف أن أوصى بها ذلك الملك لتتول من بعده إلى الدولة، التي لم تفعل أكثر من تحويل هذه المكاسب من جيب الملك الخاص، إلى جيوب آخرين مستغلين من أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى عابرة القارات.

وسنحاول إلقاء الضوء على استعمار هذه الدول بسبب الخصائص التي تجمعهم، فهي أولا ليست من القوى الكبرى، ولا تحتل رقعات شاسعة، ثم إنها جميعا لم تحاول إدخال مدنية أو حضارة إلى الأقاليم التي استعمرتها.

المطلب الأول

الاستعمار البلجيكي في الكونغو

سمي الكونغو البلجيكي نسبة للدولة التي استعمرته وهي بلجيكا. تبلغ مساحته قرابة المليونين من الكيلومترات المربعة، أي حوالي ثمانين ضعفا لحجم بلجيكا التي تتحكم في مصيره وتستنفد موارده.

ويطل الكونغو على المحيط الأطلسي بساحل يمتد عشرين ميلا يقع
غالبه شمال نهر الكونغو، الذي يعتبر أطول نهر في إفريقيا وراء الصحراء، وترتفع
في الكونغو بضعة جبال تعتبر أعلى جبال في إفريقيا كلها، وتمتد الغابات في
الكونغو فتشمل مساحات واسعة، كما يتميز أهلها بالطول في أجسامهم.
ومناظر الكونغو تشبه مناظر سويسرا، فهي ساحرة، وفاتنة، تجمع بين
البحيرات والجبال في صورة واحدة جميلة، وتعتبر بحيرة (كيفو) أكثر البحيرات
ارتفاعا في وسط إفريقيا فتعلو على سطح البحر بمقدار خمسة آلاف قدم تقريبا
وهي مقصد المصطافين الذين تجذبهم بموقعها الممتاز.
ووفق المخطط الاستعماري البلجيكي، يحدّ الكونغو من الجنوب
مستعمرة أنغولا البرتغالية، ومن الشمال مستعمرة (كابيندا) البرتغالية أيضا،
ومن الغرب جمهورية الكونغو الداخلة في المجموعة الفرنسية، ويمتد خليج
الكونغو في القارة داخلا بمصب النهر الكبير، وينشطر إلى شطرين رئيسيين،
الشطرن الأول هو نهر الأوبانجي امبوبو الذي يستمر فيصلا للحدود مع
الكونغو الفرنسي وإفريقيا الوسطى حتى حدود السودان، والشطر الثاني هو
نهر لوالابا، الذي ينحرف نحو جنوب الشرق مخترقا مدينة (ستا نلي فيل) حتى
يصل إلى منطقة (كاتنغا) في الجنوب. ويحد الإقليم من الشرق مجموعة
المستعمرات البريطانية في أوغندا، وتنجانيقا (تحت الوصاية الدولية *tutelle internationale*) وروديسيا الشمالية.

وقد قاوم الكونغوليين الاستعمار البلجيكي بضراوة، واستطاع أهله
الصمود أمام الغزاة، بل كان الإمبراطور الكونغولي (مسيري)، مبعث رعب

للرجل الأبيض طيلة ثلاثين عاما من القتال بين سنة (1850م) حتى سنة (1880م).

وقد بدأ الاستعمار البلجيكي في الكونغو منذ سنة (1879م) حين وصلت أول بعثة كشفية في منتصف غشت من نفس السنة، تحت قيادة (هنري موثون ستا نلي)، المغامر متعدد الجنسيات¹.

وكان استعمار بلجيكا للكونغو يعود إلى قضية شخصية للملك ليوبولد الثاني، وخلفيتها أن المغامر (ستا نلي) الكوكبي عابر القارات، استطاع بدهائه أن يقنع الملك بأهمية هذه البقعة وما تحويه من ثروات طبيعية جديدة بالاهتمام².

ونجح ليوبولد الثاني في مهمته، وارتفع علم بلجيكا على بضعة مواضع في الكونغو باسم شركة الكونغو العالمية. وقد ترددت بريطانيا وفرنسا في الاعتراف بنشاط بلجيكا المنافس لهما في إفريقيا، واشترطت فرنسا أن تمنح ميزات تجارية مقابل اعترافها. وقتها لجأ ليوبولد الثاني إلى الرئيس الأمريكي آرثر، بواسطة مساعي مستشاره المغامر ستا نلي، وتمكن من الحصول على تأييد الولايات المتحدة سنة (1884م) باعتبار علم شركة الكونغو البلجيكية علما صديقا. وتوالى بعد ذلك اعتراف سائر الدول الاستعمارية، وأعلنت دولة

(1) كان ستا نلي بريطانيا في أصله، واشترك في الحرب الأهلية الأمريكية، وثبت فشله، فانصرف بعد ذلك إلى المغامرات الكشفية في إفريقيا، وانسلخ من الجنسية الأمريكية واحتضنته بلجيكا، واختصه الملك البلجيكي ليوبولد الثاني بالكثير من الرعاية. (إفريقيا وراء الصحراء)، مرجع سابق.

(2) كتب ستا نلي سنة (1795م) محاولا إثارة اهتمام الشعب البريطاني بالكونغو قائلا: "يمكنني أن أصور لكم (الرأي العام البريطاني) إن نهر الكونغو بالرغم من الشلالات التي تعترضه يمكن أن يستوعب كل المرور النهري داخل القارة. وإن هذا النهر هو أعظم طريق مائي في القارة الإفريقية".

الكونغو الجديدة الحرة، وفي سنة (1886م) أعلن أن ليوبولد الثاني، ملك بلجيكا والإمبراطورية الجديدة، وفي سنة (1889م) أوصى ليوبولد الثاني أن تتول الكونغو بعد وفاته إلى مملكة بلجيكا، وقد كانت ملكية خاصة له.

المطلب الثاني

الاستعماران البرتغالي والأسباني

لعب الاستعماران البرتغالي والأسباني دورا تافها في السياسة الاستعمارية في إفريقيا، وكان هدفهما الأول هو الانحدار المستمر بالإقليم التي أتعتها الحظ بالوقوع تحت نفوذهما. وليس معنى ذلك أن القوى المستعمرة الأخرى ترتقي بالأقاليم التي تخضع لها، فهي بدورها تسعى إلى تخلفها في كل شيء، ولكن الفارق أن تلك القوى تتخلف بمستعمراتها حتى تظل لها السيادة، أما البرتغال وإسبانيا، فإنهما تنحدران بمستعمراتهما لمجرد الانحدار، ولأنه هو السائد في دولتيهما الأصلية ذاتها.

وكانت مستعمرات إسبانيا في غرب إفريقيا، هي الصحراء الغربية المنضمة لمنطقة ساحل الذهب (ريو أورو)، ومستعمرة غينيا الإسبانية وعدة جزر أهمها فرناندوبو، وسبتة ومليلة، والجزر الجعفرية، التي لاتزال تحت الاحتلال الإسباني.¹

أما المستعمرات البرتغالية، في موزمبيق وأنغولا فتبلغ مساحتهما معا قرابة (800) مليون كيلومتر مربع، وتعدادهما حوالي (9) ملايين إفريقي، وأهم

(1) للتوسع في الموضوع، انظر مولفنا حول نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

عمل اقتصادي قامت به البرتغال هو الخط الحديدي الذي يربط الأطلنطي بالمحيط الهندي وشيّدته برأسمال بريطاني.

ولا تختلف السياسة الاستعمارية الإسبانية والبرتغالية عن السياسة الفرنسية، من ناحية اعتبار المناطق جزءا من الوطن الأم. والإفريقيون فيه مواطنون، بشروط خاصة، أهمها معرفة اللغة الإسبانية أو البرتغالية، حديثا وليس كتابة، والهدف من ذلك تحريم الثقافة، وفي نفس الوقت استطاعة فهم الأوامر التي يلقيها عليهم السادة المستعمرون. ويقوم النظام الاقتصادي في هذه المستعمرات على نظام السخرة، في المزارع التي تعتبر جميعها مملوكة للبيض. ويتّسم الاستعماران البرتغالي والإسباني بخاصية السرية التي تحيط بهما الدولتان مستعمراتهما، فلا يعرف العالم الخارجي عن أي من هذه المناطق أي شيء. ولكن بفضل القومية الإفريقية التي اشتعلت في كل مكان في إفريقيا، عجلت باستقلال الدول الإفريقية.

المبحث الرابع

الإدارة الاستعمارية في ظل الوصاية الدولية

Tutelle Internationale

أدركت المجموعة الدولية ووعيا منها، أن تنظر إلى ظاهرة انفراد دولة بعينها بالتحكم في مصير شعب أو مجموعات من الشعوب تحت أي ستار من ادعاءات الإنسانية أو المدنية أو المساعدة، على أنه أمر لا يقبله الضمير العالمي، ويتنافى مع قواعد التضامن في المجتمع الدولي (*communauté internationale*)، ولهذا السبب طرحت فكرة الوصاية الدولية.

وانطلاقاً من ذلك، تغيرت النظرة التقليدية التي كانت سائدة في الماضي، حيث كان السائد هو منطق سميث *smith*، أي الحرية الفردية المطلقة بين الأشخاص الطبيعيين، وانسحبت بدورها على الأشخاص المعنويين في المجموعة الدولية، فتم أن تترك الدول وشأنها فيما تراه وتقرره بشأن الشعوب، غير تلك الداخلة في المجتمع الدولي (*communauté internationale*) المعروف آنذاك، أين جعلت من تلك الشعوب مالا مباحا، يجوز الاستيلاء عليه وضمه واستغلاله والتصرف فيه بجميع أنواع التصرف القانوني، من بيع وشراء وتنازل ورهن.

وهكذا، أصبحت نظرة المجتمع الدولي (*communauté internationale*) إلى علاقات الدول ذات القوة مع تلك الشعوب المغلوبة على أمرها، أنها علاقة لها قواعد تحكمها وتضبط أمورها، وأنها إن قامت علاقات من التبعية فهي تبعية مؤقتة تتسم بخاصية الوظيفة الاجتماعية، وتسير

في طريق معين، وتخضع لإشراف المجتمع الدولي (*communauté internationale*) الذي تمارس تلك الدولة وظيفتها باسمه.

لذلك، سيكون من الأهمية بمكان أن نلقي الضوء على نظام الوصاية الدولية *tutelle internationale*، ونشأته، وخلفية عن تكوينه، ثم نتطرق إلى الهيئة التي تمارس الإشراف الدولي على نظام الوصاية، والتي خلق بصورته الحديثة مع مولدها وتطور في ظلها ونعني بها " منظمة الأمم المتحدة " فترى وجوه نشاطها من زاوية ارتباطها بإفريقيا والمشكلات الإفريقية، والأجهزة التي تعنى بتلك المشكلات.

المطلب الأول

الوصاية الدولية *tutelle internationale*..النشأة والتطور

كثيراً من النظم القانونية ما نشأ أصلاً لحماية مصالح معينة ولجهات معينة، ثم إذا بها تتطور لتصبح في النهاية هي الرقابة على تلك الجهات المهيمنة عليها، بل المقيدة لها في كثير من الأحوال. وكمثال على ذلك مجلس الدولة، في الدول التي تأخذ بنظام مجالس الدولة، فهو قد أنشئ في الأساس لحماية السلطة التنفيذية من تسلط السلطة القضائية عليها والتحكم في قراراتها، ولكنه بمرور الأيام تطور فأصبح الرقيب على السلطة التنفيذية المقيد لحريتها المطلقة، والحامي لمصالح الأفراد.

ودولياً، يشكل نظام الوصاية نفس هذا اللون من النظم القانونية، فهو أثناء ابتداعه قد أقامته الدول الاستعمارية في الأساس ليكون كغطاء لها وراء سلطاتها المطلقة، في ممارسة سيادتها غير المشروعة على أقاليم معينة، لكن نظام الوصاية تطور منذ نشأته في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ليتطور أكثر

بعد الحرب العالمية الثانية، وأحالاته من ستار يخفي أغراض المستعمر، ويضفي عليها الطابع الشرعي، إلى جهاز فعال وقوي يرصد كل حركة من حركات المستعمر، ويحدد الوقت والأسلوب لإنهاء سلطانه على تلك الأقاليم. وكانت قوات احتلال الحلفاء، بعد الحرب العالمية الأولى قد احتلت أقاليم المستعمرات الألمانية، وأجزاء من الإمبراطورية العثمانية، وأوضحت دول الحلفاء التي فرضت سلطاتها على تلك الأقاليم بدعوى الاحتياطات العسكرية بغير سند قانوني لبقائها فيها. بل بدأت الدول التي كانت مستعمرة لها من قبل، تطالب بعودتها إلى سيادتها، بما لها من حقوق رتبها لها القانون الدولي (droit international) التقليدي، القائم آنذاك.

وحتى تتفادى دول الحلفاء الاستعمارية تلك الأزمة القانونية، اتجهت إلى ابتداء نظام قانوني جديد. وكانت القواعد الأولى لإنشاء عصبة الأمم (société des nations) في مرحلة التصميم والصياغة، وبدأت الدول الاستعمارية المتحالفة تسوق أفكارا جديدة ورؤى تتضمن انتهاك الاستعمار الألماني لقواعد الإنسانية في الأقاليم التي كانت تحت إدارته. وأنه قد آن الأوان للأخذ بيد تلك الأقاليم حتى لا تعود للمعاناة ثانية، ورفعت يافطات عن المرامي الإنسانية والأهداف النبيلة لهذه المساعي، وتم ابتداء نظام الوصاية الدولية **tutelle internationale** وكان في ظاهره يعترف بتدويل المستعمرات الألمانية، ولكن في جوهره لم يعد أن يكون السيطرة التامة للدول المستعمرة.

وأنشئت عصبة الأمم، ونصت المادة (22) من ميثاقها على تعريف نظام الوصاية (MANDAT) وحددت أنواعه، ووافقت الدول القائمة

بالوصاية على تقديم تقاريرها إلى اللجنة الدائمة للوصاية الدولية التابعة لعصبة الأمم.¹

(1) ولقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1966/10/27 بأغلبية 144 صوتاً ضد صوتين وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت على قرار يقضي بإنهاء انتداب حكومة جنوب إفريقيا على إقليم جنوب غرب إفريقيا، ووضع الإقليم تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة. وقد ألغى هذا القرار من الناحية القانونية آخر ما بقي من نظام الانتداب. ويرجع الفضل في صدور هذا القرار إلى القوة التي تتمتع بها مجموعة الدول الأفرو - آسيوية في الأمم المتحدة بعد أن أن بلغ عددها 55 دولة، وهذا القرار يستند إلى الآراء الاستشارية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 1950 و 1955 و 1956، التي أكدت فيها المحكمة أن انتداب جنوب غرب إفريقيا لا يزال قائماً وأن الأمم المتحدة قد آلت إليها وظائف الرقابة التي كان يباشرها مجلس عصبة الأمم (société des nations) المتحدة على الدول المنتدبة. وقد بدأت في 21 أبريل 1967 اجتماعات الدورة الخاصة للجمعية العامة، وعلى رأس المسائل التي يشمل عليها جدول أعمالها، كيفية تنفيذ قرار الجمعية الصادر في 26 أكتوبر والخاص بإنهاء انتداب اتحاد جنوب إفريقيا على إقليم جنوب غرب إفريقيا. وهناك من يرى أن تنفيذ هذا القرار أن تعترضه عدة عقبات منها:

أولاً: وضع إقليم جنوب غرب إفريقيا تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة، وهذا يعد إجراء سابقاً على استفتاء شعب هذا الإقليم في نظام الحكم، وإذا تم هذا الاستفتاء في حرية فإنه سيؤدي إلى قيام حكومة متحررة تتلاقى حدودها مع أكبر معقل للفرقة العنصرية،

ثانياً: أن استسلام اتحاد جنوب إفريقيا لقرار الجمعية العامة يعني فقدانها حلقة الاتصال بينها وبين الاستعمار البرتغالي الضامن لوجودها العنصري، لأن إقليم جنوب غرب إفريقيا هو حلقة الاتصال بين بريتوريا وأنغولا،

ثالثاً: أن حكومة جنوب إفريقيا قد تجاهلت حتى الآن أكثر من (70) قراراً للجمعية العامة ومجلس الأمن للمطالبة بإنهاء سياستها العنصرية، ولذلك فليس من المستبعد أن تبقى على موقفها بالنسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة الخاص بإنهاء انتدابها على جنوب غرب إفريقيا،

رابعاً: تنفيذ هذا القرار يتوقف على استعداد مجلس الأمن للموافقة على قرارات رادعة تتضمن استخدام القوة لضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة، وهو أمر يحوط به الشك، لأن بريطانيا اتسمت بموقفها بالغموض أثناء مناقشات الجمعية العامة التي انتهت بالقرار وامتنعت عن التصويت عليه، مما قد يحل على أنها قد تعتمد إلى عرقلة أي قرار فعال، وأن يدفعها حرصها على مصالحها في جنوب إفريقيا إلى استخدام حق الفيتو،

خامساً: أن هناك همساً بخصوص قدرة الأمم المتحدة المالية لإدارة الإقليم، حيث يقدر الخبراء نفقات هذه الإدارة بنحو (128) مليون دولار، أي ضعف ميزانية الأمم المتحدة الحالية، وبالتالي، فإن إثارة هذه المشكلة في ضوء الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة قد يكون له دور فعال فيما تقدم عليه المنظمة من إجراءات تنفيذية (الدكتور/عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره).

المطلب الثاني

الوصاية الدولية *tutelle internationale* وميثاق الأمم المتحدة (*chartes des nations unies*)

عرف العالم من أقصاه إلى أدناه عقب الحرب العالمية الثانية. موجات من اليقظة السياسية اجتاحت بالخصوص شعوب آسيا وإفريقيا، وعمقها روح من القومية ومبادئ التحرر، دعمت من قوة وعيها السياسي، وبالتالي، وصول الكثير منها إلى الاستقلال السياسي والدخول في المجتمع الدولي (*communauté internationale*).

وهكذا، انبثقت فكرة الاهتمام الدولي بنظام الاستعمار، واتجه الاهتمام إلى تطوير فكرة الوصاية الدولية *tutelle internationale* وخلق تنظيم جديد للوصاية انطلاقاً من التجارب الماضية، ويقوم على دعائم جديدة لمعنى الوصاية بوصفها التزام دولي يتحمله المجتمع الدولي (*communauté internationale*)، وجاء ميثاق الأمم المتحدة (*chartes des nations unies*) فتضمن البذرة الأولى لنظام الوصاية الدولية *tutelle internationale* ، الذي تطور على الوجه الذي هو عليه اليوم، ولم تخرج المبادئ التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة (*chartes des nations unies*) عن المبادئ العامة التي كانت قد أعلن بموجبها نظام الوصاية في ظل عصبة الأمم (*société des nations*) من النهوض بالشعوب، وكفالة الحريات والمساواة.

وقد بينت المادة السابعة والسبعون من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) الأقاليم التي أخضعت لنظام الوصاية، حيث قررت سريانه على الأقاليم الآتية، بمقتضى اتفاقات وصاية:

- الأقاليم المشمولة بنظام الانتداب¹،
- الأقاليم التي اقتطعت من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية،
- الأقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها.

أما تعيين أي الأقاليم من الفئات السالفة التي توضع تحت نظام الوصاية وطبقا لأي شروط، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات، وتحول نظام الوصاية الدولية tutelle internationale، من وظيفة استغلالية فردية مطلقة، إلى وظيفة دولية اجتماعية، تخضع للإشراف والتوجيه، واعترفت الدول الاستعمارية في الوثيقة، بمبدأ أساسي هو سيادة مصالح الشعوب الخاضعة لها على أية اعتبارات أخرى، وأن تلتزم القوى المذكورة بتحمل العبء المقدس في النهوض بتلك الشعوب، والتزمت على وجه الخصوص بأن تتطور بالأقاليم الموضوعة تحت إشرافها نحو الحكم (arbitre) الذاتي والاستقلال.²

(1) د. عبد العزيز سرحان، مرجع سبق ذكره.

(2) قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة، بشأن وصول الأقاليم تحت الوصاية إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال، القرار الآتي:

الجمعية العامة : بالإشارة إلى قرارها رقم 558 (دورة 6) في 18 يناير سنة 1952 والقرارات اللاحقة لها والمتصلة بنفس الموضوع، وتدعو السلطات القائمة بالإدارة في الأقاليم تحت الوصاية كل فيما يخصها، أن تقدر الفترة الزمنية التي يمكن لهذه الأقاليم فيها ممارسة الحكم الذاتي أو الاستقلال وتوصي أن تتخذ السلطات القائمة بالإدارة الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف في تاريخ مبكر.

وبعد بحثها للقسم الخامس من الجزء الأول من تقرير مجلس الوصاية:

- تلاحظ أنه بمقتضى الخطوات التي اتخذت، والتي يجب اتخاذها، بمعرفة السلطات القائمة بالإدارة وبالمشاورة مع الأمم المتحدة والأقاليم المعنية، فإن توجولاند تحت الإدارة الفرنسية، والكاميرون تحت الإدارة البريطانية وتحت الإدارة الفرنسية، والصومال تحت الإدارة الإيطالية، وسوما الغربية تحت إدارة نيوزلندة، هذه الأقاليم جميعها من المتوقع حصولها على أهداف نظام الوصاية المنصوص عليه في المادة 76 فقرة (ب) من ميثاق الأمم المتحدة وذلك سنة 1960.

المطلب الثالث

تطبيقات عملية لنظام الوصاية الدولية tutelle internationale

تكلمنا فيما سبق عن نظام الوصاية الدولية *tutelle internationale* في ميثاق منظمة الأمم المتحدة (ONU)، الذي دفعت إليه ضرورة استشعرها المجتمع الدولي (*communauté internationale*)، قد انسحب بموجب قواعد إنشائه على جميع الأقاليم التي كانت تخضع لنظام الوصاية في ظل عصبة الأمم (*société des nations*) المتحدة. وقد رضخت الدول الوصية جميعها لهذه القاعدة فأبرمت اتفاقات خاصة للوصاية مع مجلس للوصاية، ولم يخرج عن تلك القاعدة غير اتحاد جنوب إفريقيا، الذي أصرّ بصدده وصايته على إقليم جنوب غرب إفريقيا على أن تظل القواعد التي تحكمه هي قواعد الوصاية القديمة التي كانت مطبقة في ظل عصبة الأمم. ولم يلتفت اتحاد جنوب إفريقيا إلى أي نداء للمنطق والعدالة، وفشلت جميع محاولات الأمم المتحدة-سابقا- إلى إرجاعه إلى حظيرة القانون.

والأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية *tutelle internationale* في إفريقيا، جنوب الصحراء، هي: الكاميرون، توغولا ند (البريطانية)، تنجانيقا،

-
- تدعو السلطات المعنية القائمة بالإدارة، أن ترسم في شأن الأقاليم الأخرى المشمولة بالوصاية، أهدافا ومراحل محددة للتواريخ في ميادين السياسة والاقتصاد والتطور الاجتماعي والتربوي لهذه الأقاليم، بقصد إقامة برامج للوصول بها إلى مرحلة الحكم الذاتي أو الاستقلال في أقرب وقت ممكن.
 - تؤكد قراراتها أرقام 558 (دورة 6)، 1064 (د11)، 1207 (د12) وقراراتها المتصلة بالموضوع، وتحث السلطات القائمة بالإدارة مرة أخرى، أن تنفذ القواعد التي تضمنتها تلك القرارات.
 - تطلب من السلطات القائمة بالإدارة أن تقدم تقاريرها للجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة، بشأن التقدم الذي حققته في تنفيذ هذا القرار.

توجولاند (تحت الإدارة الفرنسية)¹، رواندا أوراندي (تحت الإدارة البلجيكية)، الصومال (تحت الإدارة الإيطالية).

فتوجلا ند، هي من الأمثلة البارزة للسياسة الاستعمارية القائمة على تفتيت الأقاليم الإفريقية إلى مناطق نفوذ بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، وكان الإقليم المذكور من المستعمرات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى، وكما حدث في سائر المستعمرات الألمانية دخلت جيوش الحليفتين، بريطانيا وفرنسا، إقليم توجلا ند واقتسمته فيما بينهما، وظلت كل دولة تتولى الشق الذي احتلته حتى قيام نظام الوصاية الدولية *tutelle internationale* في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأصبح الإقليمين داخلين تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد حدد مجلس الوصاية (*conseil tutelle*) تاريخاً لاستقلال توجلا ند في فترة لا تتجاوز سنة (1960م)، بموجب قرار الجمعية العامة (*assemblée générale*) الخاص بإنهاء الوصاية على توجلا ند.

أما الكاميرون، بشقيه البريطاني والفرنسي، فقد واجه أسوأ مظاهر الاستبداد والتفتيت والتناحر، ومن سخریات الأيام أن تنتقل المهزلة الاستعمارية من مسرح الطبيعة في الإقليمين، إلى ميدان الأمم المتحدة وتتصارع النزعات الاستعمارية المتعارضة. وأنكر الاستعمار على شعب الكاميرون إحساسه بالوحدة، وبالروح القومية فيه، وعمل جهده المشترك (بين فرنسا وبريطانيا) على إبعاد كل إقليم عن الآخر وتنفيره منه، ونجحت الإدارة

(1) أعلن عن استقلال كل من توجولاند والكاميرون تحت الوصاية الفرنسية والصومال بشقيه تحت الإدارة الإيطالية والاستعمار البريطاني سنة 1960 .

البريطانية في تقسيمه إلى شطرين: الشطر الشمالي، بأن افتعلت فيه استفتاء زائفا سنة (1954م) أدخلته بموجبه في اتحاد نيجيريا. والشطر الثاني، احتفظت له بنظام الوحدة الفدرالية في ارتباط فدرالي مع نيجيريا أيضا.

أما رواندا أوراندي، فقد كان هذا الإقليم من المستعمرات الألمانية السابقة، ووكل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية سنة (1916م)، في أثناء الحرب العالمية الأولى، وحرصت بلجيكا على أن يظل الإقليم متخلفا سياسيا، حتى يمكن لها من استمرار وصايتها على الإدارة بموجب قانون سنة (1925م) والذي استمر بعد اتفاقية الوصاية الدولية *tutelle internationale* سنة (1949م).

أما إقليم تنجانيقا، فقد وضع تحت إشراف مجلس الوصاية (*conseil tutelle*) سنة (1946م). بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وحكومة المملكة المتحدة، وذلك تطبيقا لقواعد الوصاية الدولية *tutelle internationale*.¹ وقد تطور نظام الحكم (*arbitre*) في تنجانيقا خلال فترة الوصاية، بفضل الضغط المستمر الذي فرضه مجلس الوصاية (*conseil tutelle*) على الإدارة البريطانية. أما الصومال فقد تعرضنا له في وقت سابق بالتفصيل في هذا الكتاب عند التعرض للنزاع الصومالي - الأثيوبي.

(1) انظر نص اتفاقية الوصاية الدولية *tutelle internationale* الخاص بتجانيقا في الملاحق المرفقة .

الفصل الثالث

التراعات الحدودية في القارة

الإفريقية

تمهيد:

في البداية، علينا أن نحدد مفهوم النزاعات الإفريقية وخصائصها في القارة، ثم نتعرض بالتفصيل لكل منها على حدة. فالنزاعات في القارة الإفريقية لم تظهر طفرة واحدة وإنما كانت هناك مقدمات لها أبرزها ما زرعه المستعمرون من بذور الفتنة والانقسام الأخرى، وآثار ذلك لاحقاً على شعوب القارة.

وبالتالي، فالنزاعات في القارة الإفريقية، إما ذات طابع سياسي مثل النزاعات الحدودية (وهذه لحسن الحظ تم طيها منذ أن قررت منظمة الوحدة الإفريقية احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري وإلا لكانت الكارثة)، أو نزاعات ذات طابع اقتصادي مثل نزاع البحيرات الكبرى (زائير، رواندا، بور ندي)، وقد يكون النزاع ذا طابع ديني مثل مأساة ليبيريا، وأحياناً قد يكون النزاع ذا طابع عرقي، يبدأ داخل دولة ما، ثم يتحول إلى نزاعات بين الدول، كما كان الحال في بحيرة الكونغو، الأمر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة ومأساة رواندا والبور ندي، والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المهاجرين، واستدانة ثقيلة للقارة الإفريقية، لم تجد بعد معالجة دولية، زيادة على آثار الحرب الباردة (*la guerre froide*) التي لا تزال ماثلة للعيان في أنغولا والموزمبيق والتشاد.

وهناك أيضاً النزاعات حول الزعامة والسلطوية وإقامة الديمقراطية، دون دراسة مسبقة أو أي احتياطات من أي نوع أثناء تطبيق مسارات الديمقراطية في إفريقيا.

وقد كان ردّ المجتمع الإفريقي بالنسبة للحدود كبؤر توتر اصططنعها المستعمر وفصل فيها القارة إلى أقاليم متميزة ذا شقين:

الأول: وعي كبير لدى بعض المستنيرين بقدر من الثقافة السياسية إلى إرساء وتوطيد أركان بيئة إقليمية وصبغها بصبغة قومية محلية. أي إنشاء قوميات إفريقية محلية متعددة على نمط المفهوم الغربي للقوميات، أي تحويل إفريقيا إلى بلقان أخرى، تظل فيها الأقسام التي وضعت صدفة وبدون أي معلم حدودي واضح.

الثاني: الميل الفطري للإفريقي في التجاوز عن تلك الحدود الصناعية، إذ أنه يتجاوز عنها فعلا ولا يلزم نفسه بها، وبالتالي، فالإفريقي بطبيعته رجل يسافر إلى أبعد المسافات سعيا وراء العمل. ولذلك فإن الظاهرة الواضحة في إفريقيا هي كثرة الهجرات الداخلية المؤقتة، بحيث تكاد تغير من الحدود الإصطناعية التي رسمها الاستعمار.

وإفريقيا من أكثر القارات تفتتا من الناحية السياسية، تضم نحو (50) وحدة سياسية لايعادها في ذلك قارة من قارات العالم الأخرى، وتختلف الدول الإفريقية حجما، فمساحة ساوتومي وبرنسيب (9672 كلم²)، أما السودان أكبر الدول الإفريقية فتبلغ مساحته مليونين ونصف مليون كيلومتر مربع، ويعبر هذا التنوع الطبيعي والبشري في أكثر من مناسبة عن نفسه في كثير من القضايا الإفريقية التي تطفو على السطح، ولنأخذ مثلا بسيطا السنغال وكينيا وأنغولا، من حيث اللغة الرسمية والنظم الإدارية والنظم التعليمية، بل وهندسة البناء، والمحاصيل التي تزرع، مما يعكس الارتباطات الاستعمارية بفرنسا وبريطانيا والبرتغال.

ويكفي أن نضرب مثلا بالجزائر أيضا حيث كان الاستعمار الفرنسي والمستوطنون الفرنسيون، الذين اهتموا بزراعة القمح والكروم كامتداد لتقاليدهم الزراعية في فرنسا، على عكس المستوطنين الهولنديين (البوير) في جنوب إفريقيا، الذين كان همهم الأول تربية الماشية، كامتداد لتقاليدهم الزراعية في موطنهم الأول هولندا.

ويبدو التنوع أيضا حتى في المذاهب والإيديولوجيات المختلفة التي اتبعتها الحكومات الإفريقية، ورغم أن معظم الشعوب الإفريقية لاتزال على درجة متدنية من الوعي السياسي بهذه المذاهب، فإن هذه المذاهب المتباينة لاشك تؤثر في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

لقد اتسم تاريخ إفريقيا الحديث بالوثبة القوية في النضال والكفاح من أجل التحرر. وقد منح هذا الكفاح من أجل التحرر لإفريقيا رونقها وعزتها، التي تفتخر بها الأجيال على مر التاريخ، وقد بلغ هذا النضال مداه في جنوب القارة الإفريقية أفضى في النهاية بدحر النظام العنصري وانتصار العدل على الظلم.

وقد عانت القارة الإفريقية من آثار الاستعمار بعد الاستقلال فحدثت نزاعات حدودية بين بعض الدول، مثل: ما حدث في الجزائر، كالتراع الحدودي بين الجزائر والمغرب سنة (1963م)¹ وغيرها من الدول، ولكن بفضل كلمة الزعامات - آنذاك - ووزمها استطاعت أن تضع حدا لكل الهزات والمشاكا، وكانت الوساطة الإفريقية سيّدة الموقف، دون تدخل

(1) انظر مولفنا (نزاعات الحدود العربية)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

أجنبي، وقد خفّت هذه التزاعات منذ أن قررت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) الأخذ بصورة ملزمة احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري.

المبحث الأول

الحدود السياسية

بات معروفا أن غالبية الحدود الإفريقية هي حدود مفروضة أو موضوعة بإرادة خارجية، وضعتها القوى الأوروبية خلال العقود اللذين تبعا مؤتمر برلين سنة (1884م)، أما قبل الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية فلم تكن هناك حدود بالمعنى المتعارف عليه في وقتنا الراهن، وكان البناء السياسي الوطني كقيام ممالك معينة من السكان الأصليين، كان يفصلها عن بعضها تخوم، كأن تكون أراض غير مسكونة، أو مناطق في شكل مستنقعات، وكان من نتائج وضع هذه الحدود أن أصبحت عمر أحيانا في أرض القبيلة الواحدة، ويرجع هذا إلى اعتبارين أولهما: عدم اتفاق الطرفين الأوروبيين لسبب من الأسباب، وثانيهما: لتغلب مصلحة اقتصادية إستراتيجية.¹

إضافة إلى ماتقدم، أحيانا يأتي وضع الحدود كعكس لصورة قرارات شخصية، والدليل على ذلك الحدود الكينية- التانزانية، فقد نصت الإتفاقة الألمانية- الانجليزية على أن يسر خط الحدود بين كينيا (الانجليزية) وتنجانيقا (ألمانية) في خط مستقيم من مصب نهر أومبا على المحيط الهندي إلى الشواطئ الشرقية لبحيرة فيكتوريا، وبالتالي، يصبح جبل كلمنجارو داخل النفوذ البريطاني، وقد احتج قيصر ألمانيا فيما بعد على اعتبار أن هذا يؤدي إلى أن تمتلك بريطانيا أكبر جبلين في إفريقيا وهما كينيا وكلمنجارو، وقد وافقت الملكة فيكتوريا على إهداء جبل كلمنجارو إلى قيصر ألمانيا في عيد ميلاده.

(1) د. محمد عبد الغني سعودي، ط1، سنة 1980، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

وأصبح من الصعب بعد أن خططت الحدود على أساس استعماري، أن تتغير تلك الحدود، وحالة غامبيا خير دليل على بقاء دولة ليس لها مايبرر وجودها أساسا، فمساحتها لاتزيد على (4000 ميل مربع)، وبسكان يبلغون نحو نصف مليون نسمة، وتمتد غامبيا لمسافة (200 ميل) على طول نهر غامبيا، ولكنها لاتبلغ حدود هذا النهر الصغير في أي مكان منه، ولا تبلغ منابعه التي تقع في غينيا المجاورة، وهي في نفس الوقت لايتعدى عرضها (22 ميلا).

ويقطع الحد السياسي ما بين السنغال وغامبيا مظاهر طبيعية واحدة، بل وقبائل واحدة ومستوطنات واحدة، كذلك كان لبروز غامبيا والسنغال بهذا الشكل أن عزلت القسم الجنوبي من السنغال عن بقية البلاد، وكانت القوى الاستعمارية السابقة تعرف تماما الطبيعة الحادة والاصطناعية لهذه الحدود فكان هناك اتفاق بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين على ضرورة ضم غامبيا إلى السنغال وتعويض بريطانيا عنها، ولكن المصالح المحلية وخاصة المصالح التجارية الأوروبية، ومصالح الطبقة المتعلمة الإفريقية، عارضت كل تغيير، وأدى خضوع كل من السنغال وغامبيا إلى إدارة استعمارية مختلفة إلى تباين في النظم الإدارية والأنماط الاقتصادية والتعليمية بين البلدين، وقد استمر هذا التباين بين كل من غامبيا والسنغال المستقلين.

المبحث الثاني

أنواع الحدود السياسية

ما يلاحظ على تخطيط الحدود السياسية في إفريقيا هو إتباعها الحواجز الطبيعية والجغرافية، والخطوط الملكية أي تلك التي تتبع خط طول أو درجة عرض معينة، وإذا أردنا معرفة أسباب كثرة استخدام خطوط تقسيم المياه في عمليات التحديد السياسي، لوجدنا أن هذا يرجع إلى عمليات الكشف الجغرافي لإفريقيا، إذ أنها كانت تتضمن إلقاء الأضواء على أنماط التصريف النهري للقارة، ولم يكن يعرف من حوض النهر سوى منطقة المصب، ولذلك كان من الطبيعي أن تتفق القوى الاستعمارية على أن تكون الحدود بينها في الداخل المجهول هي مناطق تقسيم المياه بين الأحواض النهرية، لذلك اعترفت بريطانيا سنة (1894م) بنفوذ الملك ليوبولد في حوض الكونغو حتى مناطق تقسيم المياه أو حتى الحافات الجبلية التي تحد الأحواض النهرية المجاورة، وخاصة حوض النيل في الشمال، أما مدى مراعاة هذا لصالح السكان الأصليين فيمكن أن نستشفه من رسالة وصلت إلى السلطان زيمو أحد سلاطين الزاندي (في جنوب غرب السودان) سنة (1900م) من حاكم الإقليم يقول فيها: "إنك على بينة من الحدود التي اتفق عليها الانجليز والفرنسيون والبلجيكيون، أن النفوذ المصري - الانجليزي يبدأ حيث تتبع المجاري المائية التي تتدفق نحو الشمال أو نحو الجنوب".¹

(1) المرجع السابق.

أما النوع الثاني الشائع في إفريقيا فهو الخطوط الفلكية، وهذا النوع من رسم الحدود يتم الاتفاق عليه عادة على مواعيد المؤتمرات، وعلى بعد مئات الأميال من القارة، ومن ثم كانت تظهر صعوبات كبيرة أمام هؤلاء الذين يقومون بالتخطيط العملي على الطبيعة، والأمثلة على ذلك عديدة، فعند تخطيط الحدود السياسية بين الكاميرون الألماني ونيجيريا البريطانية سنة (1903م)، اختلف الفريقان نظرا لأن كل فريق كان يقدر خطوط الطول بطريقة مختلفة عن الآخر.

وحيث تسم خطوط الحدود الفلكية في مناطق أو عبر طرق هجرات فصلية، تصبح غير مناسبة، ومنها خط الحدود بين مصر والسودان الذي اتفق على أن يسم مع خط عرض (22 شمالا)، مما يؤدي إلى ضرورة اتخاذ خط آخر للحدود الإدارية بحيث يجمع قبيلة البشاريين بأكملها في السودان، وقبيلة العبابدة في مصر.¹

ولعل استعمال الأنهار كحدود سياسية كان أقل أنواع التحديد السياسي تعقيدا من الناحية الفنية التقنية، إلا في المناطق التي تغير فيها الأنهار مجاريها المائية، أو حين كان المجرى المائي معروفا في جزء منه ومجهولا في جزء آخر، عندما وقع اتفاق الحدود، لذلك نجد أن كارل بيترز الألماني يدّعي أن نهرا غير مجراه، وذلك بغية الحصول على أرض جديدة في شرق إفريقيا، أو للمساومة على منطقة من جهة ثانية، وفي مناقشة لتخطيط الحد السياسي بين السودان وإثيوبيا نجدهم يقترحون استخدام نهر البيبور، ولكن إذا لم يصل

(1) للمزيد من المعلومات في الموضوع، أنظر مولفنا حول (نزاعات الحدود العربية)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

البيور إلى خط عرض (6) شمالا، فان مجراه حتى خط طول (34) شرقا يصبح هو الحد السياسي. ونظرا لصعوبة توغل المستعمر في المراحل الأولى أيضا في درا فور في السودان ووادي في تشاد، اتخذ نهر كاجا حدا سياسيا في غربي السودان بينما القبائل من الجانبين تتجه نحوه للسقي، لمدة سبعة شهور في السنة، وبدلا من أن يكون النهر فاصلا، أصبح جاذبا.

وعلى هذا الأساس، ساهم المستعمر بالحدود السياسية التي وضعها على خلق عدم الولاء القومي لأنه قطع أو قسم القبيلة الواحدة على أكثر من وحدة سياسية، كما هو الحال في (الهوسا) والفلولاني في نيجيريا والنيجر والكاميرون، و (الأيفي) بين التوغو وغانا، و (الباكونغو) بين نيجيريا والكونغو الديمقراطية، و (الأزاندي) في السودان وزائير، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وشعب الصومال الذي يمتد في إثيوبيا وكينيا، ومعظمها يسبب مشكلات داخلية وخارجية لأن هذه الأجزاء من القبائل لا تحس بالولاء لدولها بقدر ما تحس بالانتماء القبلي.

وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل أعضاء القبيلة الواحدة بين مستعمرتين، وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال على الجانبين، وقد يرجع هذا إلى أن كثيرا من السلطات الإدارية لم تعرف الحدود الفعلية لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة من الأمور المألوفة. غير أن استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود، ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود، أدى إلى ظهور مشكلات خطيرة على طول تلك الحدود. فعلى سبيل المثال نجد أن حكومة التوغو ظلت فترة تضع مراقبة شديدة على طول

خط الحدود بين غانا والتوغو خشية تهريب السلاح للأحزاب المعادية للحكومة، بينما نجد الحدود بين نيجيريا والكاميرون وقد انتشرت عليها محطات المراقبة لمنع الهاربين من الكاميرون واتخاذ نيجيريا ملجأ لهم. كما شددت إثيوبيا الحراسة على حدودها مع الصومال، وألغت اتفاقية مع الصومال كانت قد عقدت تسمح لرعاة الصومال بعبور الحدود الإثيوبية بحثاً عن الكلأ والماء لماشيته.

ورغم سلبات كل هذه الحدود، فقد أصبحت الحدود الاستعمارية متفقا عليها كأطر للوحدات السياسية المستقلة، معترف بها على الخرائط، وممارس الحكومات الإفريقية المستقلة سيادتها في داخلها، فضلاً عن أن منظمة الوحدة الإفريقية كما هي عند الاستقلال منعا للانشقاق بين الدول الإفريقية، ومن أمثلة مشكلات تعدد الولاء القومي للشعب الواحد أو القبيلة الواحدة يمكن أن نضرب مثلاً بشعب الأفيي وشعب الصومال.

المطلب الأول

الأفيي في غانا والتوغو

يبلغ عدد أفراد شعب الأفيي نحو (715) ألف نسمة يعيشون في غرب إفريقيا مقسمين بين دولتي غانا والتوغو، والحد الشمالي للقبيلة يسير موازياً لخط الساحل على نحو (85) ميلاً عنه. وتتألف مواطنهم في غالبيتها من سهول يغلب عليها الطابع التموجي لايزيد ارتفاعها عن (4000م)، وتغطيها حشائش السفانا المكشوفة، ولا يظهر تغير ملموس في هذه البيئة اللهم إلا بالقرب من الساحل. حيث تمتد البحيرات الساحلية التي تحيط بها أشجار نخيل

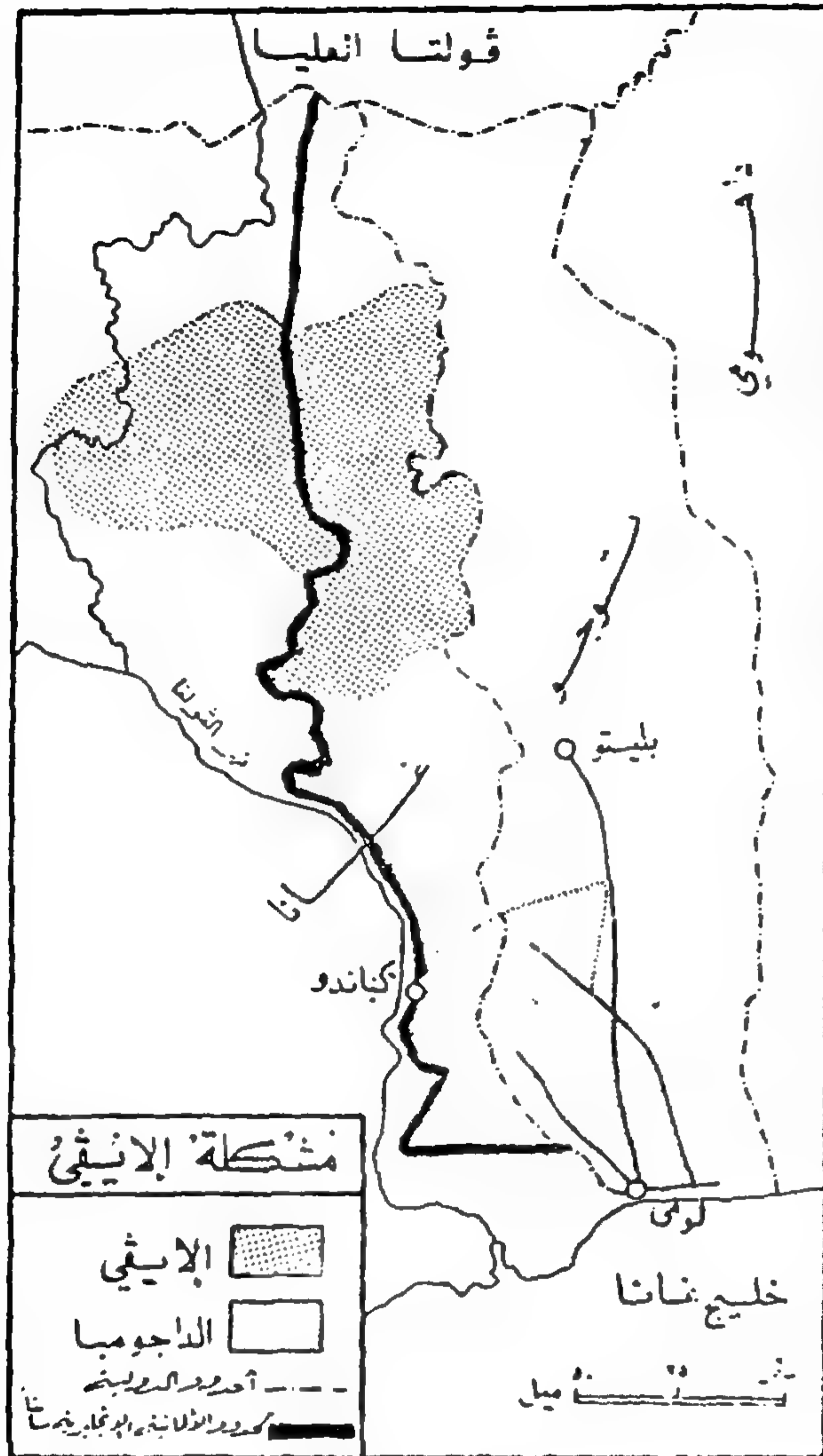
الزيت وتفصل بينها رمال الساحل. وإذا استثنينا بعض صيادي الأسماك، نجد الأيفي شعبا من الزراع، يقوم بزراعة الذرة واليام. وهناك رغبة من الأيفي بأن يلتزم شملهم كدولة مستقلة أو كجزء من دولة غانا أو جزء من دولة التوغو.

والجدير بالملاحظة، أن شعب الأيفي قبل التدخل الأوروبي كان مقسما إلى اثنتي عشرة قبيلة فرعية تعيش بين مملكتي أبومي والأشانتي، وخلال فترات الحروب كانت تعقد الأحلاف الوقتية بين هذه الفروع. وكان أول فصل للأيفي عند تحديد خط الحدود بين ساحل الذهب البريطاني والتوغو الألمانية حيث سار الخط بين لومي على الساحل وفهر الفولتا على بعد (30) كيلومترا، ولم تكن هناك شكاوي من الأيفي في ذلك الوقت، غير أن المنطقة قسمت بعد الحرب العالمية الأولى بحيث ضمت فرنسا ثلثي الإقليم بما فيه كل الساحل والخط الحديدي وضم الباقي المجاور لساحل الذهب إلى بريطانيا، وقد تأكد هذا الوضع سنة (1920م) عندما منحت فرنسا وبريطانيا انتدابات على المنطقة. وخفف أثر هذا التقسيم الثالث أن بريطانيا كانت تحكم الجزء الخاص بها، كقسم من ساحل الذهب، على عكس الفرنسيين الذين احتفظوا بإدارته عن داهومي وفولتا العليا، وقد أحسن الأيفي بهذا الفصل في فترة (1941م-1943م)، عندما أغلقت حكومة فيشي الحدود، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى ظهرت رغبات من الأيفي بالالتحام والوحدة، وإن ظهرت اقتراحات متعددة على كيفية الوحدة.

وقد زارت بعثة من منظمة الأمم المتحدة (ONU) الإقليم سنة (1950م) وكتبت تقريرا ذكرت فيه "أن المشكلة بلغت من الحدة مبلغا

يستدعي حلا سريع لصالح السلام والاستقرار في المنطقة " ولم يظهر هناك حل مرض لمشكلة الأيفي حتى الآن، وقد عمل استفتاء في توغو سنة (1956م)، وظهر من نتيجته رغبة الجزء البريطاني من توغو في الانضمام إلى ساحل الذهب (غانا)، بينما التصويت الذي حدث في توغو الفرنسية كانت نتيجته الرغبة في قيام دولة مستقلة داخل الاتحاد الفرنسي، وإن كانت جمهورية توغو خرجت من هذا الاتحاد سنة (1960م).

إن من الصعوبة بمكان تصوّر حل مرض لهذه المشكلة، فإعادة التوغو البريطانية وتوحيدها مع جمهورية توغو مثلا لن يحل الإشكال، لأنه لن يضم الأيفي الذين يعيشون في جنوب شرق غانا، بل وسيقسم شعب الداجومبا في شمال شرق غانا، وخلق دولة مستقلة للأيفي ليس حلا مرضيا لأنه سيخلق مشكلات في المواصلات والتنمية لبقية أجزاء توغو، ويعتبر الأيفي أنهم يدفعون ثمنا غالبا لوحدتهم مع غانا، وكان لعدم حل هذه المشكلة أثره في حدوث التوتر الدائم في الإقليم، حيث اشتدت الحراسة في غانا والتوغو على خط الحدود، وعندما اغتيل الرئيس أولمبيو سنة (1963م) - آنذاك - أغلقت حدود التوغو مع غانا على الفور، وقد أشارت غانا مرارا إلى قيام اتحاد بينها وبين التوغو، وزاد من توتر الإقليم الضغط الغاني من ناحية وخوف حكومة التوغو من اقتطاع أجزاء من أراضيها من ناحية أخرى.



مشكلة الأيتي

المطلب الثاني

أزمة الشعب الصومالي

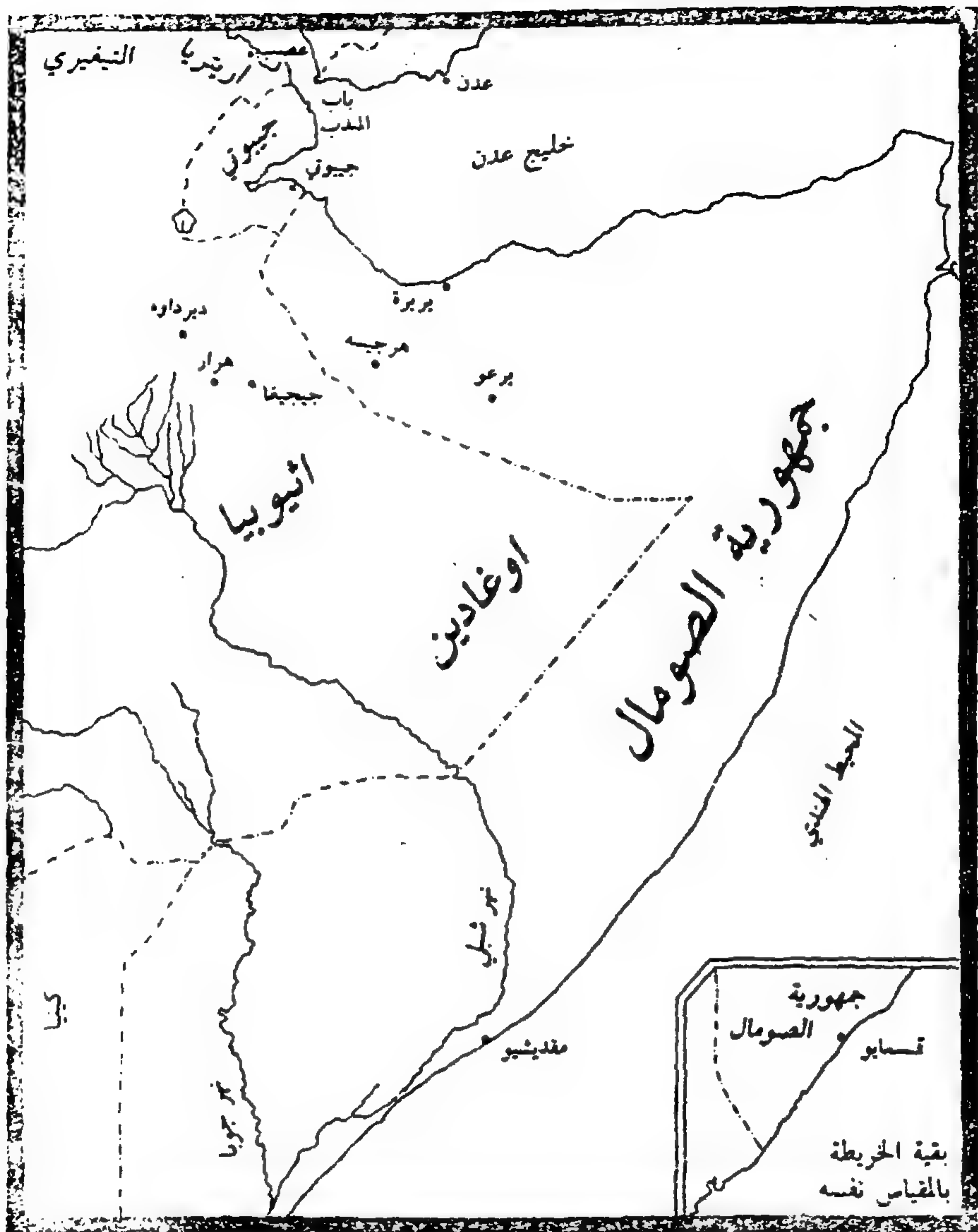
الصومال، موقعه الجغرافي هو الساحل الشمالي لإقليم شرق إفريقيا، وهو المنفذ الذي يطل على بوزغاز باب المندب، والقرن الإفريقي، هو الصومال بمعناه الواسع، تمتد علاقاته عبر التاريخ مع العرب والفينيقيين، وكانت بلادهم تعرف ببلاد (بونت) مصدر العطر والبخور والحرير والجلود. والقرن الإفريقي أمة واحدة، ذات حضارة مكتتها من استيعاب الحضارة الإسلامية حين جاءتها من الشرق بل إن الصومال قد اتصل في علاقاته التجارية مع بلدان الشرق الأقصى والصين.¹

إذن، يحتل الصوماليون القرن الإفريقي الذي يحده البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن، فضلا عن خط غير منتظم يبدأ من مصب نهر تانا في كينيا إلى ميناء جيبوتي، مساحة الصومال هي (637,000 كلم²)، ويبلغ عدد سكانها حوالي (3) ملايين نسمة، انضمت الى جامعة الدول العربية (league des etats arabes) سنة (1973م)، ويعتمد اقتصادها بصورة نسبية على تربية المواشي. وينقسم الشعب الصومالي بين البلدان التالية:

- جيبوتي 2500
- جمهورية الصومال 2.076,000
- اثيوبيا 350,000
- كينيا 119,000

(1) صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، ط1، سنة 1960، القاهرة.

وإذا كان موقع الصومال قد جعل منها إحدى نقاط الصراع والمواجهة بين الجبارين في السبعينيات والثمانينيات، فإن ظلال سياسة الانفراج لم تكن أقل قسوة على هذا البلد، ليس بسبب تأمر خارجي من هنا أو هناك، وليس بسبب صفقة مرتبة بين الجبارين، ولكن لتركيبه البلد العشائرية، ومستوى المعارضة لسياسة النظام، وسياسة الانفراج الإقليمي هناك.



أوغادين (الصومال)

إضافة إلى ماتقدم، توجد مشكلتان للحدود بين جمهورية الصومال من ناحية وبين كينيا وإثيوبيا من ناحية أخرى، وبرغم أنه لم تكن هناك وحدة سياسية قبل ذلك في الإقليم، إلا أنه كانت هنا فترات من الاتحاد لصدّ قبائل الجالا في كينيا وأقباط إثيوبيا.

ولا توجد في هذه المناطق حدود ومعالم واضحة، بينما يعتبر الاحتلال الفعلي للأرض هو الأساس الوحيد للسيطرة على الأرض القريبة من موارد الماء والكلاء، وبالتالي، نجد أن الحدود تقع في مناطق الرعي والتي تعتبر حدودا ديناميكية متحركة، تبعا لاختلاف قوة القبائل ومدى احتياجاتها، ويتبع قبائل شمال الصومال نمطا من الرعي يتمثل في الهجرة صيفا إلى إقليم هود في إثيوبيا، عندما تكون مرتفعات هود في أحسن حالاتها نباتيا، وفي نفس الوقت تكون مراعي سهول الصومال قد أنهكت.

أما الأجزاء الجنوبية من الصومال، فلا تتميز بظهور حرفة الزراعة فيها فحسب، بالهجرة الفصلية للرعاة أيضا، حيث يتجه السكان بحيواناتهم إلى الأراضي النهرية خلال الفصل الجاف، لأن نهري جوبا وشيبي دائما الجريان ثم يرجعان إلى مراعي الأقاليم الساحلية خلال فصل المطر القصير الذي يمتد من أبريل إلى مايو، ومن أكتوبر إلى نوفمبر، ويصبح اختراق خط الحدود (الصومالية - الأثيوبية) من الأمور الضرورية بالنسبة لبعض القبائل.

والجدير بالذكر، أن الحدود التي فرضت على الإقليم بواسطة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا نجدها ترجع إلى فترة (1885م - 1900م) حين حصلت بريطانيا وإيطاليا على مستعمرتيهما، وقد فصلت هذه الحدود الهندسية بين أراضي القبيلة الواحدة، حيث فصلت المراعي الشتوية على المراعي الصيفية.

وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الإيطالية- الإثيوبية سنة (1908م)، على أن خط الحدود يجب أن يمر إلى الشمال الغربي من نهر وبي شيلي بحيث تقع كل أراضي القبائل. ورغم أن تحديد الخط بين الصومال البريطاني وإثيوبيا صادف نجاحا سنة (1935م)، إلا أن الصوماليين كان لهم حق عبور الحدود إلى مراعيهم التقليدية في إقليم هود طبقا للمعاهدة البريطانية- الإثيوبية.

وعلى هذه الصورة الخبيثة، تمزقت أوصال القرن الإفريقي إلى خمسة أجزاء:

- 1- الصومال الايطالي (وعاصمته مقاديشو)،
- 2- الصومال البريطاني (وعاصمته هرجيه)،
- 3- الصومال الفرنسي (جيبوتي حاليا)،
- 4- الأوجادين (التي ابتلعها إثيوبيا فيما بعد)،
- 5- الصومال الكيني (الذي ضمته بريطانيا إلى كينيا).¹

(1) يتكون العلم الصومالي من خمسة أقسام ترمز إلى أقسام الصومال الخمسة كما أن المادة السادسة من أول دستور للصومال بعد الاستقلال في سنة 1960 تنص صراحة على العمل لتحقيق وحدة كل الأراضي الصومالية بأقسامها الخمسة هذه، لكن الوضع تغير قليلا في الدستور الجديد الذي وضعه نظام الرئيس محمد زياد بري في سنة 1979 ، بعد عشر سنوات تقريبا من سيطرته على الحكم وإلغاء الدستور السابق. ففي 30 غشت سنة 1979 أجري استفتاء شعبي في الصومال على مشروع الدستور الجديد ووفق عليه بالأغلبية العظمى. ويلاحظ أن المادة السادسة عشرة منه تناولت مشكلة (الوطن الصومالي الكبير) بمفهوم مختلف أثار ارتياحا في الدول المجاورة التي في نزاع مع الصومال بسبب الحدود خاصة إثيوبيا وكينيا. فقد نصت المادة على أن تدعم جمهورية الصومال تحرير الأراضي الصومالية - المحتلة - فقط بالوسائل الشرعية والسلمية. ومن الواضح أن هذا التغير في معالجة قضية الأراضي الصومالية المحتلة قد جاء بعد تحارب مريرة تعرضت فيها مقديشو لهزات سياسية واقتصادية عنيفة، منها حرب الحدود مع كينيا التي استمرت - عبر عمليات فدائية - 4 سنوات في الستينات، ثم الحرب الأولى في سنة (1964)، والثانية في سنة (1978) مع إثيوبيا، ثم استقلال جيبوتي رسميا في سنة (1977).

وبرغم الحدود الاستعمارية الماكرة، فقد أدى ضغط الصوماليين المتواصل على قبائل الجالا في شمال شرقي كينيا إلى زحزحتهم إلى الغرب من النهر، وبالتالي، انخفض عدد الصوماليين في كينيا سنة (1921م) نتيجة تنازل بريطانيا عن الإقليم الواقع بين نهر جوبا وحدود الصومال الإيطالي، مكافأة لاطاليا على اشتراكها في الحرب العالمية الأولى، وقد اتفق على خط حدود يبعد (60) ميلا شرق نهر تانا يعرف بخط الصومال، ومنعت هجرة الصوماليين إلى الغرب من هذا الخط، وذلك لحماية قبائل الجالا ولكن هذا الإجراء بدوره لم يصادف نجاحا يذكر، نظرا لأن الجماعات الصومالية في الوقت الحاضر تعيش على مرمى (10) أميال من الضفة الشرقية للنهر.

وقام نزاع على الحدود بين إثيوبيا وإيطاليا سنة (1935م)، وفي نفس السنة احتلت إيطاليا ماكان يعرف بالحبشة آنذاك، وبذلك ربطت بين شعب الصومال في أوجادن والصومال الإيطالي، واحتلت إيطاليا الصومال الإيطالي سنة (1940م) غير أن السيادة الإيطالية حلت محلها السيادة البريطانية في السنة التالية، ورغم استقلال الحبشة إلا أن بريطانيا استمرت في إدارة إقليم هود، وهذا معناه أن الشعب الصومالي استمر تحت الحكم (arbitre) البريطاني حتى سنة (1950م) عندما وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الإيطالية من قبل منظمة الأمم المتحدة (ONU).

وقد حاولت إيطاليا الوصول إلى اتفاق بشأن موضوع الحدود مع إثيوبيا خلال عشر سنوات التالية، ولكن دون جدوى. وبدأت وحدة الشعب الصومالي تتفكك سنة (1954م) عندما رجع إقليم هود وبعض

المناطق الأخرى إلى إثيوبيا، وإن كانت قد عقدت معاهدة بين بريطانيا وإثيوبيا لحفظ حق الصوماليين الإيطالي والبريطاني في جمهورية الصومال المستقلة. ورغم أن هذا أدى إلى وحدة بين الشعب الصومالي فإنه زاد من حدة النزاع في إثيوبيا، وادعت إثيوبيا أنه ليس من حق حكومة الصومال وراثه حقوق أعطيت للحكومة الأثيوبية للحكومة الأثيوبية، وجذب الجمهورية الجديدة إلى نوع من الاتحاد الفدرالي مع إثيوبيا كما فعلت مع إريتريا، ووعدت إثيوبيا الصوماليين بفتح المدارس وبناء المستشفيات وحفر الآبار، فضلا عن إقامة مشروعات توليد القوى الكهربائية على نهري جوبا وشبيلي، ولكن الصوماليين عارضوا كل تسوية مع إثيوبيا، مما أدى إلى أن تنفق حكومة الصومال (20%) من ميزانيتها (1963م) على المجهود الحربي.

وبينما يتصف النزاع الصومالي- الأثيوبي بالقدم إلى حدّ ما، نجد أن النزاع الصومالي- الكيني، أو طلب صومالي كينيا الانضمام إلى الصومال لا يرجع إلا لسنة (1963م)، وقد اتفق الحزبان اللذان يمثلان صومالي كينيا في مطالبهم للمستقبل، وتمثل هذه المطالب في عمل استفتاء في مديرية الحدود الشمالية في كينيا التي يعيش الصوماليون شرقها والبورون في غربها وهؤلاء أقرب إلى الصوماليين منهم إلى أهل كينيا، ويشرف على الاستفتاء أعضاء من منظمة الأمم المتحدة (ONU) ولكن من غير الأعضاء الإفريقيين، وذلك بعد انسحاب قوات الشرطة والجيش التابعة لكينيا من الإقليم.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن قضية ضمّ صومالي كينيا ليس لكونهم يرتبطون حضاريا بأهل جمهورية الصومال فحسب، بل لأن خط الحدود الهندسية يفصل بين المراعي الصيفية والمراعي الشتوية للقبائل، فضلا عن بعد هذا الإقليم عن بقية كينيا. وفي جميع الحالات لا نجد آيا من الأحزاب المتصارعة في كينيا يوافق على اقتطاع نحو خمس مساحة كينيا وهي التي تكون المديرية الشمالية (NFD) وهكذا تنقسم الأمة الصومالية، بين ثلاث دول هي: الصومال، وأثيوبيا، وكينيا.

المبحث الثالث

التراع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا

عمد الاستعمار البريطاني إلى احتلال الصومال تحت الوصاية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحين سلم البلاد للإدارة الإيطالية، زرع بذور المشكلة الحدودية التي تعرف بمشكلة الحدود الأثيوبية- الصومالية، فاستبقى بضع مناطق من الصومال الإيطالي وتنازل عنها لإثيوبيا بموجب معاهدة ثنائية سنة (1954م).

على أن ما ينبغي الإشارة إليه هو التأكيد على أن الخريطة السياسية للقرن الإفريقي هي خريطة بالغة التعقيد بكل المقاييس بسبب تداخل العناصر والأصول العرقية (ethnisme) والحضارية المختلفة. أما من الناحية الجغرافية، فتضم مساحات شاسعة عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد إلى الداخل حتى حدود إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال. أما من الناحية السياسية، فهو يضم ببساطة أربع قوى هي: إثيوبيا، والصومال، وإرتريا، وجيبوتي.

وكان من نتيجة هذا الوضع غير الطبيعي أن تداخلت الحدود وفصلت بين أبناء القومية الواحدة، ووزعت أعضاء القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، وكان الهدف الرئيسي هو تفتيت وحدة القومية السياسية في القرن الإفريقي، وهي القومية الصومالية التي جسدت إلى حد كبير حضارة وثقافة ولغة ودين وشعب موحد.

وعلى هذا الأساس نشأ وتطور صراع الإرادات القومية والسياسية في القرن الإفريقي، فقد ظلت خلافات الحدود هي التي تحكم حركة هذا الصراع وتوجهه، وستظل كذلك ربما إلى فترة طويلة، وليست هذه الخاصية - خاصة صراع الحدود - قاصرة على حالة الصومال وإثيوبيا في القرن الإفريقي، بل هي ظاهرة سياسية عامة تسود القارة الإفريقية كلها بفعل السياسة الاستعمارية القديمة، التي كانت قائمة أساساً على المبدأ الاستعماري البريطاني "فرّق تسد".

وقد أدى صراع الإرادات السياسية وتعارض المصالح والأهداف الإستراتيجية بين إثيوبيا والصومال إلى استمرار نزاعهما التقليدي الذي يخفت أحياناً فلا نسمع له إلا صوت المبارزات السياسية والدبلوماسية، ويطفو أحياناً في صور حروب ومواجهات مسلحة دامية وعنيفة، كذلك التي شهدتها المنطقة في سنة (1964م - 1977م).

وقد عرفت العلاقات بين إثيوبيا والصومال خلافاً حاداً بينهما على منطقة (الأوغادين) دام عشرة سنوات، وأعلن في كل من (مقديشو) و (أديس أبابا) إثر مناقشة بين مسؤولي البلدين في العاصمة الصومالية (مقديشو) أعلن عن تبادل قوائم بأسرى الحرب المحتجزين لدى كل منهما منذ حرب (الأوغادين) سنة (1977م - 1978م)، والتي نتج عنها حوالي ثلاثة آلاف قتيل وسبعمئة أسير حرب إثيوبي وصومالي.¹

(1) اليوم السابع، (مجلة أسبوعية فلسطينية)، تصدر في قبرص، غشت سنة 1988م.



الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري

وقد جاء تقارب المسافات المتباعدة بين الصومال وأثيوبيا في إطار معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها بين البلدين في مقديشو في (4) ابريل سنة (1988م) إثر مباحثات جيبوتي التي جرت بين الرئيسين - آنذاك - منغستو هيلا مريام ومحمد سياد بري تحت مظلة منظمة (ايقات) لمكافحة التصحر والجراد والمجاعة، من أجل طي صفحة حافلة بالتوترات، والمشاحنات والحروب دامت أكثر من ربع قرن بين البلدين

وقد كان لتدخل منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) الوليدة آنذاك والرئيس الجيبوتي حسن جوليد دور كبير في إحياء هذه المعاهدة أملا في تحقيق الأمن والاستقرار بين البلدين ولكليهما حدود مع بلاده.

وقد شكلت معاهدة السلام بين البلدين منعطفا تاريخيا في مجرى الصراع الأثيوبي- الصومالي على منطقة الأوغادين وقد اشتملت على ما يأتي:

- سحب قوات الطرفين من المنطقة المتنازع عليها على بعد (15) كلم من الجانبين،
 - وقف الأنشطة المعادية، والحملات الإعلامية بين الطرفين،
 - إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما،
 - تبادل أسرى الحرب، ومحاولة كل منهما إحلال السلام في المنطقة،
 - عدم السماح بأي نشاط تخريبي من فوق ترابهما ضد الآخر.¹
- والجدير بالذكر، أن البند الرابع من الاتفاقية هو الذي فجر الوضع داخل الصومال على عكس ما كان يتوقع، فالترجمة العملية لهذا البند تعني

(1) اليوم السابع، (مجلة أسبوعية فلسطينية)، فبراير سنة 1969 .

بالنسبة للطرف الأثيوبي الكف عن تقدم كافة ألوان الدعم والتسهيلات للمعارضة الصومالية بشقيها الشمالي (الجبهة الوطنية الصومالية) والجنوبية (جبهة الخلاص الوطني الصومالية)، وتعني بالنسبة للصومال، ليس الكف عن الوقوف وراء جبهة تحرير الصومال الغربي أو غادين فحسب وإنما أيضا وقف المطالبة التاريخية بهذا الجزء من الصومال الذي تنازلت عنه بريطانيا في (31) يناير سنة (1942م)، بموجب اتفاقية مع إثيوبيا.

وقد جاء تطبيق الاتفاق بمثابة النقطة التي أفاضت كأس التناقضات الصومالية الداخلية المتعددة الأبعاد والأهداف في وقت لم يحسم فيه الصراع بصورة نهائية بين خلفاء الرئيس محمد سياد بري في داخل عائلته. واختلطت الأوراق وتوزعت بدرجة شديدة التعقيد في خارطة التركيب القبلي للمجتمع الصومالي.



الرئيس الأثيوبي السابق منغيستو هيلامريام

في موازاة ذلك، فجرت المعارك في المدن الشمالية (هرجيه، وبربرا، وبرعو) تناقضات حادة في داخل التحالف القبلي الحاكم في مقديشو، إذ أن الوحدات العسكرية المنحدرة من قبيلة أوغادين رفضت الدخول في معارك الجبهة الوطنية الصومالية (الاسحاقية)، وفي (هرجيه) و (بربرا) أكدت القيادة العسكرية الصومالية المركزية بأن أبناء الشمال سواء كانوا جنودا، وضباطا، أو كبار المسئولين "لم يتصدّوا للإرهابيين فحسب، وإنما سهّلوا لهم مهمتهم التخريبية" كما جاء في رسالة الجنرال محمد سياد بري إلى القيادة العليا في مقديشو، ويضيف "بدأت أشك أن الوحدات العسكرية التي توجد تحت قيادة عناصر من أصل أوغادين وإسحاق، وأن ثقته الوحيدة هي في أبناء قبيلته وقبيلة الرئيس (مويحان).

وقد ظل الصومال مسرحا للأحداث الدرامية العنيفة حتى اكتساح الولايات المتحدة وهذه المرة خلف يافطة أصحاب الخوذات الزرق ما كان يعرف وقتها بخطة (إعادة الأمل) التي كانت تقودها منظمة الأمم المتحدة (ONU) وبعد مصرع (23) عسكريا أميا من الباكستان مارست ولأول مرة في تاريخها منظمة الأمم المتحدة (ONU) الانتقام من طرف القبعات الزرق في حق (23) صوماليا وقصف البيوت وتدمير المستشفيات بحجج واهية وادعاءات لا يقبلها المنطق، إضافة إلى القبض على الجنرال عيد يد لكن لعبة (الفسحة) التي مارستها الولايات المتحدة انتهت بدحرها وطردها من أرض الصومال.

المبحث الرابع

التراع الحدودي بين الصومال وإريتريا

عرف التراع الأثيوبي- الإرتيري منعطفات حادة ومذ ما يربو على ربع قرن، ناضل فيها الشعب الإرتيري في عدة جهات : سياسية ودبلوماسية وعسكرية في سبيل استقلاله وتقرير مصيره، ووضع حد لاستتراف خيرات الشعبين الأثيوبي والإرتيري، حتى تم اتفاق السلم بالجزائر بين البلدين المتحاربين، بفضل الجهود المضنية التي بذلها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين والتي كللت باتفاق وقف القتال المبرم في (18) يونيو سنة (2000م)، واتفاق السلم الموقع في (2000/12/12م) بين الوزير الأول الأثيوبي السيد/مليس زناوي، والرئيس الإرتيري السيد/إسياس أفوركي.

وكان واضحا أن إثيوبيا بعد أن فرغت من حرمها مع الصومال حول قضية (الأوغادين) في مارس سنة (1918م) اتجهت شمالا وبالذات إلى إريتريا لإنهاء الوضع المتأزم هناك، وخاصة بعد استمرار المعارك، إلى مرحلة هجوم واسع شنته جهات التحرير الثلاث (جبهة تحرير إريتريا، والجبهة الشعبية، والقوات الشعبية) على المدن الرئيسية بعد أن أحكمت قبضتها على الريف والمدن الصغرى وقطعت الطرق الرئيسية، وأصبح الجيش الأثيوبي في جزر محاصرة ومنعزلة لا رابط بينها بریا أو بحريا.

وأمام ديمومة التوتر في منطقة القرن الإفريقي، استغلت الدولتان العظميان حالة الحرب السائدة لممارسة لعبة شدّ الحبل بينهما، وتنافستا فيما بينهما لبسط نفوذهما العسكري، ثم السياسي على حوض البحر الأحمر عامة والمدخل الجنوبي لباب المندب خاصة. ولم تجد واشنطن ولا موسكو أي صعوبة في ذلك، لأن الحكومات التي تعاقبت على أديس بابا (من هيلاسلاسي إلى منغستو هيلاماريام) من عقد تحالفات مع الدول الكبرى، وسمحت لها بإقامة قواعد عسكرية في الهضبة الإريتيرية، وعلى طول الشواطئ الإريتيرية. وكان المجلس العسكري الأثيوبي (الدوق) قد قدّم تسهيلات عسكرية للروس في أرخبيل دهلك، الواقع على بعد (15) كلم ميناء مصوع الأرتردي، أما السبب الجوهرى وراء السياسة الأثيوبية فهو: لاحكومة الإمبراطور هيلاسلاسي، ولا ساطة الكولونيل منغستو تحظى بدعم جماهيري وعليه فالحكومات السابقة كانت تغطي ضعفها بتحالفات خارجية، فيما الجبهات الإرتيرية للاستثناء تحاشت تدويل الصراع الأثيوبي- الإرتيري ولم تعقد أي تحالف مع أي طرف لكي لا يكون استقلال شعوب القرن الإفريقي العوبة في أيدي دول كبرى.



الرئيس الأرتيري آسياس أفرقي

خلفية تاريخية:

في مستهل الربع الأخير من القرن التاسع عشر بسطت إيطاليا الفاشية نفوذها الاستعماري على إريتريا، بعد تغلبها على مقاومة الشعب الإريتري بالرصاص. والقمع واغتيال العناصر الوطنية التي تزعمت تظاهرات الشبيبة المناهضة للفاشية، وإكراه آلاف من المواطنين على التجنيد لخوض حروب فاشية استعمارية ضد دول إفريقية عدة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كانت إريتريا مسرحا لمعارك بين القوات الإيطالية والبريطانية، وفي نهاية المطاف منيت الفاشية الإيطالية بهزيمة عسكرية في إريتريا، كما كسر جيش الحلفاء شوكة النازية في أوروبا وبذلك سقطت إريتريا تحت وصاية بريطانيا العظمى، وما لبث الاستعمار البريطاني أن حلّ محل الاستعمار الإيطالي تدريجيا.

وبعد توقيع معاهدة باريس للسلام بين الاتحاد السوفيتي (سابقا)، والولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، وإيطاليا في فبراير سنة (1947م)، تخلت إيطاليا عن مستعمراتها الإفريقية : ليبيا، الصومال، إريتريا، ولكن الدول الأربع الكبرى لم تجد حلا للمسألة الإرتيرية، فأحالتها على الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولو شاءت الأمم المتحدة آنذاك لكانت إريتريا أول دولة إفريقية تتحرر من نير الاستعمار في القارة ولكن الجمعية في جلستها الرابعة المنعقدة في (21) نوفمبر سنة (1949م) تبنت القرار الرقم 4/389، الذي أوحى به الولايات المتحدة، والذي بموجبه تم إرسال وفد الأمم المتحدة إلى إريتريا لجلس نبض الشعب. وكان قوام الوفد ممثلي كل من: بورما، غواتيمالا، النرويج، باكستان، واتحاد جنوب إفريقيا. بعد دراسة ميدانية، ولقاءات مع الأحزاب السياسية الإرتيرية : الكتلة الإرتيرية للاستقلال، حزب إريتريا

الاتحادي، الرابطة الإسلامية المستقلة، الحزب الليبرالي التقدمي، والحزب الموالي لإيطاليا. عادت بعثة الأمم المتحدة برؤية غير موحدة حول مصير إريتريا. منهم من اقترح ضم إريتريا إلى إثيوبيا، ومنهم من أوصى بوضع البلاد تحت وصاية الأمم المتحدة مدة عشر سنوات تنال بعدها إريتريا استقلالها. وأما ارتباك الدول الأعضاء حول مصير الشعب الإريتري، نزلت أمريكا إلى الحلبة السياسية بكل وزنها الدبلوماسي، ونفوذها الاقتصادي والسياسي على معظم الدول الأعضاء وفرضت وجهة نظرها القائمة : بضم إريتريا إلى إثيوبيا فيدراليا. ولم يجد السيد/جون فوستر دالاس(وزير خارجية أمريكا آنذاك) أي حرج في إفشاء دوافع حكومته في ذلك القرار عندما قال: "إن مصلحتنا الاستراتيجية في البحر الأحمر، واعتبارات سلام العالم وأمنه يمليان علينا، إلحاق هذا البلد إريتريا بإثيوبيا التي هي صديقتنا".

دہات اترية استولى عليها الارتيون



وفي قرارها الصادر في ديسمبر سنة (1950م) تحت رقم (5/390) أوصت منظمة الأمم المتحدة (ONU) بأن تكون إريتريا وحدة تتمتع بالحكم (arbitre) الذاتي داخل اتحاد بأثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي. وإذ ذاك عمّت الإضرابات والتظاهرات ربوع البلاد معبرة عن رفض الشعب للقرار الفيدرالي، ولقد أسمعت لونا ديت حيا، ولكن لاحياة لمن تنادي.

ومعلوم أن الاتحاد الفدرالي ينصّ على وجود هوية إريتريّة مستقلة، إلا أن حكومة هيلاسلاسي شرعت فورا في اغتصاب اللوائح الفدرالية، وضمن الكيان الإرتيري تدريجيا، فألغت اللغتين الأرتيريتين حسب الدستور الأرتيري: اللغة الأمهرية لغة قومية الامبراطور هيلاسلاسي، وأصبحت إريتريا تابعة اقتصاديا لأثيوبيا، وأنزل العلم الأرتيري، وضمت إريتريا إلى إثيوبيا، وكانت هذه المقدمات بداية لاندلاع الثورة المسلحة الأرتيرية في (1961/9/1م) وأطلق الشهيد حامد إدريس عواني الرصاص الأولى، التي أعلنت ميلاد جبهة التحرير الأرتيرية، وبالتدرّج عمّت الثورة أرجاء إريتريا.



مقاتلات في جبهة تحرير الأوغادين سابقا

المبحث الخامس

جيبوتي بين المطرقة والسندان

كانت جيبوتي إحدى المستعمرات الفرنسية في القرن الإفريقي، التي احتلتها سنة (1862م) خلال عصور الصراع الدولي بينها وبين بريطانيا للسيطرة على نقاط التحكم ومراكز الثقل الاستراتيجي الواقعة على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب.

وفي خضم الصراعات والأطماع الدولية، بادرت السودان إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم الدول العربية الواقعة على البحر الأحمر، وهو المؤتمر الذي انعقد في تعز باليمن الشمالي (قبل توحيد) في (2) مارس سنة (1977م) حضره رؤساء¹ السودان والصومال واليمن الديمقراطي واليمن الشمالي، وتغيّب وقتها عن المؤتمر أهم الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وهي: مصر والسعودية، بالإضافة إلى الأردن، مما أفقد المؤتمر أهميته وأضعف نتائجه المرتقبة. وما بهما في الموضوع هو إشارة بيان المؤتمر بصورة عابرة - لكنها ذات دلالة - إلى وعود فرنسا بإعطاء الاستقلال لمستعمراتها في القرن الإفريقي وبالتحديد جيبوتي.

وبعد شهرين من انعقاد مؤتمر تعز حصلت جيبوتي على استقلالها من فرنسا بعد استفتاء شعبي أجري في (8) مايو سنة (1977م). وصوت (98%) من شعبها البالغ حوالي ربع مليون نسمة لصالح الاستقلال التام. وبذلك أنهى هذا

(1) الرؤساء هم: جعفر النميري (السودان، وسياد بري (الصومال)، وسالم ريبيعي (اليمن الديمقراطي)، وإبراهيم الحمدي (اليمن الشمالي).

الاستفتاء إلى حدّ ما - حينذاك - جانبا من الصراع التقليدي بين الصومال وإثيوبيا اللتين كانت كل منهما تريد ضم جيوتي إليها، وهو الصراع الذي ترسبت جذوره القبلية بين التيارين القوميين في البلاد، وهما تيار العفر وتيار العيسى:

1- تيار العفر¹: ويضم قبيلتين هما (الأسايمرة) و(الأدومبرة) ويشكلون (40%) من السكان طبقا للتقديرات الفرنسية.

2- تيار العيسى: ويضم هو الآخر أربع قبائل هي: العيسى، الدرادو، الأباك، الفارابورس، وهم يشكلون (60%) من السكان ويرتبطون بشريا وتاريخيا بالقبائل الصومالية.

والجدير بالملاحظة أنه منذ أن أعلنت فرنسا نيتها لتصفية مستعمرها في جيوتي اشتعل الصراع السياسي بين الصومال وإثيوبيا، وادعاء كل منهما أحقيته المطلقة في جيوتي، وهو صراع ليس وليد اليوم بل هو تاريخي وقدم، إذ أن الصومال تعتبر أن جيوتي وخليج تاجورا الذي تطل عليه جزء أساسي من الوطن الصومالي الكبير بأقاليمه الخمسة، وجيوتي هي ذلك الإقليم الخامس الذي يجب أن يعود إلى الوطن الأم. والصومال يستند في ذلك إلى أسس حضارية ودينية وتاريخية وعرقية قومية أيضا. فالتاريخ يقول أن كل الساحل الصومالي - بما فيه جيوتي وأوجا دين بالطبع - جزء أساسي من الامتداد

(¹) يرجع أصل العفر تاريخيا إلى الهجرات السامية العربية الأولى التي خرجت من الجزيرة العربية، واتجهت إلى الساحل الشرقي لإفريقيا وقد اختلطت هذه الهجرات السامية مع العناصر المحلية وهي حامية وتنتج عن هذا المزيج البشري قبائل العفر الحالية الذين يسمون عادة (الدناكل) المنتشرون في القرن الإفريقي بصفة عامة، والذين يرتبطون عاطفيا بقبائل كثيرة في إثيوبيا. (صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي، مرجع سبق ذكره).

الجغرافي الطبيعي للصومال، والقبائل التي تسكنه هي أيضا امتداد عرقي وبشري للقبائل الصومالية القديمة، واللغة واللهجات متقاربة ومترابطة كذلك.

بينما إثيوبيا تصرّ من ناحيتها على أحقيتها في ضمّ جيبوتي زاعمة أنها امتداد جغرافي وبشري لها وأن الإمبراطورية تمارس نفوذها على هذا الساحل منذ أقدم العصور، خاصة منذ توسع الإمبراطورية وتمدها الجغرافي على يد الإمبراطور (منليك) الذي حكم الفترة (1881م-1913م) وهو مؤسس إثيوبيا الحديثة.

ولم يكن الصراع على جيبوتي صراعا محليا فحسب بين الصومال وإثيوبيا، بل كذلك صراعا دوليا بين القوتين العظميين الأساسيتين في القرن التاسع عشر، وأعني بذلك بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا لهم سبق استعمار جيبوتي والسيطرة على خليج تاجورا، من خلال مجموعة الاتفاقيات التي عقدها مع سلاطين المنطقة وشيوخها في أعوام : 1862م، 1884م، 1885م، 1896م، والتي كُتبت بها هولاء الحكام وربطتهم بعجلة الاستعمار الفرنسي، الذي كان ينافس الاستعمار البريطاني في السيطرة على مضائق باب المندب وعلى الساحل الشرقي لإفريقيا.

ولقد عقدت الدولتان الاستعماريّتان اتفاقية تفاهم بينهما في فبراير سنة (1988م) حددتا فيها مناطق نفوذ كل منهما في الساحل الصومالي وخليج تاجورا فيها مايلي:

- تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل خليج تاجورا بما فيها جزر موسى والباب الواقعة في الخليج وعلى السكان والقبائل فيها.

- تعترف الحكومة الفرنسية بالحماية البريطانية على الساحل الصومالي ابتداء من شرق خط الحدود الفاصل إلى بندر زياد، وبالتالي، على سكان وقبائل هذه المناطق.

- تتعهد الدولتان بعدم التدخل في أي من المناطق الخاضعة لأحد الطرفين، كما تتعهدان بعدم ضم هور إلى مناطق نفوذهما، وأن يظل طريق القوافل بين زيلع و هور مفتوحا لاستعمال الدولتين.

لقد اكتسبت جيبوتي، التي تبلغ مساحتها (23) ألف كيلومتر مربع مقسمة إلى (5) محافظات هي : جيبوتي وتاجورا وأوبوك وصيح ودخيل، ويسكنها ربع مليون نسمة فحسب. أهميتها في الصراع الأثيوبي الصومالي والبريطاني الفرنسي، من مركزها الاستراتيجي المطل مباشرة على مضيق باب المندب، ومن ارتباطها بخط السكك الحديدية الممتد إلى أديس أبابا وعليه تنقل إثيوبيا (80%) منتجاتها الواردة.

وفي ظل هذه الأهمية تصاعدت حدة الصراع بين إثيوبيا والصومال خاصة خلال سنتي : (1976م-1977م)، كل منهما تحاول السيطرة على المستعمرة الفرنسية التي تسعى للاستقلال. وكل منهما تقول بأحققتها التاريخية في ذلك، وكل منهما تريد تأمين حدودها أكثر وأكثر والإطلال المباشر على باب المندب، وبالطبع لم يكن الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعيد عن ذلك.



النوار الأرتريون في الطريق إلى أسمة

إلا أن استفتاء مايو كرّس الاستقلال التام عن كل من إثيوبيا والصومال، رغم أن البلاد لا تملك المقومات الأساسية لقيام دولة¹ تحتفظ بتوازنها بين عملاقين محليين (الصومال وإثيوبيا) أو بين عملاقين دوليين - آنذاك - الولايات المتحدة الأمريكية (USA) والاتحاد السوفيتي (URSS) سابقا. وهكذا أصبحت جيبوتي في (27) يونيو سنة (1977م) الدولة رقم (22) في الجامعة العربية، ورقم (49) في منظمة الوحدة الإفريقية، ورقم (148) في منظمة الأمم المتحدة (ONU).

ورغم تحقق الاستقلال لهذه الدولة الصغيرة ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة، فإن الصراع المحلي والدولي ما يزال يفرض نفسه عليها ويلقي بثقله الشديد على كيانها الذي يرتفع فوقه علم الاستقلال.

ولعل أبرز عوامل التفجر والصراع صعوبة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية داخل البلاد. فهي اقتصاديا بلاد ليست لها موارد قومية باستثناء دخل الميناء والمساعدات الأجنبية، وهي اجتماعيا مازالت ممزقة بين الصراعات القبلية للعيسى الذين يرتبطون بالصومال، و العفر الذين يرتبطون بإثيوبيا، وهي عسكريا ليست لها قوات مسلحة تدافع عنها ومازالت الحامية الفرنسية والأسطول الفرنسي هما المدافع والحامي الأساسي.

وإذا ما وضعنا جيبوتي بموقعها الاستراتيجي هذا في إطار الصراعات المحلية والدولية على القرن الإفريقي، أمكننا القول إن استمرار استقلالها بهذا

(1) بالكاد (89%) من مساحة الدولة الجديدة صحراء قاحلة، وليس بها سوى حوالي (7) آلاف فدان صالحة للزراعة، والأغلبية العظمى من السكان تعتمد على الرعي. ويشكل دخل ميناء جيبوتي أكثر من نصف الدخل العام للدولة.

الوضع أمر مشكوك فيه على المدى البعيد، وهناك في هذا الصدد ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول : أن يتمكن الصومال من ضمها إلى أراضيها في وقت تساعد الملايسات الدولية على تحقيق هذا الضم الذي يستند إلى أسس تاريخية.

الاحتمال الثاني : أن تتمكن أثيوبيا من غزوها والاستيلاء عليها خاصة أن بعض زعماء العفر اعتبروا نتيجة الاستقلال في صالح العيسى، أي في صالح الصومال.

الاحتمال الثالث : أن تتفق القوتان العظميان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا)، وكل منهما له مصالحه واستراتيجياته في القرن الإفريقي، على بقاء هذه الدولة في ظل وضع خاص، وبالتالي، على كبح أطراف الصراع المحلية المطالبة بجيبوتي.

وإذا ما اتفقت الأطراف الدولية والمحلية على ذلك فإن جيبوتي قد تصبح سنغافورة أو هونغ كونغ جديدة.

المبحث السادس

التراعات العرقية (ethnisme)

العرقية (ethnisme) أو العشيرة أو القبلية، تعاريف وتسميات للدلول واحد هو فكرة الجماعة، وفي أبسط تعريف لها هي: "شعور أو إحساس جماعة بأن لها انتماءا واحدا والتي يسير انتماءها موازيا أو متعامدا (متعارضا)¹ مع الولاء للدولة"، والعرقية (ethnisme) أو القبيلة كتركيبة اجتماعية بالمعنى الإفريقي قد تكون في طريقها إلى الاختفاء في المدن، ولكنها بمعنى تمييز الهوية والمشاركة في القيم مازالت لها أهميتها في كل مكان، ومهما قيل في تعريف العرقية (ethnisme) فهي ليست ظاهرة إفريقية أو تختص بها إفريقيا وحدها، بل معروفة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، في الماضي والحاضر، بل معروفة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، في الماضي والحاضر، فأهالي ويلز أو شعب ويلز في بريطانيا كمجموعة عرقية مثلهم كمثل شعب الكيكويو في كينيا.

إذن، يمكن القول بأن العرقية (ethnisme) تتخذ أشكالا متباينة وتعبّر عن نفسها في صور مختلفة الحدة، فبينما نجد أن قبيلة اليوربا في غرب نيجيريا لها نظامها السياسي المركزي، فإن الإيبو في جنوب شرقي نيجيريا لها نظامها اللامركزي القائم على وحدات صغيرة أساسها القرية، ومن ثم يمكن تمييز نمطين من المجتمعات فيما يختص بالمجموعات العرقية (ethnisme) أو

(¹) د. محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، مرجع سبق ذكره.

القبيلة، تلك التي لها نظام حكومي، وتلك التي ترتبط فيها السلطة والقوة بتوزيع الثروة والمكانة، وهذا النوع الأخير تنقصه الحكومة والإدارة والمؤسسات القضائية، ويمثل النوع الأول البانياكولي في أوغندا، واليوربا في نيجيريا، والزولو في جنوب إفريقيا، والأشانتي في غانا.

ومن أمثلة النوع الثاني النوير في السودان، والإييو في نيجيريا، كذلك هناك اختلافات أساسية بين الجماعات المستقرة والجماعات الرعوية الرحل التي تجوب مساحة واسعة، كما يختلف حجم الجماعة من بضع أسر محدودة العدد إلى جماعات قد يصل حجمها إلى عشرة ملايين نسمة بحيث تصبح أقرب إلى الشعوب منها إلى القبائل.

كذلك قد يكون هناك فارق بين العرقية (ethnisme) في المدينة وتلك التي في الريف فالضغوط التي تمارسها العادات على الفرد تختلف من حالة إلى أخرى.

المطلب الأول

خصائص العرقية (ethnisme) في إفريقيا

للعرقية خصائص مميزة لا بد أن تكون ناتجة عن تفاعل بين مجموعة عرقية وأخرى، فالعرقية (ethnisme) غير المجموعة العرقية (ethnisme) لا يمكن أن تبقى أو تحيا في عزلة، وليس من شك أن الفترة الاستعمارية قد غدت هذه الروح، فقد أصر الاستعمار على أن يذكر الفرد بهويته القبليّة، فكل بعثة تبشيرية لها مجالها القبلي، ولها إقليم جغرافي معين تمارس فيه نشاطها، وأخذت الإدارة تشجع الموظفين على معرفة لغات القبائل، مما خلق الشعور

(باليوروبا وبالباكنجو) كذلك يرجع إحساس الإيـو والولوف بأنفسهم كمجموعة متميزة إلى القرن العشرين نتيجة اتصال الأوروبيين بهم، وإذا كان يعزى هذا الإحساس بالعرقية (ethnisme) إلى فترة الاستعمار الأوروبي، فإنها لاشك كانت موجودة قبله، وكل ما في الأمر أنه لم تقل حدة العرقية (ethnisme) بعد الاستقلال عن ذي قبل، إن لم تكن قد زادت ففي أوغندا على سبيل المثال، لوحظ أن الجيش لم يحسوا بأنفسهم كمجموعة عرقية بهوية مشتركة إلا حينما أحسوا أنهم مهددون من قبل الباجندا الأكثر عددا وعدة. والملاحظة الثانية على العرقية (ethnisme) أنها ليست ولا يمكن أن تكون ظاهرة ثابتة، قد تزداد حدة وقوة إذا ما صاحبها تمييز أو تفاوت طبقي في المجتمع، كما حدث من جانب الكريول في سيراليون والأمريكيين في ليبيريا، والتوتسي في بوروندي.

وإذا أردنا تقييم العرقية (ethnisme) في إفريقيا المعاصرة، فيمكن القول بأن لها جوانبها السلبية والإيجابية، أما عن الآثار السلبية فهي كثرة وواضحة، ففي زائير المشكلة الرئيسية هي الأعداد الضخمة من المجموعات القبلية وسيادة أربع مجموعات فقط وهي الباكونجو، البالوندا، البامنجو، البالوبا، وفي نيجيريا سيادة الهوسا والفولاني في الشمال، وفي كثير من الأحيان نجد أن أدبيات الأحزاب السياسية في الدول الإفريقية تتبع المجموعات العرقية (ethnisme)، لدرجة أن أي تغيير في الحكومة أو الوزارة أو الحاكم في كثير من الأحيان قد يستغل فيه العامل العرقي.

وفي الكونغو نجد أن العرقية (ethnisme) لعبت دورا كبيرا في فترة مابعد الاستقلال، الباكونجو القبيلة السائدة تعدادها نحو (5،1) مليون نسمة

وتنتشر عبر الحدود الدولية من زائير إلى الكونغو الديمقراطي وأنغولا. وفي الكونغو أيضا نجد أن الأحزاب الثلاثة القائمة أساسها مجموعات قبلية هي: الباكونجو، مبوتشي، والفيلي، كذلك يسود الكيكويو في كينيا، والبياحندا في أوغندا، وقد زال نفوذهم عندما وصل عيدي أمين إلى الحكم (arbitre)، وذلك بملكه كل الوظائف الرئيسية في الحكومة والجيش بمواطنين من قبيلة الكاكوا أو من القبائل الصغيرة الأخرى الموالية له والتي يمكن الاعتماد عليها، ولكنهم استطاعوا سلبه السلطة وذلك باستعداد قبيلتين كبيرتين هما الأتشولي ولانجا وكذلك الحال في الحركات الانفصالية في بيافرا.

كذلك قام بتخطيط الانقلاب الذي حدث في غانا سنة (1966م) وأزاح الرئيس نكروما ضباط من قبيلتي الأيفي والأشانتى، بل إن ظهور الأحزاب المعارضة في الدول الإفريقية في كثير من الأحيان ليس معناه أن الذين ألفوها غير راضين عن برنامج الحزب الحاكم، لأن هناك برامج أفضل، بل هي لإزاحة الحاكم أكثر منها ائتلاف بين أكثر من حزب، فإن تركيب قيادة الحزب يراعى فيه المحافظة على هذا الائتلاف.

ولما كانت الأحزاب تقوم على أساس قبلي فإن معاركها دائما تقوم على أساس مصالح قبلية ضيقة، وتتحوّل المعارضة فيما بعد إلى خصومة وعداوة، أي مجموعة من الناس ضد الحكومة في كل شيء. وأدى هذا إلى تفسير علماء السياسة غلبة نظام الحزب الواحد في الدول الإفريقية، وكذلك الحكومات العسكرية، إلى سلبات الروح العرقية (ethnisme)، وإن كان مثل هذا النظام يؤدي لأمحالة إلى نوع أو آخر من الديكتاتورية وأن معارضة مثل

هذا النظام لاتأني إلا باستخدام القوة والعنف، ومن ثم كانت كثرة الانقلابات العسكرية.

بينما يذهب البعض الآخر إلى أن هذا النظام هو أصلها لأن الأحزاب في إفريقيا حول خطوط قبلية، ويذهب بعض السياسيين الغانيين إلى القول بأن نظام التعدد الحزبي هو نظام غربي لا يصلح للدول الإفريقية بنظمها الاجتماعية، وهذا مادعا كثيرا من الحكومات الإفريقية إلى نبذه، فالغرض من إعطاء كواندا الفرصة لقيام حزب واحد حاكم في زامبيا سنة (1972م) هو تقوية الروح القومية على حد قوله، وقد ظهر أنه قبل سنة (1972م) حينما تعددت الأحزاب، كان صراعها قبليا بالدرجة الأولى، ونظرا لأن زامبيا دولة حبيسة ومحاطة بأقطار معادية (روديسيا- موزمبيق، وأنغولا البرتغاليين) في ذلك الحين كانت الفرصة مواتية لهؤلاء الأعداء للتأمر على حكومة كواندا.

ومن ناحية أخرى فإن العرقية (ethnisme) نظام يتغلغل في حياة الإفريقيين بعمق، حضاريا واقتصاديا واجتماعيا، لذلك ليس من الممكن إزالتها بسهولة.

ويذهب كثير من الكتاب إلى إدانتها، لأنها تكون ممثلة لجذور عدم الاستقرار، ولأنها تستخدم بواسطة السياسيين لتحقيق أغراضهم الخاصة، ومن ثم كانت موازنة مجموعة قبلية بأخرى من الأمور الضرورية وهذا النوع من التوازن القبلي قد يكون مفيدا فكل من سنغور في السنغال، ونير يوري في تزانيا، وكواندا في زامبيا، وكينيا في كينيا، و هولي بوانييه في ساحل العاج استطاعوا عمل توازن لطموحات ومخاوف المجموعات القبلية، واستطاع نيريوي بوجه خاص الاستفادة من خصائص كل مجموعة لبناء تانزانيا وكانت

صبيحة كينياتا (هارمبي) دائما، ومعناها فلنحمل العبء معا، لأنه في النهاية، أليست العرقية (ethnisme) والقبلية نوعين للانتماء، ومن الضروري أن يكون هناك انتماء ما بشكل أو بآخر لخلق الدولة- الأمة، ويمكن أيضا أن تكون رصيدي في عملية التحديث على اعتبار أنها تزيد من الشعور بالشخصية الجماعية والمهنية على مستويات مختلفة، وتحتفظ بالرابطة ما بين الريف والمدينة فأى عضو من قبيلة معينة يتجه إلى المدينة، لابد وأن يقوى ارتباطه بجماعته الأصلية، وتهدم هذا النظام العرقي في أفريقيا هو الاستثناء وليس القاعدة.

المطلب الثاني

العرقية (ethnisme) والإحساس

بالعرقية (ethnisme) وآثارها

بداية علينا أن نفرق بين العرقية (ethnisme)، والإحساس بالعرقية (ethnisme)، ومحاولة التبسيط هنا قد تكون من الخطورة بمكان، فهي قضية معقدة للغاية كما توضحها قضية بوروندي.

الفرع الأول

قضية بوروندي

فبوروندي قبل أن تحصل على الاستقلال كانت مستعمرة ألمانية، وهزيمة ألمانيا وضعتها عصبة الأمم (société des nations) المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى تحت انتداب بلجيكا التي تولت عليها الوصاية أيضا بعد الحرب العالمية الثانية، وتطل بوروندي على الشواطئ الشمالية الشرقية لبحيرة

تنجانيقا، وتعتبر من المناطق الكثيفة السكان إذ بمساحتها التي تقدر بنحو (28) كيلومتر مربع يسكن مايقبل قليلا عن (4) ملايين نسمة، وهي من الدول الحبيسة أي التي لا سواحل لها، ومن ثم اعتمدت على تزانيا كمخرج لها.

ويعيش في بوروندي مجموعتان عرقيتان : التوتسي هيمبا وهم يمثلون أقلية (16%) من السكان، ولكنهم يمثلون الطبقة الحاكمة، والهوتو ويمثلون الأغلبية (84%) من السكان، وحاول الهوتو الذين يكونون الأغلبية الاستيلاء على السلطة من التوتسي ولكنهم فشلوا، وأعقب ذلك قيام التوتسي بمذبحة وحشية للنخبة من الهوتو، في المدارس، والإدارة، والجيش، وكل مكان، حتى قضوا على ما يقرب من (3,5%) من مجموع الهوتو، كما جاء في تقرير لجنة حقوق الإنسان، وكانت هذه أكبر عملية إبادة جماعية تم فيها القضاء على النخبة أو صفوة الهوتو، وأصبحت بوروندي من البلدان الفريدة التي تحتكر فيها السلطة أقلية عرقية وهي التوتسي، بينما تحول الهوتو إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وأبعد الهوتو (رغم أنهم الغالبية) عن الوظائف المدنية والجيش والتعليم الجامعي والثانوي.

وكان بيان للحكومة الرواندية قد أعلن أن مجلس الوزراء قد تبني مشروع قانون ينص على تشكيل لجنة وطنية مستقلة تكون مهمتها جمع أدلة تورط فرنسا في الإبادة الجماعية التي حدثت بالبلاد. إذ يتهم النظام الرواندي الحالي- الذي تسيطر عليه أغلبية التوتسي- إدارة الإليزيه بتدريب وتسليح مرتكبي الإبادة الذين ينتمون إلى أغلبية الهوتو.

وكان الرئيس الرواندي قد ندّد بما وصفه بموقف المجتمع الدولي (communauté internationale) المخزي خلال مذابح سنة (1994م) في رواندا، مشدداً على مسؤولية الأمم المتحدة وفرنسا على وجه الخصوص.¹

الفرع الثاني

حالة رواندا

وفي رواندا يختلف الحال عما حدث في بورندي، وهما دولتان متجاورتان وحيث يوجد فيهما أيضاً نفس التقسيم العرقي، ولكن الجماعتين العرقيتين تعيشان مع بعضهما، ولم يحدث بينهما ما حدث في بورندي مما يدل على أن الإثارة العرقية (ethnisme) هي بين النخبة من المجموعتين أكثر منها بين جماهير الجماعتين، وهذه الفكرة تتفق مع مفهوم الإحساس بالعرقية (ethnisme) بأنه المنافسة بين النخبة من المجموعات العرقية (ethnisme) المختلفة.

وما ينبغي الإشارة إليه أن القبيلة ككيان اقتصادي، لم تأخذ ما تستحقه من الدراسة باعتبارها تكون في مجموعها مجموعة من المصالح في النظام الاقتصادي الجديد، ففي الكاميرون كمثال إذا أصيب محصول الكاكاو في سنة من السنوات فإن هذا يؤدي قبيلتي البولو و أوندو بوجه خاص، بينما إذا أصابت الكارثة محصول زيت النخيل، فإن هذا يضر قبيلة الباسا، وإذا حدث كساد للتجارة بوجه عام فإن هذا لا يكون في صالح الباميلكي ويمكن للإنسان أن يلاحظ نفس الظاهرة لدى الاشانقي في غانا (الكاكاو) والولوف في

(1) الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد 1143، 1904/8/3.

السنغال، والفول السوداني، والكيلويو (الذرة) في كينيا، لذلك ليس من المستغرب أن تختلف مجموعات المصالح، فتصبح مجموعات ضغط محاولين أن ترعى المؤسسات حاجتهم ومصالحهم الخاصة.

وقد كان إقليم رواندا أوراندي من المستعمرات الألمانية السابقة، ووكّل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية سنة (1916م) في أثناء الحرب العالمية الأولى، وطبيعة الإقليم جبلية مرتفعة، ولذلك كان جوه مناسبا لإقليم المستوطنين البيض ويحده من الغرب الكونغو البلجيكي وسواحل بحيرة كيفي وبحيرة تنجانيقا، ومن الشمال والشرق تحده إفريقيا الشرقية البريطانية، والإقليم برمته يعتبر منطقة المنابع الأولى لنهرى النيل والكونغو.

وقد أصبح التقسيم الاجتماعي موازيا للتقسيم الاقتصادي، حيث نجد الأقليات الأجنبية قد حققت نموا موازيا في بعض القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى اتخاذ مواقف معينة من هذه الأقليات، مثل تأميم هذه القطاعات كما حدث للبنانيين في غرب إفريقيا بمقتضى القوانين التي أصدرتها نيجيريا وساحل العاج والسنغال سنة (1973م)، فأصدرت نيجيريا قائمة بأثنين وعشرين حرفة لا يقربها إلا المواطنون.

وقد تتخذ الصورة شكلا أكثر عنفا حينما وجد الرئيس عيدي أمين أن الآسيويين أو بمعنى آخر الهنود والباكستانيين يسيطرون على ثلاثة أشياء: رأس المال، والمشروعات، والمهارات الإدارية، وهي مفاتيح النشاط الاقتصادي، ويعيشون في عزلة في مجتمع مغلق عليهم محاولين الاستفادة دون الإفادة، ورغم أنهم خليط في الأصل من حيث اللغة والأصل والعقيدة، ولم يكونوا يوما مجموعة متحدة، إلا أنهم إذا ما تعرضوا أو تعرض بعض منهم

لضغوط اتخذوا موقفا دفاعيا ووضعوا متصلبا أمام الحكومة، وحاول عيدي أمين اجتذابهم للمشاركة في حل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد سنتي (1970م - 1971م)، ولكنه فشل، فاضطر إلى طرد مايقارب من (40) ألفا ممن يحملون جوازات سفر بريطانية (17)، وهكذا يشكل مثل هؤلاء بور عدم الاستقرار.

أيضا، كثيرا ما يجد الولاء العرقي تعبيرا جغرافيا له، فبعض الأقاليم قد تكون أغنى نسبيا من أخرى، وإذا ارتبطت الدعوى العرقية (ethnisme) بالغنى النسبي، تقوى دعوى الانفصالية، كالدعوى التي قام بها الأشانقي في غانا، والايبو في نيجيريا، وشابا (كاتنجا) في زائير، فكل دولة إفريقية تقرينا ماعدا الشمال لها (شابا) !!.

كذلك الحال عندما تزداد حالة إقليم في داخل الدولة تخلفا، وهذا له آثاره السلبية، خاصة إذا كنا أمام حال انخفاض متوسط دخل الفرد في الإقليم، وازدياد نسبة البطالة بصورة أكبر عن نسبتها في الدولة، وكذلك قلة الاستثمارات وغيرها، هذه المؤشرات كثيرا ما تكون مدعاة للمخاطرة في هذا الإقليم وبور توتر، تؤدي في نهاية المطاف إلى المطالبة بالانفصال أو المطالبة بالحكم (arbitre) الذاتي، كما حدث في جنوب السودان في السابق، حين كان ضمن دعاوي الجنوبيين أن المشروعات والتنمية تتم في الشمال، بينما لم يصب الجنوب منها الكثير، وبصرف النظر عن الأسباب الفعلية للتخلف، فقد كان هذا التخلف يسير إلى جانب العرقية (ethnisme)، ضمن أسباب التذمر وعدم الرضا.

الفرع الثالث

مأساة دارفور

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان بمحاذاة ليبيا وإفريقيا الوسطى، وتقطنه عرقيات إفريقية وعربية أهمها "الغور"، و"الزغوة"، و"المسالت"، وقبائل "البقارة" و "الروبيقات"، وتمتد جذور هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، مساحته (510 كلم²)، ويقطنها حوالي ستة ملايين نسمة ويتكلمون اللغة العربية، إضافة إلى اللهجات المحلية، كما تجمعهم ديانة واحدة هي الإسلام.

ويشهد إقليم دارفور حاليا مأساة حقيقية بفعل نزوح أكثر من مليون مواطن من سكان الإقليم إلى دولة تشاد المجاورة ووجودهم في معسكرات للاجئين منذ اندلاع النزاع في فيفري سنة (2003م) بين القوات الحكومية وحركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور وهما (حركة تحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة) والذي أسفر عن مقتل عشرة آلاف شخص.

وبفعل تطاحن الميليشيات فيما بينها، وتساهل حكومة السودان مع المتمردين وتسليح بعضهم ضد الآخر، حتى لما أدرك أهل دارفور تقاعس الحكومة في حماية المواطنين حملوا السلاح ضدها، فكانت النتيجة الحتمية لذلك ردّ السلطات السودانية بالاستعمال المفرط للقوة، وتصدّر الحدث للصفحات الأولى في العالم، وبالتالي، إعطاء المبرر للتدخل الأجنبي في شؤون السودان. ولأول مرة تحظى قضية دارفور بمقدمة الاهتمامات من الولايات المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

التراع القبلي في درافور والتمرد المسلح، ردت عليه الحكومة المركزية بتسليح ميليشيات عربية تعرف باسم (جنجويد)¹ المتهمة بشن هجمات على قرى يسكنها الأفارقة، وبارتكاب عمليات إبادة جماعية، وبسبب التراع الذي تحول إلى حرب أهلية في مقتل الآلاف ونزوح نحو مليون مواطن.

وقد كان للمتمردين في البداية مطالب تنموية مثل : المطالبة بالحقوق والمساواة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، زيادة على سياسة الانفتاح على الخارج وضغوط القوى الكبرى لنشر الحرية والديمقراطية في المنطقة، إلا أن الحكومة تقاعست في تلبية احتياجات المتمردين، واتهامها بتورط (جنون غارنغ) زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في أحداث درافور بهدف تكرار تجربة الجنوب مع غرب السودان لإضعاف السلطة المركزية، وخاصة في وجود تحالف معلن عنه بين الطرفين، وفي عهد حكم الصادق المهدي سنة (1986م) حاول الجنوبيون نشر القلاقل والفوضى في إقليم درافور، مما اضطر الحكومة آنذاك إلى تسليح الميليشيات العربية لمواجهة المتمردين حتى أن هناك مقولة منتشرة في وسط السودان تقول : " البجي من الغرب مابس القلب " .

لقد شهد الإقليم في تاريخه الحديث ظاهرة الصراعات القبلية على موارد الأرض والماء المحدودة في ظل الانفجار السكاني، وتزايد أعداد الماشية، وانعدام أي شكل من أشكال تنمية الموارد وتحقيق الخدمات ورفع الوعي العام.

(1) تتكون (جنجويد) من ثلاثة مقاطع هي (جن) بمعنى رجل، و(جناو) أو(جسي) ومعناها الرجل يحمل رشاشا من نوع (جوم) المنتشر في الإقليم بكثرة، و(ويد) ومعناها الجواد، ليصبح معنى كلمة (جنجويد): الرجل الذي يركب جوادا ويحمل مدفعا رشاشا.

وقد اكتسب صراع الموارد هذا شكل التراع بين القبائل الرعوية المترجلة ذات الأصول العربية في مجملها، والقبائل الزراعية المستقرة خاصة ذات الأصول الإفريقية متخذاً بذلك مشكلاً عرقياً مما يسميه البعض لاحقاً صراع الهوية. كل هذه العوامل أدت إلى تآزيم الأوضاع الاجتماعية والسياسية في درافور وإشاعة ثقافة العنف والحرب، وسقوط المشاريع التنويرية والرجوع القهقري إلى جيوش وحروب القبائل بعد حوالي (60) سنة من استقلال السودان.

وقد خرجت مأساة درافور من طابعها المحلي إلى حرب أهلية يتصارع فيها في المقام الأول أبناء درافور من عرب وأفارقة، وتلعب فيها أياد أجنبية دوراً خفياً ويدفع ثمنها الفادح المواطن الدرافوري البسيط.

المؤشرات تدلّ أن مأساة درافور لها خلفية سياسية سيدفع ثمنها السودان خاصة في ظل الصمت العربي المريب، وهناك تهديدات بفرض عقوبات دولية ضد السودان إن هو لم يستجيب لمطالب المعارضين والشائرين والانفصاليين، والضغط على السودان سيعجل باتفاق السلام مع (جون غارنغ) الذي سيكون نائباً لرئيس الجمهورية، والذي سيستقيل بالجنوب طال الحال أم قصر، والذي يشكل ربع السودان، ثم إقليم درافور في الغرب بالربع الآخر، خاصة إذا علمنا أن الدعاية الغربية تسوق الأزمة في خانة التطهير العرقي، وكلنا يعرف ما يتبع ذلك من حجة للتدخل، رغم أن المعروف أن العرقية (ethnisme) غير مطروحة في الإقليم لأن الدرافويين ينتمون لجنس واحد وبشرة واحدة ودين واحد (99%) منهم مسلمون.

إضافة إلى ما تقدم، وبسبب الضغوط الخارجية اضطرت السلطات الحاكمة في السودان إلى قبول مطالب (جون غارنغ) في اقتسام السلطة بين الشمال والجنوب، ووقع الطرفان مؤخرا في كينيا، وبعد مفاوضات شاقة تم عقد ثلاثة بروتوكولات حول اقتسام السلطة والمناطق المتنازع عليها وهي: جبال النوبا، والنيل الأزرق، وأبي، وسيتم التوقيع على اتفاق سلام شامل خلال الشهر الجاري (يوليو سنة 2004م).

إلا أن تردد حكومة السودان في تلبية مطالب درافور المشروعة ومماطلها هو الذي فتح باب المؤامرات، وسمح بظهور حركات تمرد من أصول إفريقية تسعى للاستفادة من الأوضاع المتدهورة لخدمة أهداف ضيقة، حيث رفضت الدخول في مفاوضات مع الحكومة، ورفعت من سقف مطالبها بالتلويح إلى ضرورة حصول المنطقة على نفس حقوق الجنوبيين، ومحكمة المتسببين في الأحداث، والأخطر أنها لجأت إلى القوة الخارجية للحصول على مطالبها.

وقد حددت حركتا العدل والمساواة، وتحرير السودان، وهما الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان في درا فور، ستة شروط قبل استئناف المفاوضات التي حرت بوساطة من الاتحاد الإفريقي (union africaine)¹ لحل الأزمة وهي:

- تجريد ميليشيات الجنوب من الأسلحة،
- التحقيق (enquête) في الإبادة الجماعية،

(1) أفادت آخر الأخبار، انسحاب وفدي متمرد في إقليم درا فور غربي السودان في:

2004/07/17.

- تقديم المسئولين عن الإبادة الجماعية إلى محاكم،
- تسهيل توصيات عمليات الإغاثة للمحتاجين،
- إطلاق سراح المعتقلين والسجناء،
- تحويل مكان المفاوضات إلى أرض محايدة.

المبحث السابع

التراعات الاقتصادية في إفريقيا

بعد أن تكلمنا عن التراعات ذات الطابع السياسي، ثم العرقي، نتكلم الآن على نزاع آخر كثيرا ما يكون سببه اقتصادي، فالزائير، ورواندا، والبوروندي، تشكل مجموعة البحيرات الكبرى، فهناك بحيرة كيفي، وبحيرة تنجانيقا،¹ والإقليم برمته يعتبر منطقة المنابع الأولى لنهر النيل والكونغو، والمجموعة المذكورة اقتصادية أو شكت على التحول إلى مجموعة سياسية، وبالتالي، تحويل مجموعة البحيرات الكبرى إلى كونفدرالية ومجموعة سياسية واقتصادية، وهكذا، فالزائير بمساحته الكبيرة، بإمكانه أن يعطي بعدا آخر لرواندا وبوروندي، في سياق تنمية مدججة، وبالتالي، منح فضاء حر للبلدين الصغيرين من حيث المساحة، والكبيرين من حيث عدد السكان، واللذين يبحثان عن التنفس، خاصة إذا علمنا أنهما في فترة مضت دخلا في نزاعات عرقية بينهما تكلمنا عنها سابقا.

ولا يزال إقامة اتحاد لدول البحيرات الكبرى حلم يتوق إليه الجميع، خاصة إذا عرفنا أن الجميع يدرك أن مجموعة البحيرات الكبرى، كانت تشكل بالنسبة للزائير والبوروندي ورواندا ككيان اقتصادي وتجمعهم علاقات سياسية، مقبولة، واليوم، بدل تعزيز هذا الاتجاه بما يعود بالرفاه على أبناء

(1) وضع إقليم تنجانيقا تحت إشراف مجلس الوصاية سنة 1946 بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وبريطانيا.

القارة الإفريقية يفضل البعض إذكاء روح الفتنة الداخلية في رواندا والبورندي.

والأخطر من ذلك أن هناك بعض الساسة يهدفون إلى تفجير وحدة الزائير، تحت يافطات مشبوهة منها المساعدة الإنسانية. فبعد رجوع الرواندين والبورنديين إلى وطنهم، ستبقى مسألة الزائير، مسألة الأقليات من أصل توتسي المقيمين في الزائير والذين يعتبرون زائيريين، ويطرحون مسألة إقليم الكيفو (KIVU)، الذي يعيش مسألة تمرد، وأن القوى التي تمردت في هذا الإقليم تسير الآن نحو كسينجاني. إن ما لا يقال هو أن الزائير يتعرض لزعزعة استقراره منذ عدة سنوات وأنه لا يتوفر على مؤسسات، وأن هذه الأخيرة بالكاد منعومة به منذ مدة، ولا يتوفر على جيش أو أن جيشه مفكك وغير منظم.

والجدير بالملاحظة، أن الزائير الذي تحده تسعة دول إفريقية هي: رواندا، البورندي، تنزانيا، أنغولا، إفريقيا الوسطى، زامبيا، السودان، الكونغو، أوغندا، قابل للانفجار داخليا، وهناك تساؤلات قد تكون سابقة لأوانها ولكنها - ومن خلال المؤشرات الراهنة - موضوعية انطلاقا من راهنية الواقع، وهي كيف يمكن أن يعالج الاتحاد الإفريقي (union africaine) مسألة تفجير الزائير من الداخل؟ كيف يمكن وقف مسألة اللاجئين أو نركز اهتمامنا على مسببات التفجير المتوقع لهذا البلد من الداخل؟.

إن الأمر قد يبدو ضرب من التقديرات والاجتهادات أو التخمينات، ولكن لتصور أن أي هزة حدثت للزائير ستكون لها آثار سلبية بالنسبة للكونغو لا يمكن توقعها أو حسابها. فمدينة كينشاسا (KINSHASA) التي

تقابل برازافيل تأوي خمسة ملايين نسمة فلو وقع أي طارئ للزائير، فيمكن للمليون ساكن أن يقطعوا من هذه المدينة نهر الكونغو، الذي يفصل العاصمتين في ظرف (24) أو ربما (48) ساعة، ووقتها سيتضاعف عدد سكان الكونغو دون أن يحرك أحد ساكنا، وسيكون من أبرز نتائج ذلك زعزعة استقرار الكونغو بفعل حركية سكانية من مدينة كينشاسا.¹

إضافة إلى ما تقدم هناك حالة أنغولا، التي لم تجد حلا لمعضلتها حتى اليوم، أما جمهورية إفريقيا الوسطى فليست أوفر حظا، إذ أن الفصائل المتناحرة تترشق بين الفينة والأخرى في بانغي، وغني عن البيان البوراندي، ورواندا اللذين يمكن أن يتلقيا آثار انفجار الزائير مباشرة، ويبدو أن هناك مؤشرات تدل على أن من بين الدول الكبرى من يهملها انفجار الزائير داخليا.

(1) (انتقالية واستشفاف، العدد 2، سنة 1999، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، محاضرة للسيد/ دونيس ساسو نقيسو الرئيس الحالي للكونغو.

الفصل الرابع
الآثار السلبية للتراعات
في إفريقيا
(المتغير الأجنبي)

تمهيد:

كان من آثار الصراعات والمنازعات الداخلية في أفريقيا بفعل (المتغير الأجنبي)، الذي كان قطب الرحي في الصراعات الإفريقية الأساسية، وكان الزعيم الغاني الراحل نكر وما صادقا عندما ما شخّص في الخمسينيات وضع القارة الإفريقية بتأكيد: " أن مشكلة القارة تتمثل في الاستعمار الجديد وأدواته الرئيسية المتمثلة في (بلقنة) القارة ". والوضع الراهن للقارة الإفريقية بكل تطوراتها والذي لن تكون (درا فور) في السودان آخر حلقاته يشكل بما لا يدع مجالا للشك، أن الصراعات التي تتكاثر مؤخرا، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وشيوع الانقلابات العسكرية التي باتت من عادات الأشياء.

إذن الصراعات التي استوطنت إفريقيا، إن بين الدول الأجنبية الكبرى وبعضها البعض، أو بينها وبين عدد من دول القارة، إنما تدور حول مصالح جوهرية مادية من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والأيدولوجية في نهاية المطاف. والنتيجة الطبيعية لهذا الاستعمار الجديد خاصة بعد اجتياح العولمة بقاع العالم، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) عن طريق مدّ نفوذها السياسي إلى المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا، أو تحد من وجود تأثير الدول الاستعمارية الأم في النظام العام للعلاقات الدولية، وينبع هذا الاتجاه، من تبني الولايات المتحدة لفكرة " زعامة العالم "، وبالتالي، خلق نمط من التبعية السياسية (dépendance politique) والاقتصادية والثقافية تجعل من الاستقلال السياسي المعلن للدول الإفريقية مجرد يافطة بلا معنى وراءها علاقات الماضي الاستعماري بكل أبعادها وتفاصيلها.

المبحث الأول

التبعية السياسية

(dépendance politique)

عرف المشهد الإفريقي في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات حصول كثير من الدول الإفريقية استقلالها. إلا أن ما يلاحظ على هذا الاستقلال هو ارتباطه لظاهرتين كان ولا يزال لهما الأثر البعيد في الحياة السياسية الإفريقية. فمن جهة شهدت حركة الاستقلال بروز دول أسهم في تكوينها من حيث الشكل الجغرافي الاعتبارات الاستعمارية السابقة. فالحدود السياسية الحديثة في إفريقيا أسهمت في تكوينها هذه العوامل التاريخية المرتبطة بحركة الاستعمار الأوروبي أكثر من أي كامل جغرافي آخر.¹

كما أودت السياسة الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا في إفريقيا إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات ذات حجم جغرافي صغير باستثناء نيجيريا التي تم تقسيمها هي الأخرى من ثلاثة إلى أربعة أقاليم، وبالتالي، أصبحت منطقة غرب إفريقيا بالذات منطقة مزدحمة بالدويلات الصغيرة الحجم بشكل لا يمثله في هذه الوضعية إلا منطقة إفريقيا الوسطى.

وبرغم أن إفريقيا شهدت إمبراطوريات وممالك استطاعت تجاوز الاعتبارات القبلية، إلا أن التنافس الاستعماري هو الذي أدى إلى تجزئة القارة في مناطق نفوذ أوروبي بشكل رسم ملامح الخريطة السياسية للقارة عقب

(1) أنظر مؤلفنا حول نزاعات الحدود العربية، مرجع سبق ذكره.

الاستقلال. وقد جاء مؤتمر برلين سنة (1884م) بشكل مشابه في نتائجه لاتفاقية سايكس بيكوسنة (1916م) القاضية بتقسيم الشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا.

وفي مؤتمر برلين تم تفتيت القارة الإفريقية إلى أجزاء بين الدول الاستعمارية الأوروبية. وقد استندت في شرعية استحواذها - خاصة فرنسا- على المناطق التي استعمرتها بأنها كانت تمثل مجال عملها في تجارة الرقيق. أما الولايات المتحدة ورغم بعدها عن القارة الإفريقية فقد أسهمت في تحقيق مطامعها بأن تكون مناطق شرق إفريقيا وحوض الكونغو مناطق تجارية حرة.¹ ورغم أن المصلحة الاستعمارية اقتضت إيجاد نوع من الربط الاستعماري بين الأقاليم الإفريقية التي تخضع لكل مستعمر إلا أن أنماط الربط هذه لم تغير شيئا من وضعية التجزئة التي صنعها هؤلاء المستعمرون لأنها لم تكن تهدف إلى ربط الدول الإفريقية بعضها ببعض وإنما إلى ربطها بالدولة "الأم"، ولأنها لم تتجاوز الربط الظاهري الذي يتيح خدمة المصلحة الاستعمارية ولا يتطرق إلى الوحدة الثقافية والسياسية والاقتصادية بين هذه الدول.

والجدير بالذكر، أن الهدف الأساسي من تحقيق هذا الربط الاستعماري كان يتمثل في زيادة فاعلية استخدام إفريقيا كاحتياطي عسكري واقتصادي للقوى الأوروبية في صراعها بعضها ضد بعض، لتجنيد الإنجليز لمائة ألف من الكينيين أثناء الحرب العالمية الأولى، واستخدام الفرنسيين في عهد ديغول لقوات إفريقية كبيرة بقيادة الحاكم العسكري لتشاد من أجل نصرة

(1) علي المنتصر فزفر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وأيضاً، لمواجهة محاولات حكومة فيشي الموالية للألمان للسيطرة على الغابون والكاميرون.

ونفس الشيء حدث في الكونغو أثناء الحرب العالمية الثانية حيث هذه المستعمرة البلجيكية مركزاً للمقاومة التي ناصرت الحلفاء عقب سقوط بلجيكا. أما طرق استخدام أفريقيا كاحتياطي اقتصادي لأوروبا فستتناوله لاحقاً.

وقد تباينت وتبلورت بشكل جلي أساليب الدول الاستعمارية في طريقة ربط المناطق التي تخضع لها في أفريقيا لما كان يدعو له "بالوطن الأم". فقد فضلت فرنسا أن يكون للأقاليم الإثني عشر التي كانت تخضع لسيادتها في غرب إفريقيا والمنطقة الاستوائية تنظيمات سياسية موازية لتلك التي توجد بفرنسا بحيث يكون بالإمكان إرسال ممثلين عن هذه الأقاليم إلى الهيئات الفرنسية "الأم"، وكان لكل إقليم مستعمر مجلسان: مجلس عمومي يسيطر عليه الأوروبيون البيض، وجمعية إقليمية تأتي سلطتها في المرتبة الثانية بعد المجلس وأعضاؤها من الأفارقة، وينتخب المجلسان أعضاء منهما لتمثيلهما في مجلس الجمهورية (مجلس الشيوخ الفرنسي)، كما ينتخب المجلسان ممثلين للأقاليم في الجمعية الوطنية الفرنسية، ولهذا السبب ليس غريباً أن نجد عدداً من الساسة الأفارقة أتيحت لهم فرصة العمل في باريس، وتقلد مناصب حكومية في فرنسا نفسها كان من بينهم رئيس السنغال السابق سنغور، ورئيس ساحل العاج الحالي فيليكس بوانييه.

ثم تطور هذا الأسلوب إبان الجمهورية الخامسة حيث طرح الجنرال شارل ديغول مشروع دستور يقضي إعفاء هذه الأقاليم استقلالاً داخل رابطة

مشتركة بينهما وبين فرنسا، وقد كانت غينيا الدولة الوحيدة التي رفضت هذا الدستور وأيدت بقيادة الرئيس الراحل أحمد الشيخ توري الاستقلال التام الأمر الذي أدى إلى تعرضها لضغوط هائلة، فقد حاولت فرنسا أن تستغل هذه المناسبة لكي تثبت لباقي مستعمراتها أن الانفصال عن الوطن الأم معناه التدهور السياسي والاقتصادي فسحبت فرنسا جميع فنييها ومدرسيها من غينيا كما ترك أفراد الجيش والشرطة الفرنسية أعمالهم وأقفلت المصارف أبوابها الأمر الذي دعا غينيا إلى الاستعانة بالمعسكر الاشتراكي حيث قدمت كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي سابقا فنيين وخبراء إلى غينيا.

أما باقي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة فقد ماطلت في الرد على دعوات الشيخ توري الرامية إلى مساعدة هذه الدول لبلاده. أما المساعدة الرئيسية فقد جاءت من غانا الدولة التي كانت آنذاك نموذجا للدول الإفريقية الساعية نحو التحرر والاستقلال التام عن الدول الاستعمارية.

أما بريطانيا، فقد عملت هي الأخرى، ومن منطلق المصالح الخاصة بها، على دعم الاتجاهات التي تقود إلى إيجاد نوع من الترابط بين الدول التي تستعمرها.

وقد رأى بعض الساسة البريطانيين عدم إمكانية إعادة تطبيق الاتحاد الذي وقع في استراليا وكندا مثلا على إفريقيا، حيث كتب الحاكم العسكري البريطاني لنيجيريا سنة (1920م) يقول: "إنها فكرة ساذجة تلك التي ترى بإمكانية أن تنصهر في كيان قومي واحد مجموعة من الدول الإفريقية

الوطنية المستقلة والمتفوقة على ذاتها والمتباعدة جغرافيا وتاريخيا وبين حيث التقاليد بالإضافة إلى الحواجز الاجتماعية والدينية".¹

لكن رغم ذلك، فقد دعت بريطانيا سنة (1948م) إلى إنشاء اتحاد شرق إفريقيا بين أوغندا وكينيا وتنجانيقا، وعيّنت مجلسا يجمع حكام هذه الأقاليم الثلاثة، وجمعية تشريعية مركزية. وقد كانت فكرة الاتحادات هذه من الأفكار التي دعمتها بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل خدمة مصالحها. ومن هذا المنطلق كانت دعوة وزير خارجية بريطانيا وقتها انطوني إيدن سنة (1942م) إلى التقارب بين البلاد العربية ودعوته للعرب بأن يتخذوا الخطوة الأولى نحو تحقيق الوحدة بينهم، وهو الأمر الذي تبنته بعض الحكومات العربية فيما بعد وانتهى بتأسيس جامعة الدول العربية (leagu des etats arabes).²

وهكذا، انتهت محاولات الربط الاستعماري بين بعض أجزاء القارة الإفريقية إلى تباعد هذه الأجزاء بعضها عن بعض وقربها من الدول الاستعمارية، وإلى احتواء وإجهاض أي محاولة للوحدة الإفريقية بإيجاد روابط واهية لا تخدم غير المستعمر، وهو ما يعكسه واقع حال اليوم، أي جعل الدول الإفريقية غير قادرة على تأكيد ذاتها وتهديدها بمزيد من الانقسام، ويجعلها في نهاية المطاف عرضة للمطامع الاستعمارية خاصة في ظل اجتياح رياح العولمة العاتية بلاد العالم برمتها. وقد جانب الحقيقة الرئيس التانزاني جوليس نيريري عندما أبرز هذه الحقيقة بقوله: "إن الدول الصغيرة تشبه المرأة التي ترتدي

(1) فزفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع السابق، نقلا عن جمال فاروق الشريف (للجامعة العربية دوما دور يمكن لن تضطلع به) مجلة شؤون عربية ((تونس))، العدد 13 مارس سنة 1982، ص 105.

ملابس خليعة، فهي غالبا ما تكون موضع طمع لذوي المقاصد الخبيثة¹ وكانت الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال تتفق بالكاد على ضرورة اقتباس نظام ما، أمر حتمي، وكان الاجتهاد منصبا على أي نظام غربي، لأن الدول الإفريقية ألقت نفسها بعد حصولها على الاستقلال في مفترق طرق، ومن هذا المنطلق جاء تصريح الرئيس بورقيبة سنة (1957م) الذي قال فيه "إننا نلاحظ بتأثر عدم الاستقرار الذي يطبع الحياة السياسية الفرنسية، ولذلك نتجه نحو تطبيق نظام يوفر على الأقل الاستقرار في قمة الدولة. ومن أجل ذلك نفضل النظام الرئاسي"².

وانطلاقا من ذلك جاء الاختيار التونسي في اقتباس النظام الرئاسي الأمريكي، وأطلق على منصب الوزير تعبير "كاتب الدولة" كما هو متبع في النظام الأمريكي. إلا أن النظام التونسي حدد لنفسه اختيارات أخرى في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة تختلف عن النمط الأمريكي، وهي بكل المقاييس اجتهادات فيها اقتباس وفيها تعديل وفيها إضافة.

أما الأحزاب السياسية كظاهرة غريبة اجتاحت إفريقيا إبان الفترة الاستعمارية الأوروبية واستمرت عقب نيل الاستقلال. وكانت هذه الأحزاب في جوهرها مهمتها حماية مصالح الدول الاستعمارية والدفاع عنها.

وقد حاول قادة التحرر الإفريقي أن يجدوا مخرجا من أزمة التنظيم الحزبي باستبدالها حركات سياسية أفقية ذات توجه شعبي قدر الإمكان بحيث تتجاوز الاعتبارات القبلية والإقليمية والعرقية (ethnisme) والدينية

(1) فرفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص36.

(2) المرجع السابق، ص38.

والاقتصادية داخل الدولة الواحدة. ولهذا كان حرص القادة الأفارقة من أمثال نكروما ولومومبا على إبراز هذا التوجه في تسمية الحزب بأنه (حزب المؤتمر) وذلك في محاولة للوصول إلى تنظيم شعبي، إن لم يكن من حيث عضويته فعلى على الأقل من حيث توجهاته وأهدافه.

المبحث الثاني

التبعية الاقتصادية

(dépendance économique)

إضافة إلى التبعية السياسية التي ورثها الأفارقة عن الغزاة الأوروبيين، هناك تبعية أكثر خطورة وهي صورة إفريقيا كموطن للفقر والمجاعة والبؤس الاقتصادي. وأصبح من عادات الأشياء نداءات المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو FAO) هيئة منظمة الأمم المتحدة (ONU) تقدم مساعدات غذائية لعدة دول إفريقية والتي لن تكون آخرها أزمة دارفور السوداني، فالجميع يشكو من المجاعة والفقر وسوء التغذية. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة أن هذه الصورة الرمادية للقارة لن تكون مقصورة على اقتصاديات إفريقيا في الماضي أو الحاضر بل أنها سوف تمتد إلى المستقبل أيضا. ولعل الإشكال المطروح بقوة هو مدى تقدم المساعدات الخارجية للدول الإفريقية حتى تتخلص من أزماتها الاقتصادية، وإنما إذا ما كانت هذه الضائقة الاقتصادية التي تعيشها القارة الإفريقية قدرا لا مفر منه فكل المعطيات التي بين أيدينا تشير بما لا يدع مجالا للشك أن إفريقيا غنية بكل الموارد الطبيعية سواء من حيث المواد الخام أو علاقة هذه المواد بمدى كثافة السكان ثم أن إفريقيا هي أقل قارات العالم من حيث كثافة السكان باستثناء القارة القطبية الجنوبية. فهي لا يوجد بها إلا (10%) من إجمالي سكان العالم. إن ما تكابده القارة الإفريقية من فقر وبؤس ومجاعة، وبالتالي، معاناة القارة مشاكل التبعية للقوى الاستعمارية، هو أن الإمكانيات الاقتصادية التي

تتوفر عليها القارة تنتظر قرارات إفريقية باستخدامها لصالح إفريقيا ومن أجلها. فكما أن إفريقيا تعاني من العجز والتبعية السياسية (dépendance politique) لأن سياستها ليست في أغلبها إفريقية، فإن إفريقيا تعاني من عجز وتبعية اقتصادية لأن اقتصادها هو الآخر لا يزال في أغلبه غير إفريقي. وقد عبر الزعيم الغاني الراحل نكروما بقوله : " إنه في غياب التخطيط الوطني الصرف يصبح مدى تقدمنا متأرجحا مهما كانت درجة كثافة جهودها، ومهما بذلنا من عناية في إعداد مشروعاتنا ".¹

إلا أن الذي لا يختلف فيه اثنان أن الممارسات الاستعمارية في القارة كان لها الأثر البالغ في تخلف اقتصاد القارة وتبعيته، فسياسة البلقنة على حد تعبير نكروما هي التي عرقلت التطور الاقتصادي لأنها أدت إلى ازدواجية المشروعات ووضع الشركات الاحتكارية في مركز أقوى من مركز الدول الإفريقية، بل أن هذه الشركات أسهمت في إسقاط أنظمة إفريقية وطنية كما حصل بالنسبة للزعيم باتريس لومومبا في الكونغو.

كما أدت هذه السياسة إلى جعل المنتجات الصناعية لأي بلد إفريقي مكلفة، وجعل من الصعب تسويقها في مناطق أخرى من القارة، بالإضافة إلى أن الحدود الاصطناعية التي وضعها المستعمرون جعلت المواصلات وتسويق المنتجات أمرا صعبا، كما أن خطط السكك الحديدية التي صنعها المستعمرون في الماضي لم توضع من أجل تقليص تكلفة النقل بل من أجل الربط بين المناطق الخاضعة لنفس النظام النقدي. ونادرا ما تجتاز خطوط السكك

(1) المرجع السابق، ص 53.

الحديدية المنطقة النقدية التابعة لهذا المستعمر أو ذاك، وقد ارتأى المستعمرون الأوروبيون علاقتهم بإفريقيا اقتصاديا بأنها " علاقة تقسيم طبيعي للعمل " تقوم إفريقيا بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ثم يتم تصنيعها في أوروبا وإعادة بيعها في الأسواق الإفريقية. وكان قد ظهر في بداية الستينيات مصطلح إفريقيا الأوروبية (euro africa) الذي صاغه الأوروبيون للتعبير عن هذه العلاقة بهدف تحقيق صمود الصناعة الأوروبية في وجه المنافسة الأمريكية.

وبالتالي، لا مفر من حل المشاكل التي تعانيها القارة الإفريقية وفي مقدمتها المشكلات السياسية المجزأة. وقد عبر الرئيس التانزاني جوليس نيريري عن هذه القناعة منذ سنة (1967م) حينما صرح في القاهرة بقوله: " إن المشاكل التي تهددنا ككيانات مستقلة بشكل كبير يمكن احتواؤها في سياق أشمل ".¹

كما أن الهيئات الاقتصادية الدولية الأخرى تستحكم فيها نفس الاعتبارات المصلحية الأنانية للدول الاستعمارية، بحيث تربط القروض والمساعدات الاقتصادية بأهداف سياسية واستراتيجية. فالبنك الدولي للتنمية والتعمير تقوم تربيته التنظيمية على جعل قوة الإقرار في التصويت مرتبطة بمدى المشاركة في رأس المال، الأمر الذي جعل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) تهيمن على هذه الهيئة الدولية، ولذا فقد رفض البنك الدولي للتنمية والتعمير (BIRD) طلب عبد الناصر الخاص بتمويل

(1) فرفر علي المنتصر، إفريقيا مرجع سبق ذكره.

مشروع السد العالي مما دعا مصر إلى الاستعانة بالاتجاه السوفييتي سابقا لتمويل هذا المشروع الاقتصادي الضخم.

والنمط الآخر للتبعية الاقتصادية يتأتى عن طريق برنامج المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الصناعية لبعض الدول الإفريقية. والذي يحدث في مثل هذه الحالة هو أن الدول النامية عموما تسعى للحصول على المعونة لأسباب اقتصادية بينما تقدم الدول الصناعية هذه المعونة لأسباب سياسية.

وقد كشف تقرير (بيرسون) الذي نشر في سنة (1969م) هذه الاعتبارات السياسية والأيدولوجية التي ترتبط ببرنامج المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية، وخلص إلى القول أن أغلب استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث لم تحرز ما كان متوقعا أن تحزره.

إن هذه الوضعية الاقتصادية للدول الإفريقية تهدد بمزيد من التخلف والفقر لأن ما يمكن أن يترتب عليها يتمثل في عدم قدرة دول القارة على إنشاء مشروعات صناعية وإنتاجية ذات قيمة والاقتصار على دورها التقليدي إبان عهد الاستعمار المتمثل في تصدير المواد الأولية بالخارج وهذا ينذر بالاستمرار في الدوران في ما وصفه بعض الباحثين بالحلقة المفرغة حيث تصبح الدول الإفريقية عاجزة عن القيام بإنشاء مشروعات صناعية وإنتاجية لأنها فقيرة. وبالتالي، فإن التركيبة الاقتصادية شأنها شأن التركيبة السياسية في إفريقيا تبقى عاجزة عن الخروج بالقارة من دائرة الفقر والتخلف والتبعية.

• تمتلك الولايات المتحدة فقط ثلث رأس مال المصرف الدولي، فإذا أضيفت إليها فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية تصبح هذه المجموعة تتمتع بأغلبية الأصوات.

المبحث الثالث التبعية الثقافية (épendance culturelle)

أقام المستعمرون الأوروبيون أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا على فرضية الفراغ الثقافي الذي ظنوا أنه يسود القارة في مختلف مجالات الحياة. وعلى هذا الأساس ساد اعتقاد مفاده أن رسالة المستوطنين البيض تجاه الأفارقة هي أن يقدموا لهم لغاتهم الأوروبية وديانتهم المسيحية، وأنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا فرضت على الإفريقيين اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا تمت إلى تراثهم ولا إلى تقاليدهم بصلة، لكي يضمنوا بناء إفريقيا تابعة لهم تبعية أبدية فلهم عمدوا إلى تدمير الثقافة الإفريقية وإحلال الثقافة الغربية الاستعمارية محلها.

وأول ما فعله هؤلاء المستوطنون هو تزويد البناء القبلي في إفريقيا لأنه يمثل الرابطة الاجتماعية القوية التي من الممكن أن تستغل ضد المستعمر الأجنبي حيث أعيد تقسيم المستعمرات إلى مناطق جغرافية كثيرا ما يراعى فيها تجزئة القبائل التي تشكل ثقلا من حيث عدد أفرادها أو أي اعتبار آخر. ففي الكونغو مثلا قام البلجيكيون بتقليص (6100) قبيلة إلى (550) قطاعا فقط، كما شجعوا إنشاء الأماكن الحضرية التي تجمع شتاتا من مختلف القبائل. أما رجال الدين المسيحيين فقد بنوا دعوتهم الدينية على أساس أن الدخول في الدين الجديد يعني الانسلاخ من القبيلة التي ينتمي إليها الفرد والتعلق بالثقافة الأوروبية. إلا أن المشكلة التي واجهت البعثات التبشيرية المسيحية في تلك الفترة، هي كيف يمكن التوفيق (concilliation) بين ممارسات البيض

الاستعمارية، وتقبل دين هؤلاء البيض، فالمسيح أبيض والقديسون بيض والقساوسة بيض، كما أن هؤلاء القساوسة المبشرين كان يستحيل عليهم أن يثبتوا المساواة التي يقتضيها حبهم (لأبنائهم) الذين يعتنقون هذا الدين فكانت النتيجة الحتمية لذلك رفض الأفارقة للاستعمار ونظمه ودينه ولغته في آن واحد.

ففي كينيا مثلاً ظهرت منظمة (الماو ماو mao mao) التي اتهم جومو كينيا - الذي أصبح رئيساً لها فيما بعد - بالانتماء إليها واعتقل لهذا السبب بواسطة السلطات الاستعمارية البريطانية في شمال كينيا. وقد اعتمدت منظمة (الماو ماو) العنف وسيلة لدحر الأوروبيين وتحقيق استقلال البلاد. وقد بدأت على شكل منظمة سرية معادية للبيض والمسيحيين، مستندة في ذلك إلى مفاهيم ترتبط بتقاليد قبيلة الكيكويو (kikayo).

وفي سنة (1920م) تأسست جمعية تحمل اسم هذه القبيلة تهدف إلى تأكيد الحقوق السياسية والتضامن القبلي بالإضافة إلى استرجاع الأراضي المسروقة بواسطة المستعمرين البيض.

ونظراً لارتباط المسيحية بالاستعمار الأوروبي، ولغربة الدين المسيحي عن المعطيات الثقافية والاجتماعية الإفريقية، فإن الذي حدث هو أنه حتى في الحالات التي يقبل فيها الدين كأساس ثقافي، فقد ظهرت محاولات "لأفرقة" هذا الدين، وأبرز هذه المحاولات حركة سيمون كيومانجو (simon kimanju) سنة (1921م) في الكونغو والذي رفع شعار "اتبعوا الله ولا تتبعوني أنا"، وحركة كيتاوالا (kitawala) الذي دعا إلى التنكر الكامل لكل الحكومات القائمة في عهده، وإلى قطع كل اتصال بالبيض وإلى التمرد السياسي. ومع

حلول الحرب العالمية الأولى كانت ديانة كيتاوالا من أبرز العوامل التي عززت الشعور المعادي للبلجيكيين في شرق الكونغو، كما كان لها تأثير كبير في السياسة القومية التي تلت تلك الفترة في الكونغو.

وكان لهذه الديانة المحلية (الكيميانغوية) التي انتشرت في انغولا أيضا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي أثر في الحفاظ على التقاليد واللغة المحلية المشتركة لشعب جنوب الكونغو (الباكونغو) برغم أنه تم تقسيمهم بين المستعمرين الفرنسيين والبلجيكيين والبرتغاليين.

وفيما يختص باللغة، فقد أدى الامتزاج الثقافي العربي - الإفريقي، الذي أتى عن طريق التبادل التجاري وليس بواسطة الغزو وإلى خلق السواحيلي كلغة خليط بين العربية ولغة البانتو. وقد كان هناك اتجاه بأن تستخدم هذه اللغة كلغة مشتركة لكل شرق إفريقيا بدلا من لغات البانتو المحلية ولكن هذا الاتجاه سرعان ما تبدد عندما قرر البرلمان الإنجليزي سنة (1931م) أن أغلب الأفارقة سوف يفضلون تلقي تعليمهم باللغة الإنجليزية.

كما أدى تجاوز المعطيات المحلية من قبل المستعمرين البيض إلى نتائج غير متوقعة بالنسبة لهم. فقد ظن الأوروبيون مثلا أنهم سوف يستطيعون شراء أراضي السود وبأبخس الأثمان، في حين أنه وفقا للتقاليد القبلية الإفريقية، الأرض لا تباع لقبائل أجنبية، فما بالك بالمستعمرين الذين لا ينتمون إلى إفريقيا أصلا. كما أن بيع الأرض يتطلب احتفالا دينيا من نوع خاص بالإضافة إلى موافقة أفراد القبيلة على هذا البيع.

وللأسباب المذكورة نجد الألمان عندما استولوا على مرتفعات كليمنجارو واستوطنوها واستخدموا الأفارقة بالقوة للعمل، وفي هذه الأراضي

قامت سنة (1905م) ثورة عارمة عرفت باسم ماجي ماجي (maji maji) والتي لم يستطع الألمان إخمادها إلا بعد أن أحرقوا المحاصيل التي يعيش عليها الأفارقة وبعد قتل (120.000) من رجال القبائل بواسطة السلاح والتجويع في مدة سنتين.

وإذا اتجهنا إلى الجانب الإعلامي، فإننا نجد أن الطابع العام والغالب عادة في وسائل الإعلام الغربية هو السعي الدائم لتشويه صورة إفريقيا الحديثة أمام العالم الخارجي ولدى الأفارقة أنفسهم. وأن إفريقيا هي بلاد الأدغال والوحوش والمواطنين المتخلفين الذي لا يمكن لهم أبدا أن يرتقوا إلى مستوى الرجل الأبيض كما يبرز في أفلام (طرزان) الأمريكية والتي لم يتم تصور أحداثها في ولاية فلوريدا بجنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وأن دول إفريقيا هي موطن الأوبئة والمجاعة والفقر والجفاف، وأن دول إفريقيا هي دول متخلفة غير قادرة على حكم نفسها بنفسها يسودها عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية.¹

(1) فرفر المنتصر، إفريقيا، مرجع سبق ذكره، تشير دراسة أعدها طالبان في الدراسة العليا بجامعة منيسوتا الأمريكية أحدهما من نيجيريا والآخر من غانا بمساعدة أستاذ أمريكي تناولت موضوع تغطية بعض الصحف الأمريكية للأخبار الإفريقية بين سنتي (1970م-1975م)، تشير إلى قلة الأخبار التي تتناول إفريقيا عموما بالإضافة إلى التغطية الممتازة التي أولتها هذه الصحف لأخبار الانقلابات العسكرية والمشكلات السياسية التي تواجه إفريقيا والصراع العنصري والكوارث الاقتصادية. وكانت دراسة قد قدمت في سنة (1976م) إلى المؤتمر الإعلامي الإقليمي عن (الولايات المتحدة وإفريقيا: دور وسائل الإعلام). وكان نائب الرئيس الأمريكي الراحل هيوبرت همفري قد تحدث إلى هذا المؤتمر حيث حاول أن يعنذر للأفارقة عن سياسة أمريكا تجاه القارة الإفريقية فأشار إلى أن أمريكا تستطيع أن تستغني عن علاقتها الاقتصادية بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا، وأنه أن الأوان لكي تعود أمريكا إلى (القيم والمبادئ الإنسانية) التي وضعها مؤسسوها. إلا أن الواضح لدى الأفارقة أن أمريكا لم تعد إلى أمريكا. فسياسة المصالح الهيمنة والتسلط والتدخل في الشؤون الداخلية لإفريقيا ما تزال تغطي على سياسة أمريكا وليس هناك ما يدل على أنها سوف تتغير، في المدى القريب على الأقل.

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها أن ثورة ثقافية لا بد أن تحتاج قارتنا
السمراء تحطم كل أنواع التبعية السياسية (dépendance politique)
والاقتصادية والثقافية، وهي أمر ضروري من أجل إنقاذ إفريقيا ووضعها على
الطريق الصحيح للتقدم والوحدة والمنعة.¹

(1) انظر مؤلفنا حول (النظام العالمي الجديد للاعلام : الأسس والأهداف)، دار الفجر
للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2005، مصر.

الفصل الخامس
آليات حلّ النزاعات
الدولية

تمهيد:

بداية، علينا أن نحدد مفهوم النزاع الدولي (conflit international) وهو ما عرفته محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) الدائمة، بشأن قرارها الصادر بتاريخ 30 غشت سنة (1924م) بشأن قضية ملفروماتيس، وهو (خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية، أو مصالحهما)، وأن تكوين أي نزاع دولي يتطلب، كما نبّه إلى ذلك الاجتهاد الدولي، إثباتاً موضوعياً، أي أن خلاف يتم تحديده وفق خصائصه الذاتية، وبالتالي، فإن المنازعات الدولية عادة ما تكون نتيجة تعارض المصالح بين الدول والتي كثيراً ما تكون نتيجة الاحتمية نشوب المنازعات. ومن الحكمة أن تلجأ الدولة إلى الطرق السلمية لفض النزاع، فإذا أحفقت فيها التجأت إلى طرق العنف والإكراه. وفي السياق ذاته، عقدت عدة مؤتمرات، أشهرها مؤتمر لاهاي، لإحلال فكرة تسوية المنازعات بالطرق السلمية محل طرق القوة والحرب. وتضمن عهد عصبة الأمم ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) دعوة صريحة إلى ذلك. والمنازعات الدولية إما ذات طابع قانوني، وإما ذات طابع سياسي.

1- فالمنازعات ذات الطابع القانوني: هي تلك التي تخضع عادة للقضاء، والتي يكون الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهذه المنازعات يمكن حلها وفق القواعد القانونية المتعارف عليها مثل القضايا التالية:

- قضية الألاباما رقم 150

- ويمبلادون رقم 228،
- لوتيس رقم 248،
- المناطق الحرة الرقمان 66 و165.
- 2- المنازعات ذات الطابع السياسي: وهي غير الخاضعة للقضاء، وهي عادة ما تنشأ عند ما يطلب أحد الطرفين تعديل الأوضاع القائمة مثل: النزاع الألماني-التشييكوسلوفاكي سنة (1938م) حول قضية السودات sudètes ، والنزاع الألماني- البولوني سنة (1939م) حول دنترغ.
- على أن التقاضي الدولي، أو الحكم (arbitre)، يعتبر كل المنازعات ذات طابع قانوني سواء أمكن من تلبية طلب المدعي عن طريق تطبيق القانون الوضعي (droit positif)، أم تعذر عليه ذلك.
- وتختلف التسميات التي يطلقها القانون الاتفاقي على نوعين من المنازعات الدولية عن التسميات الفقهية الأخرى، فيستعمل القانون الوضعي (droit positif)، أحيانا، الأسلوب البياني وكمثال:
- المادة 13- الفقرة الثانية من ميثاق عصبة الأمم،
- المادة 36 - الفقرة الثانية من نظام محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) الدائمة التي تعتبر بمثابة منازعات قابلة للحلول القضائية أو التحكيم (arbitrage) في المنازعات المتعلقة:
- 1- بتفسير المعاهدات،
- 2- بأخذ موضوعات القانون الدولي (droit international)،
- 3- بالحوادث التي تعتبر خرقا لتعهد دولي،
- 4- بتحديد مقدار ونوع التعويض الذي يترتب على ذلك.

والجدير بالذكر، أن معاهدات لوكارنوا التحكيمية الصادرة في سنة (1925م) تبنت معياراً مختلفاً، مضافاً صفة المنازعات ذات الطابع القانوني على "المنازعات، مهما تكن طبيعتها، التي يتخاصم فيها الطرفان بشأن موضوع قانوني معين" إلا أن هذا التعريف حسب غيرهم¹ هو أضيق من التعريف السابق، لأنه، إذا أخذ بحرفيته، فإنه يستبعد المنازعات الموضوعية المقصودة في الفقرتين (1) و(2).

وفي جميع الحالات، فإن الثابت، أن كلاً من فئتي المنازعات تتطلب حلاً مختلفاً، وفقاً لطبيعة كل منهما. فالمنازعات القانونية (*conflits juridiques*) تحلّ عادة بالطرق التحكيمية (*voies arbitrales*) أو القضائية بالاستناد إلى القانون الوضعي (*droit positif*)، في حين أنه يتعذر حل المنازعات السياسية (*conflits politiques*) بغير الطرق الدبلوماسية (*voies diplomatiques*) أو السياسية المختلفة، التي يراعى فيها، بنوع خاص، التوفيق (*conciliation*) بين مختلف المصالح المتباينة.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن النزاعات السياسية والعرقية (*ethnisme*) والاقتصادية في القارة الإفريقية لا تزال متحركة، والتي كثيراً ما أثارت المشاكل بين الدول، وبالتالي، لا تزال هذه النزاعات مصدراً من مصادر الصراعات الإفريقية، لأنها ببساطة لها خلفية استعمارية، ثم إن واقع الحال لكثير من الدول الإفريقية راهنياً، قد تم بطريقة لا تتناسب مع المعطيات التاريخية والجغرافية، في كثير من الأحيان.

(1) شارل روسو، القانون الدولي العام، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1982، لبنان.

وإذا كان حل النزاعات بمختلف أشكالها التي تكابدها القارة الإفريقية يرجع في نظرنا لتجاهل بعض الدول الإفريقية لمبدأ حرمة حدود البلدان الإفريقية الموروثة غداة الاستقلال، والذي صادقت عليه كل دول منظمة الوحدة الإفريقية. لأن البلدان الإفريقية برمتها تخشى من أن يترتب على احتلال منطقة ما في إفريقيا بالقوة (احتلال إثيوبيا لأوغندا ين بالقوة سابقا) خلق سابقة خطيرة في تغيير الحدود القائمة على أساس المطالب التاريخية والعرقية (ethnisme) وهو ما يعرض كل البلدان الإفريقية إلى حروب أخوية دامية لا طائل من ورائها، تقف عائقا عن تجسيد مطامحها في التنمية الداخلية والتعاون فيما بينها.

إن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، والاتحاد الإفريقي (union africaine) حاليا، صريحان وواضحان حيال هذه القضايا القائمة بين الأشقاء الأفارقة، فهما يدعوان إلى معالجة مختلف المشاكل، والنزاعات الطارئة على المسرح الإفريقي، في إطار إفريقي، وبالطرق السلمية والحوار البناء، وترجيح العقل بدل العواطف، خدمة لمصالح شعوب القارة الإفريقية، خاصة بعد إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، وبالتالي، من شأن هذه الآلية الجديدة حل المشاكل التي لا تزال تواجهها القارة السمراء بما يحفظ السلم والأمن في ربوع القارة الإفريقية.

إن تسوية المنازعات بين الدول، عادة ما تتم وفق مبدأ التسوية (principe de règlement pacifique) السلمية الذي يعد ركيزة أساسية لمبادئ القانون الدولي (droit international)، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات المتبادلة بين الدول.

وعادة ما تتم تسوية النزاعات الدولية - التي لا تخرج عن نوعين : إما ذات طابع قانوني، أو ذات طابع سياسي- عن استخدام الآلية التي أقرتها المادة (33) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة (ONU) أي تسوية المنازعات بالطرق الودية، أو اللجوء إلى القضاء الدولي (justice internationale)، والمنظمات الدولية. فضلا عن حل المشاكل في الإطار الإقليمي مثل الاتحاد الإفريقي (union africaine) بشأن الدول الإفريقية، وهو ما نتعرض له لاحقا.

المبحث الأول

الطرق الودية لتسوية المنازعات الدولية

بقراءة هادئة للاتفاقات الدولية، والمؤتمرات العالمية، ونصوص المادتين (2) و(33) من الميثاق الأممي نستطيع أن نخلص بأن هناك أربع طرق مختلفة لتسوية المنازعات وديا وهي:

- 1- الطرق الدبلوماسية (voies diplomatiques)
- 2- المنازعات السياسية (conflits politiques)،
- 3- الطرق التحكيمية (voies arbitrales)،
- 4- الطرق القضائية (voies judiciaires).

المطلب الأول

الطرق الدبلوماسية (voies diplomatiques)

وهي المفاوضة، والمسامحي الحميدة (bons offices)، والوساطة، والتحقيق (enquête)، والتوفيق (conciliation).

الفرع الأول

المفاوضة

وهي تعني تبادل الرأي بين الدولتين المتنازعتين بهدف إيجاد حل سلمي للتراع. عادة ما يقوم بهذه المهمة المبعوث الدبلوماسي الذي يقوم بهذا الأمر عن طريق الاتصال بوزير الخارجية. والمفاوضة تجري إما شفاهاً أو كتابة، أو بالطريقتين. وإذا كان التراع بهم عدة دول عقد غالباً مؤتمر بينهما لهذا الغرض.

الفرع الثاني

المساعي الحميدة

(bons offices)

يقصد بهذه العبارة العمل الودي الذي تقوم به إحدى الدول في سبيل إيجاد مناخ للاتفاق ما بين الدولتين المتنازعتين لحملهما على القبول به. وتطبق هذه الصيغة إذا أخفقت المفاوضة. والمساعي الحميدة (bons offices) ترمي إما إلى تفادي نزاع مسلح وحله سلمياً لتسوية المنازعات الإقليمية، بين فرنسا وسيام سنة (1946م) بفضل المساعي الحميدة (bons offices) للولايات المتحدة، وإما إلى وضع حد لحرب قائمة كقبول إندونيسيا وهولندا المساعي الحميدة (bons offices) التي قدمتها واشنطن سنة (1947م) بهدف وضع حد للمعارك القائمة بين الطرفين.

الفرع الثالث

الوساطة

هي عمل تقوم به دولة ما بغية إيجاد تسوية لخلاف قام بين دولتين :
وليس بين الوساطة والمسامي الحميدة (bons offices) سوى مجرد فرق في
الرتبة. والفرق بين المسامي الحميدة (bons offices) والوساطة أن الدولة
التي تقوم بالمسامي الحميدة (bons offices) تكتفي بتقريب المسافات المتباعدة
بين الدولتين المتنازعتين وحثهما على استئناف المفاوضات لحل النزاع دون أن
تشارك هي في ذلك، بينما تشارك الدولة الوسيطة أية صفة إلزامية للدول
المتنازعة. ومهمة الدولة الوسيطة تنتهي عندما يتبين لها أو عندما تقرر إحدى
الدول المتنازعة عدم قبول وساطتها.

وتتميز الوساطة¹ في الأساس بكونها اختيارية. وتتجلى هذه الصفة في
كل الأمور فهي تحكم:

- أ- مبادرة الوسيط، حيث لا شيء يلزمه بتقديم وساطة،
 - ب- موقف الدولتين المتنازعتين اللتين تتمتعان بحرية كاملة في رفضها
الوساطة،
 - ج- حتى أن نتيجة الوساطة - خلافا للتحكيم - ليست إلزامية ولا
تفرض على طرفي النزاع.
- والوساطة، كالمسامي الحميدة (bons offices)، صيغة تستخدم إما
لتجنب حرب (وساطة بريطانيا سنة 1867م بين فرنسا وبروسيا بسبب

(1) شارل روسو، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره.

الخصومة حول اللوكسمبورغ)، إما لوضع حد لحرب قائمة بين دولتين (وساطة الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية- اليابانية سنة 1905م). والجدير بالملاحظة، أن الدول تميل، في الوقت الراهن، إلى توسيع نطاق الوساطة والاعتماد على شخصيات ذات كفاءة بدلا من الدول. ففي سنة (1936م) وقعت الدول الأمريكية اتفاقية، نصت فيها على اختيار الوسطاء من بين المواطنين الأمريكيين الأكفاء. وفي سنة (1938م) اختارت ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا الوزير البريطاني السابق، رونسيمان، كوسيط لتسوية نزاعهما الإقليمي حول السوديت. وفي سنة (1948م) عيّن مجلس الأمن (conseil de sécurité) الكونت فولكبرنادوت (20 مايو سنة 1950 م) اختار مجلس الأمن (conseil de sécurité)، تباعا، قاضيا أستراليا، هو السيد/أوين ديكسون، وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق السيد/فرانك ب. كرا هام، ودبلوماسيا سويديا هو السيد/جارنك، وسطاء في النزاع بين الهند وباكستان، حول كشمير.

الفرع الرابع التحقيق (enquête)

وهذه صيغة لتسوية المنازعات الدولية تم ابتكارها انطلاقا من قضية دوكرينك (dogger bank).¹ من مؤتمر لاهاي الأول، وذلك بناء على مبادرة روسية، وتتميز هذه الطريقة وفقا لنظام لاهاي، بالخصائص التالية:

(1) وتسمى قضية صيادي هول hull الناجمة عن مهاجمة الأسطول الروسي بقيادة الأميرال رود جستفسكي، خطأ، قوارب الصيد الإنجليزية بتاريخ 20-21 أكتوبر سنة 1904، التي ظنها الأسطول مدمرات يابانية (غرق قارب، وتعطيل خمسة، وقتل صيادين اثنين، وجرح ستة)، وقد تألّفت لجنة دولية حدد بيان سان بترسب ورغ الصادر بتاريخ 12/11/1904، مهمتها واختصاصاتها، فعقدت اجتماعات في باريس بتاريخ 22/01/1904 برئاسة الأميرال فورنيه (Fournier) وبعد شهرين من ذلك (1905/02/25) وضعت تقريرا، دفعت على إثره روسيا تعويضا لبريطانيا لإصلاح الأضرار الناشئة عن هذا الحادث.

- تهدف هذه الطريقة إلى تسوية القضايا الفعلية،
 - إنها اختيارية، إذ لا تلجأ إليها الدول إلا بقدر ما تسمح الظروف بذلك،
 - تتألف لجان التحقيق (enquête) بموجب اتفاقية خاصة،
 - ليس لتقرير اللجنة أي صفة إلزامية، إذ تبقى للطرفين الحرية بالنسبة للنتيجة التي يقترن بها،
 - جلسات التحقيق (enquête) ليست علنية، فمداولاتها تبقى سرية، وقراراتها تتخذ بالأغلبية.
- والمعروف أن الدول تتنازع أحيانا لاختلافها حول وقائع معينة، ويفترض أن يفصل أولا في صحة هذه الوقائع ثم يعهد إلى تسوية الموضوع. ولجان التحقيق (enquête) هي التي تقوم بهذه المهمة دون أن تبدي رأيها في قضية المسؤوليات. وهذه اللجان تعين من قبل الدولتين المتنازعتين. ويتم تكوينها بموجب اتفاق خاص بينهما يحدد سلطاتها وصلاحياتها. وإذا لم تتفق الدولتان على تشكيل خاص للجنة انتخبت كل دولة عضوين اثنين واختار الأربعة العضو الخامس.
- وقد لجأت عصبة الأمم (société des nations) المتحدة كثيرا على طريقة لجان التحقيق (enquête). ففي سنة (1920م) عين مجلس عصبة الأمم (société des nations) لجنة تحقيق وكلفها بدراسة قضية جزر آولاند (ALAND) بين السويد وفنلندا والتعرف إلى رغبات سكانها. وفي سنة (1924م) عين المجلس لجتين للاهتمام بمشكلة الموصل التي كانت قائمة بين بريطانيا وتركيا وكلفهما بجمع الوثائق التي تسمح بتعيين الحدود بين تركيا

والعراق. وهذا ما فعله في حادثة الحدود بين اليونان وبلغاريا سنة (1925م)،
والى الاعتداء الياباني على منشوريا سنة (1931م).

واستخدمت هيئة الأمم المتحدة (ONU) أيضا لجان التحقيق
(enquête)، فأنشأت الجمعية العامة (assemblée générale) فيها لجنة خاصة
سنة (1945م)، وزودتها بصلاحيات واسعة، وكلفتها بدراسة القضية
الفلسطينية. وارتكزت الجمعية إلى تقريرها فأصدرت في (1947/11/29م) قرار
التقسيم، وطبقت نفس الطريقة في المنازعات التي نشأت في البلقان وإندونيسيا
وألمانيا والمجر.

والجدير بالذكر، أن طريقة التحقيق (enquête) التي أخذت تطبق بعد
ظهور عصبة الأمم (société des nations) تختلف كثيرا عن الطريقة التقليدية
القديمية. فالتحقيق (enquête) قد أصبح عنصر التسوية النزاع ووسيلة لتسوية
المنظمات العالمية بالمشكلة القائمة. ولم تعد لجنة التحقيق (enquête) تكتفي
بدراسة المشكلة من بعيد، بل أصبحت تقلد لجان التحقيق (enquête) في
القانون الداخلي فتوجه إلى سكان المشكلة. وأصبحت اللجنة تقترح حلا
عمليا بدلا من الاكتفاء بعرض الوقائع.

الفرع الخامس

التوفيق (conciliation)

نوع من الحديث، على غرار المنازعات القانونية (conflits
jeridique)، أي صيغة تمهيدية لإقامة الدعوى، وتسوية لاحقة. وهذا النوع
من أنواع الوساطة دعت إليه عصبة الأمم فلاقى رواج دفع ببعض الدول إلى

عقد معاهدات ثنائية وجماعية لتطبيقه. ويتميز التوفيق (conciliation) بخصائص ثلاثة :

- الأولى تتعلق بكيفية تنظيم لجان التوفيق (conciliation). هذه اللجان تخضع لمبدأين هما: المساواة في الصلاحيات بين أعضائها، والاستمرارية. ومعنى ذلك أن كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء أو خمسة، وأنها لا تتكون لحل خلاف معين وإنما هي تنشأ مقدما بموجب معاهدات تنص عليها.

- الثانية تتعلق بصلاحيات هذه اللجان. فالهدف الأساسي من صيغة التوفيق (conciliation) هو تسوية المنازعات القائمة على تعارض المصالح، ولهذا فإن مهمة اللجنة دراسة المنازعات، وتقديم تقرير عنها إلى الأطراف المتنازعة، يتضمن اقتراحات واضحة قصد إجراء التسوية.

- الثالثة تتعلق بالإجراءات التي تتبعها لجان التوفيق (conciliation). فهذه اللجان تجتمع بصورة سرية. كما أن نشر تقريرها ليس إجباريا. وجميع قراراتها تتخذ بالأغلبية.

والجدير بالملاحظة، أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كثر اللجوء إلى طريقة التوفيق (conciliation). إلا أن ما يلاحظ بمرور الوقت أن هذه الصيغة أخذت تترك شطرا التحكيم (arbitrage)، فمعاهدات الصلح التي أبرمت سنة (1947م) بالكاد نصت على إنشاء لجان للتوفيق تكون قراراتها إلزامية للدول الأطراف.

المطلب الثاني

المنازعات السياسية

(conflits politiques)

برزت هذه الصيغة في عهد عصبة الأمم من سنة (1919م) حتى سنة (1939م)، ثم في ميثاق منظمة الأمم المتحدة (NU0) منذ سنة (1945م).

الفرع الأول

تسوية المنازعات الدولية

في عهد عصبة الأمم

نصّ عهد عصبة الأمم، في المواد (12 حتى 15)، على وجوب حل كل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في عصبة الأمم (société des nations) بصورة سلمية. وفرضت المادة (12) منه على جميع الدول الأعضاء اختيار إحدى طريقتين إما عرض منازعاتهما على التحكيم (arbitrage) أو القضاء (محكمة تحكيم، أي محكمة التحكيم (arbitrage) الدائمة، أو محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) بلاهاي بحسب رغبة الطرفين وتبعا للشروط المبينة في المادتين (13) و(14). وإما عرضها على مجلس العصبة، الذي يعمل كوسيط وينشر تقريراً بالإجماع - باستثناء أصوات أطراف النزاع - اكتسب صفة القانون وأصبح ملزماً للدول المتنازعة

(المادة 15 الفقرة 6)، أما إذا لم ينل سوى الأغلبية، فلا يكتسب، خلافا لما سبق، أي صفة إلزامية، وتبقى الحرب جائزة مبدئياً (المادة 15 الفقرة 7).

الفرع الثاني

تسوية المنازعات الدولية

في ميثاق الأمم المتحدة

(chartes des nations unies)

تبنى ميثاق منظمة الأمم المتحدة (ONU) في مادته (33) وجوب اللجوء الإلزامي إلى طريقة الحل السلمي، وبالتالي، يكون قد أخذ بمبادئ عهد العصبة في هذا السياق، فترك الحل الملائم (من مفاوضات مباشرة، وتحقيق، ووساطة، وتوفيق، وتسوية قضائية، واللجوء إلى منظمات إقليمية.. الخ..).

ويحق لمجلس الأمن (conseil de sécurité) التدخل في حال قيام نزاع أو وضع يهدد استقرار الأمن:

- 1- إما من تلقاء نفسه (المادة 34)،
 - 2- أو بناء على طلب أحد أعضاء الأمم المتحدة (المادة 53)،
 - 3- أو بناء على مسعى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة المادة (99).
- والجدير بالذكر، أن الميثاق نصّ على إمكانية عرض المنازعات على الجمعية العامة (assemblée générale)، أو مجلس الأمن (conseil de sécurité)، أو المنظمات الإقليمية (organisations régionales).

1- يحق لكل عضو في منظمة الأمم المتحدة، ولكل دولة لا تنتمي إلى هذه المنظمة، أن ترفع نزاعها إلى الجمعية العامة (assemblée générale)، كما يحق لهذه الجمعية أن تتخذ التدابير اللازمة لتسوية أي موقف يضر بالرعاية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الودية بين الدول. ويحق لكل عضو في الأمم المتحدة أن ينبّه الجمعية العامة (assemblée générale) إلى أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي، كما أن لكل دولة ليست عضواً في الجمعية العامة (assemblée générale) أن تنبّه لهذه الهيئة بخصوص هذا النزاع، إلتزامات الحل السلمي المنصوص عليها في الميثاق. وتصدر الجمعية العامة (assemblée générale) توصياتاً في المنازعات التي تمسّ السلم والأمن الدوليين بأغلبية الثلثين، في المنازعات الأخرى بالأغلبية العادية علماً بأن هذه التوصيات ليس لها صفة الطابع الإلزامي (arraché obligatoire).

2- ويجوز للدول المتنازعة أن تتفق فيما بينها على عرض نزاعها مباشرة على مجلس الأمن (conseil de sécurité) الذي يصدر توصياته لحلّ النزاع بالطرق السلمية (قبل 1966 بأغلبية 7 من 11)¹. ويجب على الدول المتنازعة، إذا كانت أعضاء في المجلس، أن تمتنع عن التصويت. وتوصيات المجلس ليست ملزمة، غير أنه إذا تطور النزاع وأصبح السلم العالمي في خطر فباستطاعة المجلس أن يقرر ما يراه مناسباً ويلزم به الأطراف المتنازعة وبقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (الفصل السادس من الميثاق، المواد 33-38).

(1) د. محمد المجنوب، محاضرات في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره.

3- تنص المادة (52) من الميثاق لمجلس الأمن (conseil de sécurité) بالتشجيع على الإكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية (organisations régionales)، إما بناء على طلب الدول المتنازعة، وإما بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن (conseil de sécurité). وعلى الدول المنخرطة في هذه المنظمات والأعضاء في هيئة الأمم أن تبذل كل جهدها لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية (organisations régionales)، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن (conseil de sécurité).

المطلب الثالث

الطرق التحكيمية (voies arbitrales)

عرّفت المادة (37) من اتفاقية جنيف الأولى المعقودة بتاريخ (1907/10/18م) حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية التحكيم (arbitrage) الدولي بما يأتي: "يرمي التحكيم (arbitrage) الدولي إلى تسوية المنازعات الناشئة بين الدول، بواسطة قضاة مختارهم على أساس احترام الحق". ويبيّن هذا التعريف أن ليس ثمة فرق بين التحكيم (arbitrage) والتسوية القضائية. وفي التحكيم (arbitrage) يلتزم الطرفان بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع.

والتحكيم (arbitrage) مبدأ قديم عرفته المدن اليونانية التي كان لها مجلس دائم للتحكيم، وعرفته الدول المسيحية في القرون الوسطى فكانت تحتكم إلى البابا. وبعد أن ضعفت سلطة البابا أخذت تلجأ إلى هيئات

تحكيمية. وكانت الدول قدما تلجأ إلى التحكيم (arbitrage) عند قيام نزاع معين. ثم تطورت الأمور¹ فأصبحت تتفق مقدما في المعاهدات التي تبرمها على الرجوع إلى التحكيم (arbitrage) عند قيام نزاع بينها حول تفسير هذه المعاهدات أو تنفيذها. وفي وقتنا الراهن تفضل بعض الدول أن تعقد فيما بينها اتفاقات عامة للتحكيم تحيل إليها كل نزاع ينشأ بينها.

وكان مؤتمر لاهاي (1907م) قد أنشأ محكمة باسم "المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي". وفي سنة (1928م) وقعت الدول الأعضاء في عصبة الأمم "ميثاق التحكيم (arbitrage) العام" فأضافت بذلك إلى مجهود مؤتمري لاهاي بمجهودات أخرى أبرزها ما يأتي :

الفرع الأول

ما يجوز عرضه على

التحكيم (arbitrage)

يمكن للدول أن تعرض أي نزاع كان على التحكيم (arbitrage) مثل: "خلاف حول تفسير معاهدة أو تطبيق قاعدة دولية أو نزاع حول تعيين الحدود بين دولتين أو أكثر...". والنزاع يعرض على التحكيم (arbitrage) بناء على اتفاق الأطراف المتنازعة. وقد يتم ذلك قبل النزاع أو بعده أو في أثناءه.

(1) المرجع السابق.

الفرع الثاني هيئة التحكيم

(arbitrage)

للدول المتنازعة كامل الحرية في اختيار الهيئة التحكيمية وهذه الهيئة قد تتكون من حكم واحد أو اثنين أو أكثر. ومن الممكن الاحتكام إلى رئيس دولة أجنبية، أو إلى هيئة قانونية أو قضائية في بلد أجنبي. وغالبا أن تختار الدول المتنازعة لجنة تحكم خاصة أو أن تلجأ إلى المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي. وقد جرت العادة في لجان التحكيم (arbitrage) الخاصة على أن تتكون من خمسة محكمين تعين كل دولة اثنين منهم ويختب الأربعة حكما خامسا يكون رئيسا للجنة.

الفرع الثالث المحكمة الدائمة للتحكيم

تقرر في مؤتمر لاهاي الأول سنة (1907م) إنشاء قضاء تحكيمي لا يمس حرية الدول، ولا يفرض عليها فرضا، ويسهل اللجوء إلى التحكيم (arbitrage). ومن هذا المنطلق، أحدثت محكمة التحكيم (arbitrage) الدائمة بموجب إحدى اتفاقيات لاهاي المؤرخة في (29) يوليو سنة (1899م)، والمعدلة بتاريخ (1907/10/18م).

وهذه المحكمة لم تكن مكونة من قضاة دائمين، أي من قضاة موجودين دائما في مقر المحكمة للنظر في المنازعات التي تعرض عليهم، وإنما

كانت هناك لائحة بأسماء عدد من رجال القانون المشهورين تنتخبهم كل دولة لمدة ست سنوات قابلة للتجديد بمعدل أربعة لكل دولة على الأكثر. ومن هذه اللائحة تختار الدول المتنازعة هيئة التحكيم (arbitrage) التي تتألف من خمسة أعضاء. وكان مركز المحكمة في لاهاي. وكان لها مجلس إداري دائم يشرف على شؤونها الإدارية يتكون من وزير خارجية هولندا (رئيسا) ومن الممثلين الدبلوماسيين في لاهاي للدول الموقعة على الاتفاقية.

ومن بين القضايا التي فصلت فيها محكمة التحكيم (arbitrage) الدائمة، سنة (1910م)، قضية أمكنة الصيد في المحيط الأطلسي، وقضية شركة أورينو كوستيمشيب (ornico steamship)، وسنة (1911م) قضية سافاركو (savarkro)، وسنة (1912م) قضية كانيفارو (canevaro)، وقضية قرطاجة ومانويا، وسنة (1922م) قضية مصادرة السفن النرويجية، وسنة (1928م) قضية جزيرة بالماس (palmas)، وسنة (1931م) قضية شيفرو (hevreau).

الفرع الرابع

إجراءات التحكيم

(arbitrage)

تتقيد هيئة التحكيم (arbitrage) بالمسائل التي يطلب إليها الفصل فيها. وإذا حدد الطرفان القواعد التي يفصل بمقتضاها في النزاع تقيدت الهيئة بها. وإن لم يحددا شيئا طبقت الهيئة القواعد الثابتة والمتعارف عليها في القانون الدولي (droit international) العام. وهيئة التحكيم (arbitrage) لا يحق لها

أن تفصل في النزاع وفقاً للمبادئ القانونية العامة أو لقواعد العدالة والقانون الطبيعي إلا إذا جاز لها الطرفان ذلك.

والتحكيم (arbitrage) يتضمن إجراءات كتابية وأخرى شفوية. وتشمل الإجراءات الكتابية تقديم المذكرات والمستندات إلى هيئة التحكيم (arbitrage). وكل ورقة أو وثيقة أو مستند يقدم إلى الهيئة يجب أن ترسل منه نسخة إلى الخصم. وتأتي بعد ذلك الإجراءات الشفهية، أي مرافعة ممثلي الخصوم أمام الهيئة.

وتجتمع هيئة التحكيم (arbitrage) في لاهاي، إلا إذا اتفق الطرفان على بلد آخر ويدير المرافعات رئيس الهيئة. ولكل عضو في الهيئة حق توجيه أي سؤال يريد إلى ممثلي الخصوم. ولا تكون الجلسة علنية إلا بقرار تصدره الهيئة بموافقة الخصوم. ويجري ما يدور في الجلسات في محاضر خاصة. وبعد المرافعة تجتمع الهيئة للمداولة في جلسة سرية، ثم تصدر قرار التحكيم (arbitrage).

الفرع الخامس

قرار التحكيم

(arbitrage)

يصدر قرار التحكيم (arbitrage) بالأغلبية، ويحتوي على الأسباب، ويذكر فيه أسماء المحكمين، ويوقع عليه رئيس الهيئة وأمين السر القائم بمهمة كاتب الجلسة. ويتلى القرار في جلسة علنية بعد مناداة على الأطراف المتنازعة (الخصوم). وقرار التحكيم (arbitrage) ملزم للطرفين. أي أنه يملك قوة

الأحكام القضائية. وهو نهائي لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف. ولا يجوز طلب إعادة النظر في القرار إلا في حالة واحدة فقط هي حدوث ظروف كان من شأنها، لو كانت معلومة من المحكمين قبل صدور الحكم (arbitre)، أن تجعل الحكم (arbitre) يصدر بشكل آخر.. لكن يشترط أن ينص على ذلك في اتفاق الاحالة على التحكيم (arbitrage) .

الفرع السادس

التحكيم (arbitrage) الإلزامي

التحكيم عمل اختياري لا تلجأ إليه الدول التي ترغب في ذلك وبناء على اتفاق بينهما. وكانت هذه الدول، حتى نهاية القرن التاسع عشر. لا تبرم هذا الاتفاق إلا بعد قيام النزاع أو بمناسبته. ولهذا أطلق على التحكيم (arbitrage) اسم التحكيم (arbitrage) الاختياري أو الطارئ. والمؤشرات الإيجابية التي تمخض عنها التحكيم (arbitrage) منذ انتشاره شجع مختلف الدول على تعميمه وتوسيع مجال تطبيقه ودفعها إلى التفكير في جعل اللجوء إليه إلزامياً. وخطت بعض الدول الخطوة الأولى في هذا السبيل فنصت في كثير من المعاهدات التي أبرمتها على عرض كل نزاع ينشأ عن تطبيق هذه المعاهدات أو عن تنفيذها على التحكيم (arbitrage). وكانت الخطوة الثانية تتمثل في إبرام معاهدات خاصة بالتحكيم (arbitrage) تتعهد بكل دولة فيها على أن تعرض على التحكيم (arbitrage) جميع المنازعات ذات الصلة القانونية. وأخيراً أخذت الدول تتعهد في معاهدات التحكيم (arbitrage) على عرض جميع المنازعات أياً كان نوعها، على التحكيم (arbitrage).

الفرع السابع أمثلة لحالات التحكيم

(arbitrage)

التحكيم (arbitrage) صيغة قديمة كما أسلفنا، ويعتبر الصيغة الأولى للعدالة الدولية، ولاسيما، في المدن اليونانية، وقد ازدهر في القرون الوسطى، وفي عهد الإمبراطورية المقدسة. وتضاعفت أهميته وازداد انتشاره في القرن الماضي، وعرف النصف الأخير من هذا القرن والنصف الأول من القرن العشرين حالات تحكيمية عدة، أشهرها :

- قضية الألاباما (alapama)، مابين إنجلترا والولايات المتحدة، والتي سبق التعرض لها.

- وقضية الفارين من الجندية في الدار البيضاء. ففي سنة (1908م) حاول ستة من جنود الفرقة الأجنبية الفرنسية الفرار من الخدمة على مركب ألماني وتحت حماية القنصل الألماني. وتنبهت السلطات الفرنسية إلى ذلك وحاولت القبض على الفارين، ف وقعت اصطدامات في القنصلية الألمانية التي فرّ إليها الجنود، واعتدي على رجال القنصلية. وأدى الحادث إلى قيام نزاع شديد بين فرنسا وألمانيا. واتفقت الدولتان على عرض النزاع على التحكيم (arbitrage). وصدر إقرار في نفس السنة وكان قرارا يهدف إلى التوفيق (concilliation) بين الدولتين. فمن جهة أقر وجهة نظر فرنسا في ضرورة احترام حقوقها في المغرب كدولة محتلة وفي عدم جواز تدخل قنصل ألمانيا لحماية الفارين ولو كانوا من الرعايا الألمان. ولكن القرار رتب على فرنسا

أثر خطتها فيما وقع من اعتداء سلطاتها على موظفي القنصلية الألمانية. وانتهى
التراع بأن تبادلت كل من الدولتين الأسف على ما حدث.

المبحث الثاني

القضاء الدولي

(justice internationale)

أنشئت محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) (الدائمة تطبيقا للمادة (14) من عهد عصبة الأمم (société des natios) التي نصت على تكليف المجلس (مجلس العصبة) إعداد مشروع نظام محكمة دولية، تفصل في كل المنازعات القانونية (conflits juridique) بين الدول. وقد أعدت مشروع النظام لجنة مؤلفة من فقهاء عينهم المجلس (عشرة أعضاء، البارون le baron decmps رئيسا، والأستاذ أ.دي لابراديل مقرا)، والتي اجتمعت في لاهاي في الفترة (16) يونيو حتى (24) يوليو سنة (1920م). وفي سبتمبر سنة (1939م) كان نظام المحكمة (réglement de la cours) قد حظي بتوقيع (59) دولة وبتصديق (50) دولة. مع الإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية (USA)، والاتحاد السوفيتي (URSS) سابقا، لم ينضما إليه.

نظام المحكمة (réglement de la cours): بكل المقاييس كانت محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) الدائمة فعلا دائمة. وكانت مؤلفة من خمسة عشر قاضيا أصيلا، وأربعة قضاة احتياطيين. وقدمت منظمة عصبة الأمم، بواسطة هيئتها- المجلس والجمعية العامة (assemblée

(générale) - حلا مقبولا لطريقة تسمية القضاة، حيث روعيت مصالح الدول الكبرى وشعور الدول الأخرى. وكان التصويت يجري في كل من الهيئتين بالأغلبية. وفي حالة الخلاف بين الهيئتين كانت تشكل لجنة خاصة مكونة من ثلاثة أعضاء من المجلس وثلاثة من الجمعية ويعهد إليها بإيجاد حل للخلاف. وحرصا على استقلال المحكمة لم يترك نظام المحكمة (réglement de la cours) للحكومات أمر ترشيح القضاة بل عهد بذلك إلى المحكمة الدائمة للتحكيم. أما فيما يتصل بالشروط التي يجب أن تتوافر في القضاة، والأمور التي تتصل بمهنتهم ومدة تعيينهم، فهي تشبه تلك التي تحدثنا عنها في محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale).

أما اختصاص المحكمة فهو اختياري في الأصل، أما وظيفتها فهي قضائية، واستشارية أيضا. أما مظاهر نشاطات المحكمة، فقد صدر عنها في الفترة (1922م - 1940م)، ثلاثون حكما وسبعة وعشرون رأيا استشاريا. ومن القضايا الشهيرة التي فصلت المحكمة فيها:

- قضية السفينة ويلدون (1923م)،
- قضية المركب لوتوس (1927م)،
- شبه جزيرة غرينلاند، بين الدانمارك والنرويج سنة (1933م).

المبحث الثالث

دور منظمة الوحدة الإفريقية في حلّ

المنازعات السياسية (conflits politiques)

نشأت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) خلال فترة الحرب الباردة (la guerre froide)، وعلى إثر تحرر معظم الأقاليم الإفريقية من قبضة الاستعمار الأوروبي. وكانت القارة الإفريقية قد عرفت عدیدا من المنظمات الإقليمية (organisations régionales)، مثل منظمة دول ميثاق الدار البيضاء الإفريقي التي أسفرت عنها أعمال مؤتمر رؤساء الجزائر وغانا وغينيا ومالي والمغرب والجمهورية العربية المتحدة سابقا، الذي انعقد في الدار البيضاء في الفترة (3-7 يناير سنة 1961م).

ثم ظهرت إلى الوجود الاتحاد الإفريقي (union africaine) المالحاشي الذي برز إلى الوجود في (11/09/1961م) الذي ضم ثلاث عشرة دولة إفريقية.¹ ومجموعة منروفيا، التي نشأت إثر اجتماع عقد في مدينة منروفيا عاصمة ليبيريا في مايو سنة (1961م) واشتركت فيه عشرون دولة إفريقية هي الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي (union africaine) المالحاشي، وليبيريا، وسيراليون، والصومال، والتوغو، وإثيوبيا، وتونس، ونيجيريا. ولكن أهم المنظمات الإفريقية التي ظهرت حتى الآن هي منظمة الوحدة الإفريقية،

(1) الدول هي : السنغال، إفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، الغابون، موريتانيا، الداهومي، ساحل العاج، النيجر، الكامرون، تشاد، مدغشقر، التوغو، الكونغو ليوبولدفيل.

التي تمت الموافقة على ميثاقها في مؤتمر إفريقي كبير انعقد في أديس بابا، توج بالتوقيع عليه في (1963/05/25م)، لتطور هذه المنظمة لاحقا وتواكب راهن العصر إلى الاتحاد الإفريقي (union africaine) في سنة (2002م). وكانت المادة الثالثة من ميثاق المنظمة قد حددت المبادئ التي يقوم عليها ميثاق المنظمة وهي:

- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء،
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء،
- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها،
- حل المنازعات بالطرق السلمية،
- العمل بإخلاص من أجل تحرير الأقاليم الإفريقية التي لا تزال في قبضة الاستعمار،
- التزام سياسة عدم الانحياز.

وقد نصت المادة التاسعة عشرة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) على إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق (conciliation) والتحكيم (arbitrage)، وعلى أن تشكل هذه اللجنة وتحديد القواعد التي تسير عليها يحدده بروتوكول خاص يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

وقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) بعدة نشاطات كالحفاظ على الحدود الإقليمية للدول الإفريقية التي تم إرثها من الاستعمار، وتقوية الوحدة الإفريقية عن طريق القضاء على الخلافات العنصرية والقومية لضمان رفاهية الشعوب الإفريقية، ويشجع التعاون الدولي في ظل احترام ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

والجدير بالذكر، أن أبرز نشاط قامت به المنظمة في بداية عهدها هو قيامها بدور فعال في فض النزاع الحدودي الجزائري - المغربي، والذي انتهى إلى إبرام اتفاق بيمافكو (مالي) الذي نتج عنه لقاء الرئيسين آنذاك الجزائري أحمد بن بلة، والملك الحسن الثاني في 29 و30 أكتوبر سنة (1963م)، والإمبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي والرئيس موبيدو كيتا.

المبحث الرابع دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حلّ النزاعات

(conseil de paix et de sécurité africain)

أعلن عن الميلاد الرسمي لمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي (union africaine) التي انعقدت في أديس أبابا سنة (2004م). وتتمتع هذه الهيئة بصلاحيات واسعة من شأنها التدخل في قضايا حرب الإبادة أو جرائم الحرب، والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب (le terrorisme)، وترقية الممارسات الديمقراطية، والحكم (arbitre) الراشد، وإرساء دولة الحق والقانون بالدول الإفريقية.

وقد وصف الرئيس الجزائري السيد/عبد العزيز بوتفليقة في تدخله - بطلب من القادة الأفارقة كون الجزائر عضو في مجلس الأمن (conseil de sécurité) الدولي لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) - مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي "بقوام النظام الإفريقي الجماعي للأمن". خاصة في وقتنا الراهن حيث تواجه القارة الإفريقية بؤر توتر حادة، ونزاعات جديدة، وما يحيط بالقارة الإفريقية من تحديات، وانشغالات ومخاوف تساور إفريقيا، وحتى الآمال التي تشهدها القارة وما يشوبها من إحباط وخيبة. في ظل رياح العولمة العاتية، والتي لا خيار لمواجهة إلا بالانضواء تحت لوائها، وهذا مرعب، ولكنها الحقيقة المفزعة، وبالتالي، فإن من شأن هذه الآلية أن تتصدى، بشكل

فعال لهذه التهديدات، ومن ثم التكفل بضرورة الوقاية من النزاعات وتسييرها. وتسويتها في إطار مسؤولية تضامنية.

إن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي يركز في الأساس على معالجة الأسباب العميقة للنزاعات قصد ضمان الشروط والوسائل الكفيلة بتحقيق السلم والأمن الدائمين، وحتى يتسنى لإفريقيا أن تقوم بدورها الريادي في مجال السلم والأمن، خاصة أن القارة الإفريقية بحاجة إلى الدعم المستمر والمؤكد لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) والمجموعة الدولية برمتها، لأن إفريقيا لا تزال تخضع لقيود متعددة الأشكال بعضها بفعل الإرث الاستعماري، والآخر بفعل المتغيرات الدولية التي تحتاج العالم منذ نهاية الحرب الباردة (la guerre froide)، وأيضاً، لافتقار إفريقيا إلى الوسائل والقدرات التقنية والمادية اللوجستكية، ووزن إفريقيا الهين في المساومة العالمية.

والجدير بالذكر، أن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي يشكل حجر الزاوية ضمن هيكل الاتحاد، نظراً للصلاحيات الواسعة التي منحت للمجلس حتى يقوم بدوره على أحسن ما يرام، فهو مؤهل، على وجه الخصوص للتدخل في أوضاع حرب الإبادة أو النزاعات بكل صورها، كما يحول له العمل على تعزيز التنسيق والانسجام في مجال الوقاية والارهاب (le terrorisme)، ومكافحته، وإرساء دولة القانون في إفريقيا.

إضافة إلى ما تقدم، فمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، يتولى السهر على أنشطة الأعمال، وتعزيز السلم بعد أن تضع النزاعات أوزارها، وبالتالي، ترقية التسوية السلمية للنزاعات، وتنحية فتيل الأزمات، واللجوء إلى كل ما تتيحه الدبلوماسية الوقائية من إمكانيات هادفة.

ولعل أبرز الصعوبات التي تواجه القارة الإفريقية راهنيا هي تلك التزاغات التي تواجهها بعض الدول الإفريقية التي هي في طور الانتقال إلى الديمقراطية وما تطرحه هذه التداعيات من آثار سلبية مقوّضة للاستقرار والأمن في إفريقيا، ناجمة عن شمولية الارهاب (le terrorisme)، والمتاجرة بالمخدرات، وإن من شأن هذه الآثار المدمرة أن تزيد من أزمة الأمن الغذائي، وما يترتب على ذلك من أعباء اقتصادية منهكة، تثني لاحقا الاستثمارات في القارة. وهنا يأتي دور مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، ليقوم بالتعبئة لوضع حد لكل الأوضاع المتأزمة الساكنة والمتحركة، التي كانت تنخر الدول الإفريقية. ورفض الاعتراف بالأنظمة التي تقوم على أساس الانقلابات، وإدانة استعمال العنف ولاسيما الاغتيال كحجّة سياسية، وترقية المسارات الديمقراطية في الحياة السياسية عبر كافة ربوع القارة السمراء.

ويمكن القول أن أهم نشاط قام به حاليا مجلس السلم والأمن الإفريقي (conseil de paix et de sécurité africain) هو متابعته لأزمة درا فور بالسودان، حيث أرسل مراقبين إلى درا فور من أجل وقف إطلاق النار، مرحبا بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لمعالجة الأوضاع بولايات درافور، وتسهيل منع تأشيرات الدخول بالإضافة إلى إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين بدرا فور.¹

(1) أنظر في الملاحق بيان السيد/ وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية الدكتور/ التجاني صالح فضيل أمام جلسة مجلس السلم والأمن الإفريقي في 2004/04/13م.

المبحث الخامس

دور الأمم المتحدة

في حلّ المشكلات الإفريقية

مما لا شك فيه أن منظمة الأمم المتحدة (ONU) كجهاز دولي قد أثبتت نجاحها في محطات معينة لا يمكن لأي عاقل أن ينكرها، كما انتهت إلى فشل ذريع في محطات أخرى لا يتسع المجال لذكرها. والأهداف التي ما فتئت منظمة الأمم المتحدة (ONU) لصالح أهدافها كمنظمة دولية مجردة وعالمية، تسعى في مراميها البعيدة إلى تحقيق مبادئ العدالة والمساواة بين الأمم والشعوب، هذه المؤشرات قد تطورت بالمنظمة مما جعلها تنشيء من ذاتيتها قوة متميزة تكون لنفسها رأيا خاصا يمثل الرأي العالمي، المجرد عن النزعات الشخصية. وإن الإقرار بهذا الواقع لا يمنع من أن نسلم في الوقت ذاته بالاعتراف أن المنظمة الدولية في وقتنا الراهن تسجل قصورا وحضورا محتشما إن في فلسطين أو في العراق، بسبب اللاعب المنفرد في الساحة الدولية وهو الولايات المتحدة (USA) التي باتت تستخف بقرارات الشرعية الدولية ولا توليها أدنى اعتبار.

على أن الملفت للانتباه أن المشكلات الإفريقية التي تتصل بالأمم المتحدة نوعان : مشكلات إدارية بحتة، وأخرى مشكلات سياسية. أما المشكلات الإدارية فهي لا تثير أدنى صعوبة ويمكن حلها بهدوء وسرعة. ولكن العقبات الكثيرة تثور في سبيل إيجاد الحلول للمشكلات السياسية الخالصة.

ويعود السبب في هذه الفروق بين المشكلات الإدارية، والمشكلات السياسية إلى أمور أهمها، ضعف الدور الذي يتاح لمجلس الوصاية (conseil tutelle) أنشئ في عهد عصبة الأمم (société des nations) المتحدة سنة (1949م) وهو المهيمن على المشكلات الإفريقية في غالبها، وجموده في علاج تلك المشكلات. والأمر الثاني تعدد الأجهزة التي تعني بعلاج المشاكل الإفريقية، وتداخل نشاطها وتعدد جهودها مما يسبب الارتباك وضباب الجهود. والأمر الثالث أن المسائل السياسية البحتة بطبيعتها تتميز بالحساسية وعمق الجذور، وهي انعكاس للتيارات المضطربة في عالمنا الذي نعيش فيه والذي تتعارض فيه المصالح وتتشابك بحيث تجعل من المتعذر الوصول إلى قيم ومعاني مطلقة وحاسمة ترضي جميع المعنيين.¹

في إفريقيا، تتعارض، بل تتنافر مصالح القوى الاستعمارية مع أمان وطموحات المصالح الوطنية ومع الدول التي تناصر تلك المصالح. وهنا يقع التنافر الذي يوشك أن يشل حركة الأمم المتحدة كطرف مجرد في المشكلة يسعى للوساطة، ذلك لأن شروط الوساطة تتخلف عنها، وإن شروط الوساطة السليمة ثلاثة، قلة عدد الوسطاء، أو أن يكون فردا، حتى يسهل اتخاذ رأي سريع حاسم، والشرط الثاني أن تكون ثمة حدود وقواعد واضحة المعالم يعمل الوسيط بموجبها، والشرط الأخير، أن يتعد الوسيط عن أي مؤثرات شخصية، أو مصالح ذاتية، حتى لا يكون هناك تحيز.

(1) صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره.

المبحث السادس

نشاط الأمم المتحدة في إفريقيا

كان لإنشاء منظمة الأمم المتحدة (ONU) صدى ارتياح لدى الشعوب المستعبدة والمظلومة في إفريقيا، لأنها كانت تتطلع إلى عهد جديد في ظل هذه المنظمة، وعلقت مثلها مثل سائر شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية الكثير من الآمال على ما يمكن أن يتحقق من أمانها عن طريق منظمة الأمم المتحدة. وقد اتسم اتصال الأمم المتحدة بالمشكلات الإفريقية بالصراع الدائم بين القوى المستعمرة والدول المناهضة للاستعمار، وخيبت آمال القوى الاستعمارية في أكثر النتائج التي تبلورت إليها تلك المعارك، سواء في داخل أجهزة الأمم المتحدة أو خارجها، ولم تكن القوى الاستعمارية تتصور أن يصل تدخل الأمم المتحدة إلى هذا المدى، حين قبلت إخضاع بعض الأقاليم إلى نظام الوصاية الدولية *tutelle internationale*، بل كانت تؤمل أن تتخذ من ستار الوصاية وسيلة إلى مدّ تسلطها وتأييد سلطتها على تلك الأقاليم.

وقد أدى الصراع بين القوى الاستعمارية والدول المناهضة لها، إلى توسيع سلطات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بحيث امتد تدخلها إلى الأقاليم التي كانت القوى الاستعمارية تحرص على إحاطتها بحصانة الشؤون الداخلية، باعتبارها أجزاء بين الدول الاستعمارية، وكمثال على ذلك الجزائر آنذاك، التي كانت فرنسا تعتبرها جزءا منها، وأن أي تدخل في الجزائر يعتبر تدخلا في شئونها الداخلية، ولكن رغم ذلك قررت الجمعية العامة (*assemblée générale*) إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمالها للدورة الرابعة عشرة سنة

(1959م)، وهناك مثال آخر تحقق فعلا، هو تدخل مجلس الأمن (conseil de sécurité) في مشكلة إندونيسيا تدخلا فعالا، وقرار الأمم المتحدة انتزاع إندونيسيا من هولندا مما أدى إلى استقلالها في نهاية المطاف.

وكانت أول أجهزة الأمم المتحدة اتصالا بإفريقيا هو مجلس الوصاية (conseil tutelle)¹، ويتكون من (12) عضوا، وهو المهيمن على مشكلات الأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية tutelle internationale، ويدرس أحوالها سنة بعد سنة، ويصدر بشأنها العديد من التوصيات المتعلقة بالشئون الإدارية والسياسية والاقتصادية على حدّ سواء.

وقد ابتدع مجلس الوصاية (conseil tutelle) صيغة عملية للرقابة عن كُتب، وتتمثل في إرسال بعثات زائرة إلى أحد الأقاليم كل ثلاث سنوات، تنقل إليه صورة واقعة للحال التي عليها الإقليم، كما أنها تتيح لشعب الإقليم أن يجد الأمم المتحدة على عتبته فيعرض ما يعنّ له من مشكلات. وليس ثمة شك أن قرارات مجلس الوصاية (conseil tutelle) لها فعاليتها، وإن لم تكن ذات طبيعة جبرية، لتخلف القوة التنفيذية الملزمة، إلا أن أثرها السياسي قد

(1) تنص المادة السادسة والثمانون من ميثاق الأمم المتحدة على أن يتألف مجلس الوصاية من أعضاء الأمم المتحدة الآتي بيانها:

- الأعضاء التي تتولى إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية،
- الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التي لا تتولى إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية،
- العدد الذي يلزم من الأعضاء الأخرى لكفالة أن يكون أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين، أحدهما الأعضاء التي تقوم بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، والآخر الأعضاء التي لا تقوم بإدارة هذه الأقاليم، وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات.

مكن من سلطاتها بحيث أرغمت كثيرا من القوى الاستعمارية المماثلة على الرضوخ لها في نهاية الأمر.

والجهاز الذي يلي مجلس الوصاية (conseil tutelle) في درجة اتصاله المباشر وغير المباشر المشكلات الإفريقية هو المجلس الاقتصادي (conseil économique والاجتماعي، فإنه من ناحية مباشرة، قد عني بالتنمية الاقتصادية لإفريقيا، واستطاع بفضل الجهود الصادقة التي بذلتها الدول الإفريقية المستقلة وآزرتها في ذلك الدول الآسيوية، أن ينشئ لجنة اقتصادية لإفريقيا، على غرار اللجان المماثلة للقارات الأخرى.

ومن ناحية التأثير غير المباشر، فإن المجلس الاقتصادي (conseil économique والاجتماعي¹ تتبعه لجان لحقوق الإنسان، والفرقة العنصرية، وتقرير المصير، وهذه اللجان تعني في نطاق اختصاصها بالمشكلات الإفريقية التي تهدد فيها الحقوق الأساسية للإنسان.

أما مجلس الأمن (conseil de sécurité) وكأحد أجهزة الأمم المتحدة الهامة فإنه لم يتحرك بشكل فعال، للنظر في المشكلات الإفريقية، ولعل السر في ذلك يعود إلى احتكار خمسة أعضاء دائمين، غالبا ما يشكلون الدول الكبرى الاستعمارية، ولأي منهم حق الاعتراض²، الهادم لأي قرار وإن كان ذلك لم يمنع تدخل مجلس الأمن (conseil de sécurité) لصالح المسألة

(1) الأمم المتحدة كيفية تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يتكون من (18) عضوا، وبعد توصية وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشر في ديسمبر سنة 1963، ونصت المادة (108) على الإجراءات الضرورية في تعديل ميثاق الأمم المتحدة سنة 1965 ليصبح المجلس يتكون من 27 عضوا. حلت المادة (61) من ميثاق (2) حق الاعتراض (droit de veto).

الإندونيسية، وبالتالي، إلغاء القواعد التقليدية البالية للقانون الدولي (droit international).

أما محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) فلها باع كبير في الإفتاء بضدد كثير من المشكلات الإفريقية، فقد أبدت رأيا عن المركز الدولي لجنوب غرب إفريقيا في النزاع الذي يثيره اتحاد جنوب إفريقيا ويهدف من ورائه الاستئثار وحدد بالتحكم في مصر ذلك الإقليم من دون مجلس الوصاية (conseil tutelle). كما كان للمحكمة قرارا هاما في صدد النزاع بين فرنسا والولايات المتحدة والمغرب حول حقوق الولايات المتحدة في المغرب.

إضافة إلى ما تقدم، هناك الجمعية العامة (assemblée générale) للأمم المتحدة، بوصفها أقوى أجهزة المنظمة، وأوسعها اختصاصا، وباعتبارها وهذا الأهم، الساحة المثلى للأغلبية الساحقة من الدول الصغيرة العاطفة على المشكلات الإفريقية، والتي كان لها تأثير كبير في التطورات الحديثة للتيارات السياسية الدولية التي أذهلت القوى الاستعمارية. وقد قامت الجمعية العامة (assemblée générale) بمعالجة جميع المشكلات الإفريقية التي اتصلت بها، واتخذت فيها توصيات تعد بالملئات.

وبجانب ذلك، فقد قررت الجمعية العامة (assemblée générale) لنفسها الحق في أن تنظر في أي موضوع طبقا للمادة العاشرة من الميثاق. وبناء على ذلك شكلت الجمعية العامة (assemblée générale) لجنة تابعة لها باسم لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم (arbitre) الذاتي، واستندت في ذلك إلى المادة (73) فقرة (5) من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies).

فصل خاص بالملاحق

الملحق الأول

الدول الإفريقية

دولة غابون

الموقع الجغرافي : تقع غابون في إفريقيا الوسطى على الضفة الغربية للمحيط الأطلس، يحدها كونغو شرقا وجنوبا، والكامرون شمالا، و غينيا الاستوائية من الشمال الغربي، المحيط الأطلسي غربا .

رئيس الدولة : حاج عمر بانغو

المساحة : 267667 كلم²

عدد السكان : 1ر1 مليون نسمة

العاصمة : ليبروفيل

المدن الرئيسية : بوت جنتل، و لمبارين، و مواندا، و أويام، و مويتا.

العملة : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : المسيحية والإسلام

التاريخ : كانت الغابون مستعمرة فرنسية عام 1886 أصبحت مستقلة عام

1960 برئاسة ليون نيبا. و بعد وفاة نيبا عام 1967 أصبح البير برنار

بونغو رئيسا للبلاد، ويعاد انتخابه منذ ذلك الحين بانتظام، وقد

دخل في الإسلام عام 1973 حيث غير اسمه إلى حاج عمر بانغو .

وبعد سنة أسس الحزب الديمقراطي الغابوني . و تمت المصادقة سنة

1991 على دستور جديد يقر التعددية. وفي عام 1993 أعيد

انتخاب بانغو رئيسا . وفي عام 1996 فاز حزب بانغو بالأغلبية في الانتخابات التشريعية والمحلية، وانتخب بانغو من جديد سنة 1998 لعهد سبعة سنوات .

النظام السياسي : نظام رئاسي بمجلس وطني.

الحزب الحاكم : الحزب الديمقراطي الغابوني .

أحزاب المعارضة : اتحاد الشعب الغابوني، و التجمع الوطني للبوشرن، والحزب الغابوني للتقدم .

الاقتصاد : يشتهر الغابون بإنتاج البترول و الخشب و المنغنيز حيث يحتل المرتبة الأولى أو الثانية في تصدير هذه المواد عالميا إضافة إلى تصديره للبلاستيك . وتغطي غابات الغابون ما يقارب من 85% من أراضيها مما يجعلها غنية بأنواع عديدة من غازات البترين خاصة الأكوام/ أول مصدر عالمي.

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد : يبلغ 3490 دولار/1995/ .

الغابون عضو في منظمة الوحدة الإفريقية، و الأمم المتحدة، و منظمة البلدان المصدرة للبترول.

حاج عمر بونغو : ولد عمر بونغو يوم 30 ديسمبر 1935 وبدأ حياته المهنية كموظف في إدارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 1958. وفي 1960 غادر الجيش برتبة ملازم أول ليصبح سنتين بعد ذلك موظفا في وزارة الشؤون الخارجية. وعين بعد ذلك مساعد مدير ديوان رئيس الجمهورية، ليعين سبعة أشهر بعد ذلك مدير

ديوان. و منذ ذلك الحين أصبح شخصه مرتبطا بالعمل الحكومي حيث أصبح المساعد الأول للرئيس لـوون انبا. عين سنة 1965 وزيرا منتدبا لرئاسة الجمهورية مكلف بالدفاع الوطني والتنسيق، ثم عين سنة بعد ذلك وزيرا للإعلام والسياحة، ليخلف سنة 1967 بصفته نائب رئيس الرئيس الراحل لـوون انبا طبقا للدستور. وأنتخب رئيسا سنة 1970 قبل أن يعيد انتخابه إلى هذا المنصب في 1973 إلى 1980 و1986 إلى 1998 . وقد أقرّ التعددية الحزبية سنة 1990 . ترأس السيد عمر بانغو منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1997.

جمهورية كونغو

الموقع الجغرافي : الكونغو بلد يقع في إفريقيا الوسطى و يحده الغابون غربا
والكامرون شمالا وجمهورية إفريقيا الوسطى شرقا و
جمهورية كونغو الديمقراطية /الزائر سابقا/ جنوبا و منطقة
كابيندا وانغولا جنوبا .

رئيس الدولة : ديس ساسو نقيسو.

المساحة : 342 000 كلم² .

السكان : 3 ملايين نسمة .

العاصمة : برازافيل

المدن الرئيسية : بوانت نوار/ دوليزيك/ نكاي / ويسو/ موسانجو .

العملة النقدية : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الأغلبية كاثوليكية

نبذة تاريخية : الكونغو مستعمرة فرنسية سابقا و تحصل على الاستقلال يوم

15 أوت 1960 حيث أصبح القس فلوبر يولو رئيس الدولة

الأول. و في عام 1963 وصل الفونس ماساماديا إلى الحكم

(arbitre) بدعم من ثورة /الأبجد الثلاثة/ الكونغولية. في عام

1968 استولى مريان نغواي على الحكم(arbitre) أسس

الجمهورية الاشتراكية حول الحزب الوحيد حزب العمل

الكونغولي و خلفه في هذا المنصب الجنرال جواكيم يومبي أوبا
نغو سنة 1977 وبعد سنتين من ذلك اصبح ساسو نغيسو رئيسا
للجمهورية فتم تبني دستور جديد وإدخال التعددية عام 1992
و انتخب باسكال ليسورا رئيسا .

وشب النزاع الكونغولي الداخلي عام 1993 وبعده بسنة واحدة
فقط وقع الاتفاق من أجل السلم والديمقراطية و ظهر نزاع اخر
عام 1997 خرج منه ساسو نغيسو منتصرا حيث أصبح رئيسا
للجمهورية.

النظام السياسي : نظام سياسي يشارك ممثلو المعارضة في الحكومة المشكلة
بعد انتصار ساسو نغيسو . قد تم تعليق العمل بالدستور عام
1997 بموجب إجراء قانوني و تعود السلطة التشريعية للمجلس
الوطني الانتقالي طيلة المرحلة الانتقالية التي حددت بثلاث
سنوات.

الحزب الحاكم : القوات الديمقراطية المتحدة وهي تحالف أحزاب صغيرة من
الشمال حول حزب العمل الكونغولي.

أهم أحزاب المعارضة : الاتحاد الافريقي (union africaine) الديمقراطي
الاجتماعي و الحركة الكونغولية من اجل الديمقراطية والتنمية
الشاملة.

الاقتصاد : يعتبر البترول الثروة الرئيسية للبلاد. وسمح استغلال حقول افشور
بنكوسا عام 1996 برفع إنتاج البترول. ومن الموارد الطبيعية

للبلاد يمكن الإشارة إلى الخشب و الذهب و الصيد البحري
والزراعة وقصب السكر.

إجمالي الدخل الفردي : 670 دولار أمريكي .

الكونغو عضو في عدة منظمات دولية و جهوية منها منظمة
الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

دونيس ساسو- نغيسو

ولد السيد ساسو نغيسو في سنة 1943 بإيدو في شمال البلاد و تابع دراساته
في المعهد العادي لدوليزي بمبوندا من 1956 إلى 1961 .تابع تكوينه في مدرسة
مختلف الأسلحة في شرشال (الجزائر) سنة 1961 قبل أن يلتحق بالمدرسة
التطبيقية للمشاة لسانت ميكسان في فرنسا سنة 1963 . كان قائد كتيبة
مجموعة القوات الجوية و المنطقة العسكرية المستقلة لبرازافيل قبل أن يصبح
وزيرا للدفاع.وأصبح السيد ساسو نغيسو رئيسا للجمهورية سنة 1979 كما
كان رئيسا للوحدة الإفريقية وللصندوق الإفريقي لمكافحة الأبارتايد من
1986 إلى 1987 .

جمهورية بورندي

الموقع الجغرافي : بلد يقع في إفريقيا الوسطى يحده رواندا شمالا و تانزانيا شرقا
والزائير غربا .

رئيس الدولة : الماحور بيار بويويا

المساحة : 27834 كلم²

السكان : 8 ر 5 ملايين نسمة

العاصمة : بوجمبورا

المدن الرئيسية : غيتيغا/ رومنجي/نفوزي

العملة : الفرنك البورندي

اللغات : كيروندي /لغة وطنية/ والفرنسية /لغة ادارية/ والسواحلية /لغة محلية/

الديانة : ثلثي البورنديون مسيحيون و 20 % يعتقدون بالديانة التقليدية

الانيمية وهناك أقلية مسلمة 2% فقط.

نبذة تاريخية :

عثر على آثار إنسانية تعود إلى 10 آلاف سنة على حافة بحيرة
تنغانيا. استعمرت ألمانيا بورندي خلال الثمانينات من القرن التاسع
عشر تحت تسميتها المحلية اورندي. في عام 1923 أبقت الأمم
المتحدة على رواندا أدخلت اورندي تحت الوصاية البلجيكية بعد

الحرب العالمية الثانية. تحصل البورندي على الاستقلال يوم 1 جويلية 1962 .

وفي عام 1966 تولى النقيب ميشال مكمبرو الحكم (arbitre) ليعلن قيام الجمهورية وينصب كرئيس بعد 10 سنوات من ذلك ثم وصل الجنرال جسون باتيست بغازا إلى الحكم (arbitre) وانتخب رئيسا للجمهورية عام 1984 قبل أن يخلفه الماجور بيار بويويا وهو قائد اللجنة العسكرية للخلاص الوطني . وفي عام 1992 صودق على دستور جديد يؤسس التعددية . وفي عام 1994 تولى سلفستر نبتنتعانيا مهام الرئاسة بعدما كان رئيس المجلس الوطني ثم عاد الرئيس السابق بيار بويويا إلى الحكم (arbitre) بعد سنتين من ذلك . وعرفت بورندي نشوب مشادات عرقية و اجتمعت من 15 إلى 21 جوان 1998 الفصائل البورندية الـ17 في أروشا بحضور ممثلين عن منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة فتم التوقيع على تصريح يدعو إلى وقف المشادات واستئناف المفاوضات من أجل السلم .

النظام السياسي : يعود وضع الدستور إلى عام 1992 و النظام رئاسي ويتم انتخاب المجلس الوطني لعهدة تشريعية مدتها 5 سنوات.

الاقتصاد : بوروندي بلد زراعي أساسا ويقوم الاقتصاد على تصدير البن والشاي وتحتل الزراعات المعيشية ثلاثة أرباع المساحات المزروعة. أما النشاط الصناعي الأول فيتمثل في الصناعات الغذائية.

إجمالي الدخل الفردي : 185 دولار .

بوروندي عضو في عدة منظمات دولية و جهوية منها منظمة الوحدة الإفريقية منظمة الأمم المتحدة و مجموعة البحيرات الكبرى والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى .

بيار بيويا

ولد بيار بيويا في 14 نوفمبر 1949 بروتوفو ببوروندي، زاول دراساته الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه ثم انتقل من 1967 و 1975 إلى بلجيكا حيث تحصل على شهادة ليسانس في العلوم الاجتماعية. وتلقى تربصا دام ستة أشهر بالمدرسة التطبيقية للفرق في بلجيكا. ولدى عودته إلى بوروندي عين قائد فيلق. بين سنتي 1976 و 1977، تابع تكوينا في مدرسة هيئة الأركان للسلاح المدرع

وسلاح الفرسان بفرنسا و بعد ذلك تربصا آخر بمدرسة الحرب في جمهورية ألمانيا الفدرالية بين 1980 و 1982 ولدى عودته من ألمانيا، عين بيويا قائدا للفيلق المدرع لغيتيغا وأصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الواحد (أوبرونا).

وفي سنة 1984 عين ضابطا في قيادة الأركان مكلف بالتدريب قبل أن يعين سنة 1987 على رأس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي وضعت حدا لنظام الجمهورية الثانية و مهد الطريق لإعداد برنامج واسع للتقويم الوطني (ترقية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وتهذيب تسيير الشؤون العمومية والتنمية الاقتصادية

للبلاد).

وبعد الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد، عاد الرئيس بيويا على رأس الدولة في 25 جويلية 1996.

جمهورية الكاميرون

الموقع الجغرافي : بلد من إفريقيا الوسطى يقع على ساحل المحيط الأطلسي
وللكامرون حدود مع التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى
وغينيا الاستوائية و الغابون ونيجيريا .

رئيس الدولة : بول بيا

المساحة : 475000 كلم²

السكان : 14 مليون نسمة

العاصمة : ياوندى

المدن الرئيسية : دوالا /مروا/ غار / بافوسام

العملة : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية/ الانجليزية.

الديانة : الانيمية /الإسلام/ المسيحية

نبذة تاريخية : كانت تحت الحماية الألمانية من 1884 إلى 1916 أصبحت عام

1916 تحت وصايتين بريطانية غربا وفرنسية شرقا واستقلت عام

1960 تحت اسم الجمهورية الفيدرالية ثم الجمهورية المتحدة عام

1972 أصبحت تسمى بجمهورية الكامرون عام 1983 و في عام

1982 استقال رئيسها الأول احمدو احجو لصالح رئيس الوزراء

بول بيا الذي أعيد انتخابه خلال الانتخابات الرئاسية التعددية

الأولى عام 1992. وضع دستور جديد عام 1996 يقوم على

نظام شبه رئاسي وبرلمان ذي غرفتين .

النظام السياسي : نظام رئاسي و كانت المراجعة الأخيرة للدستور يوم 18

جانفي 1996 و قد أدخلت تعديلات تأسيسية و وظيفية أفرزتها

العودة إلى التعددية . يتكفل المجلس الوطني بالسلطة التشريعية .

الحزب الحاكم : التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني . وفي إطار الانفتاح

يشغل حزبان من المعارضة وهما الاتحاد الوطني من أجل

الديمقراطية والتقدم واتحاد الشعب الكاميروني مناصب في

الحكومة.

أهم أحزاب المعارضة: الجبهة الاجتماعية الديمقراطية وجبهة الاتحاد

الديمقراطي الكاميروني والحركة من أجل الدفاع عن الجمهورية.

الاقتصاد : استعاد اقتصاد الكاميرون في السنوات الأخيرة النمو. ويزخر البلد

بموارد طبيعية مثل البترول و الغاز و البكسيت /خامس احتياطي

عالمي/ و الحديد و القصدير والمواد المتصدئة . وتمثل زراعات

التصدير في الكاكاو /المرتبة السابعة عالميا عام 1995/ و البن

/المرتبة 22 عالميا عام 1995/ و السكر و الموز و القطن

والخشب.

إجمالي الدخل الفردي : 700 دولار

الكاميرون عضو في عدد من المنظمات الدولية و الجهوية منها

منظمات الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة والكمونولث.

بول بيا:

من مواليد 13 فيفري 1933 في مفوميكا جنوب البلاد، زاول الرئيس الكاميروني بول بيا دراسته العليا في فرنسا حيث تحصل على شهادات في القانون العام والعلوم السياسية، وبعد عودته إلى الوطن، عين سنة 1970 وزير دولة وأميناً عاماً لرئاسة الجمهورية. في سنة 1975، أصبح عضواً في المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الوطني الكاميروني و وزيراً أولاً ثم نائب رئيس الاتحاد الوطني الكاميروني. وفي سنة 1982، بول بيا يخلف الرئيس المستقيل أحمد وإحيجو على رأس الدولة وهذا بموجب الدستور (شغور المنصب).

في سنة 1983، أنتخب رئيساً للاتحاد الوطني الكاميروني سنة قبل انتخابه رئيساً للجمهورية. في سنة 1985، أنتخب في الرئاسة الوطنية للتجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني. وأعيد انتخابه سنة 1988 في منصب رئيس الجمهورية ثم في سنتي 1992 و 1997 .

جمهورية أنغولا

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية أنغولا جنوب غرب القارة الإفريقية تحدها زامبيا شرقا و الزائير شمالا و ناميبيا جنوبا.

رئيس الدولة : خوسي ادواردو دوس سانتوس

المساحة : 1 548 847 كلم²

عدد السكان : 10 548 847 نسمة

العاصمة : لواندا

المدن الرئيسية : هوانبو/ بنغويلا/ ملانجي

العملة : كوانزا

اللغات : البرتغالية/ كيمبوندو/ كيبانغو و غيرها

الديانة : الانمية / الكاثوليكية والبروتستانتية.

نبذة تاريخية : مستعمرة برتغالية سابقا أحرزت على استقلالها في 11 نوفمبر

1975 بعد مقاومة مسلحة انطلقت في عام 1961 . وصل

خوسي ادواردو دوس سانتوس إلى الحكم (arbitre) كرئيس

للجمهورية وللحركة الشعبية لتحرير انغولا سنة 1979 وذلك

خلفا للرئيس الراحل أغستينو نيتو. بدأت المفاوضات بين

الحكومة وحركة /يونيتا / الاتحاد الوطني من اجل التحرير

الكامل لانغولا في عام 1990 .

و بعد سنة من ذلك تم التوقيع على اتفاق سلام في البرتغال. في

عام 1992 نظمت انتخابات تشريعية فاز بها مترشحو الحركة الشعبية لتحرير انغولا. كما فاز خوسي ادواردو دوس سانتوس بالرئاسيات لكن جوناس سافيمبي رفض نتائج الاقتراع فاستؤنفت المفاوضات من جديد في لوزاكا عاصمة زامبيا سنة 1993.

وتم التوقيع على بروتوكول في شهر نوفمبر 1994 في لوزاكا بين الحكومة

و /اليونيتا/ تحت رعاية الأمم المتحدة . وتم تشكيل حكومة الوحدة والوفاق الوطني في أبريل 1997 .

النظام السياسي : نظام حكم رئاسي ذو مؤسسات سياسية ديمقراطية تعددية وقد تمت مراجعة الدستور الساري عدة مرات. و شكلت حكومة الوحدة والوفاق الوطني في أبريل 1997 . كما تم انتخاب مجلس وطني في 1992 .

الحزب الحاكم : الحركة الشعبية لتحرير انغولا

أهم أحزاب المعارضة : اليونيتا / الجبهة الوطنية لتحرير انغولا / .

الاقتصاد : تزخر أراضي انغولا بثروة بترولية معتبرة و مناجم الماس ومعادن الحديد و الفوسفات و البوكسيت و اليورانيوم و الذهب وموارد مائية هامة.

إجمالي الدخل الوطني الفردي : 270 دولار أمريكي.

انغولا عضو في كل من منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة ومجموعة إفريقيا والكرايب و المحيط الهادي /و المنظمة

الأممية للزراعة و التغذية

والبنك الدولي لإعادة البناء و التنمية و الصليب الأحمر الدولي و
المنظمة العالمية للشغل و صندوق النقد الدولي و الصندوق الدولي
للتنمية الفلاحية

ومنظمة الشرطة الدولية /انتربول/ و اليونسكو و المنظمة العالمية
للصحة

و غيرها ومجموعة الـ77 و اللجنة الأولمبية الدولية و غيرها.

خوسي ايدواردو دوس سانتوس

من مواليد سنة 1942 في لواندا وحائز على شهادة مهندس في
البترول، كما أحرز على تخصص في الإشارة العسكرية بعد متابعة
دراسات في باكو في الاتحاد السوفيتي، وبدأ مشواره السياسي سنة
1961 حيث التحق بالحركة الشعبية من اجل تحرير أنغولا
وانتخب عضوا في اللجنة المركزية للحركة سنة 1974 .
كما شغل منصب منسق العلاقات الخارجية لحكومة الائتلاف
سنة 1975 .

وتقلد منصب وزير الشؤون الخارجية لحكومة الحركة الشعبية
لتحرير أنغولا، وأصبح سنة 1977، نائبا للوزير الأول ووزيرا
للتخطيط.

بعد وفاة رئيس الدولة و رئيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا
اغوستينو نيتو، عين السيد دوس سانتوس على رأس الدولة خلفا

له وانتخب في الدور الثاني على رأس الجمهورية في شهر أكتوبر
1992 .

جمهورية جنوب إفريقيا

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة الإفريقية وهي تطل على كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهندي تحدها شمالا نامبيا وبوتسوانا وزمبابوى ومن الشمال الشرقي الموزمبيق وشرقا سوازيلاند ومن الجنوب الشرقي مملكة اللوزوتو.

رئيس الدولة : تابو مبيكى

المساحة : 1223201 كلم²

عدد السكان : 343 مليون نسمة /1997/

العاصمة : بريتوريا /العاصمة الإدارية/ مدينة الكاب /العاصمة التشريعية/ بلوم فونتان /العاصمة القضائية/ .

المدن الرئيسية : جوهانسبورغ / دربان / بورت اليزابيث / ايست لندن / العملة : الراند .

اللغات الرسمية : الإنجليزية / الافريقانية .

الديانة : المسيحية / الإسلام / والهندوسية

نبذة تاريخية : مستعمرة بريطانية من 1910 إلى 1961 بعد أن استعمرها

الهولنديون في القرن السادس عشر. خاضت نضالا مستميتا ضد

الابارتايد من 1960 إلى 1991 تاريخ إطلاق سراح الزعيم

نيلسون مانديلا بعد أن قضى 27 سنة في السجن وفي نفس

السنة أعطيت الشرعية لحزبه / المؤتمر الوطني الإفريقي/ وأعلن
عن نهاية نظام الاباتيد . وفي أبريل 1994 فاز حزب مانديلا
في أول انتخابات تشريعية متعددة الأجناس حيث أصبح مانديلا
رئيسا.

النظام السياسي : نظام الحكم (arbitre) رئاسي. منذ عام 1994 تزودت
البلاد ببرلمان متعدد الأجناس /دستور 1996/ .

الحزب الحاكم : المؤتمر الوطني الإفريقي .

أهم أحزاب المعارضة : الحزب الديمقراطي والمؤتمر الإفريقي وجبهة الحرية .
الاقتصاد : يعتمد على الموارد المنجمية كالذهب /أول منتج في العالم/ الماس
الحديد الفولاذ واليورانيوم . في عام 1992 كانت جنوب إفريقيا
تحتل المرتبة السابعة في العالم في تصدير المنتجات الزراعية. أما في
الميدان السياحي فقد احتلت جنوب إفريقيا المرتبة السادسة
والعشرين من بين الدول المستقطبة للسواح سنة 1997 .
إجمالي الدخل الفردي : 5400 دولار .

جمهورية جنوب إفريقيا عضوة في كل من منظمة الوحدة الإفريقية
ومنظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الكومنويلث
والمنظمة العالمية للتجارة وجمعية تنمية دول إفريقيا الجنوبية
والسوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا .

ثابو مفيولوا مبيكي

ولد الرئيس ثابو مفيولوا مبيكي يوم 18 جوان 1942 في جنوب
إفريقيا، بعد

طرده من المدرسة سنة 1959 عقب إضراب مدرسي ، زاول
دراسته كعصامي إلى غاية تحمله على شهادة ليسانس في العلوم
الاقتصادية سنة 1966 بجامعة سوساكس. ناضل في صفوف المؤتمر
الوطني الإفريقي منذ بداية الستينات. شارك سنة 1961 في تجنيد
الطلبة السود للتنديد بإقامة نظام التمييز العنصري، ومارس مهام
أمين لجمعية الطلبة الآفارقة. سنة بعد ذلك، غادر جنوب إفريقيا.
وعين بين 1967 و 1970 في مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي في
لندن.

وعين مساعد أمين مجلس الثورة في لوزاكا ومثل المؤتمر الوطني
الإفريقي في بريطانيا وبوتسوانا وسوازيلندا ونيحيريا و زامبيا.
في سنة 1975، أنتخب في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني
الإفريقي، وبعد ثلاث سنوات، عين أمينا للشؤون السياسية في
مكتب رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي . وشغل بين 1984 و 1989،
منصب رئيس قسم الإعلام للمؤتمر الوطني الإفريقي. كما شارك
السيد تابو مبيكي الذي كان من بين أعضاء وفد المؤتمر الوطني
الإفريقي الذي شرع آنذاك مع الحكومة في محادثات تحضيرية
لمفاوضات بريتوريا التي توجت باتفاقات " غروت شور".
كما شارك في كافة المفاوضات التي سبقت المصادقة على
"الدستور الانتقالي".

وفي سنة 1994 عين نائبا لرئيس الجمهورية و في سنة 1997

أنتخب رئيسا للمؤتمر الوطني الإفريقي الذي رشحه للانتخابات
الرئاسية التي نظمت في شهر جوان الماضي والتي فاز بها.

جمهورية كونغو الديمقراطية

الموقع الجغرافي : جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد من إفريقيا الوسطى تحدها
جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان شمالا وأوغندا و رواندا
و بوروندي و تنزانيا شرقا و كونغو غربا و زامبيا و أنغولا
جنوبا.

رئيس الدولة : لوران ديزيري كابيلا

المساحة : 2349409 كلم²

السكان : 46498539 مليون نسمة / 1996

العاصمة : كينشاسا

المدن الرئيسية : لومباشي / كيسنغاني / كنانغا / غوما / بكافو ومبوجي.

العملة : الفرنك الكونغولي / 1 دولار يساوي 3 ف ك /

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الأغلبية مسيحية

نبذة تاريخية : كانت مستعمرة بلجيكية تحت اسم الكونغو منذ سنة 1908

ونالت استقلالها يوم 3 جوان 1960 برئاسة الرئيس باتريس

لومبا الذي اغتيل يوم 17 جانفي 1961 . و بعد عزل الرئيس

كازافوبو عام 1965 تولى منصب رئيس الجمهورية الجنرال

موبوتو. وقد أدخلت التعددية في البلاد عام 1970 و تم تبني

دستور جديد .

وغادر المارشال مботو كنشاسا في شهر أبريل 1997 فاسحا
المجال للرئيس لوران ديزيري كابيلا الذي وصل إلى كنشاسا
يوم 20 أبريل 1997 وأدى اليمين يوم 29 من نفس الشهر. وقد
وضع الرئيس كابيلا حدا لى حضور عسكري في جمهورية
الكونغو الديمقراطية.

النظام السياسي : نظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس بكل السلطات التنفيذية
والتشريعية والعسكرية.

الحزب الحاكم : تحالف القوات الديمقراطية من أجل تحرير كونغو زاير.
أهم أحزاب المعارضة : الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي
والحزب اللومبي الموحد و قوات التحديد للاتحاد و للتضامن
وقوات المستقبل و الحزب الديمقراطي الاجتماعي المسيحي.
الاقتصاد : يمثل النحاس و الزنك و الكوبالت و الذهب الخام و الماس والبترو
و البن والكافور الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.
جمهورية الكونغو الديمقراطية عضو في العديد من المنظمات
الدولية و الجهوية منها منظمتا الوحدة الإفريقية و الأمم
المتحدة.

لوران ديزيري كابيلا

ولد كابيلا في 27 نوفمبر 1939 في موبا (كونغو)، و انتقل إلى
باريس في 1950 لمزاولة دراسات في الفلسفة. و بعد ذلك بعشر
سنوات اصبح مسؤولا جهويا على "بالوباكات" , و هي جمعية

"البالوبا" في كاتنغا.

وبعد دراسات في ألمانيا الشرقية درس في جامعة بلغراد. في 1962 أصبح رئيس ديوان وزير الإعلام في حكومة شمال كاتنغا. وبعد مضي سنة اختار المنفى في برازافيل حيث أسس مع الموالين لباتريس لومامبا المجلس الوطني للتحرير. وعين نائبا لرئيس المجلس الوطني للتحرير مكلفا بالعلاقات الدولية والتجارة الخارجية في الحكومة التي ترأسها "سوميالوت".

وبصفته رئيس ديوان وزير الإعلام التقى في 1964 بالثوري تشي غيفارا في القاهرة و تولى قيادة الفرع الشرقي للجيش الشعبي للتحرير قبل أن يصبح بعد سنة مسؤولا عسكريا عن مناطق الكيفو و كاتنغا. وفي 1967، انشأ حزب الثورة الشعبية وفرعها العسكري المسمى القوات الشعبية المسلحة. في 1996 تم إنشاء تحالف

قوات التحرير الديمقراطية في ليمبرا. ونصب نفسه رئيسا و قائدا لجيش تحرير الكونغو. و بعد سقوط موبوتو في 1997 أصبح رئيسا للدولة و رئيسا لجمهورية الكونغو (الزاير سابقا) ورئيسا للحكومة و قائدا أعلى للقوات المسلحة الانغولية ووزيرا للدفاع الوطني.

دولة ارتيريا

الموقع الجغرافي : تمتد إريتريا على ساحل البحر الأحمر وتقع بين السودان وإثيوبيا وجيبوتي .

رئيس الدولة : اسياىس افوركى

المساحة : 124 300 كلم²

عدد السكان : 3ر28 مليون نسمة

العاصمة : أسمرة

المدن الرئيسية : ماساوا / أصاب / كرين / ماندافرا.

العملة النقدية : ناكفا

اللغات : ثلاث لغات رسمية هي تيغريا و العربية والإنجليزية .

الديانة : الكنيسة القبطية والإسلام.

نبذة تاريخية :

ما بين 1889 و 1941 كانت مستعمرة إيطالية ثم أصبحت تحت إدارة بريطانيا من 1941 إلى 1952 و ضمت إريتريا في اتحاد مع إثيوبيا بقرار أممي واندلعت حرب التحرير عام 1961 . وأنشئت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في عام 1972 أعلن استقلال إريتريا يوم 27 مايو 1993 بعد نجاح الاستفتاء الذي جرى من 23 إلى 25 من نفس الشهر .

وعين يوم 24 مايو 1993 السيد أسياىس افوركى رئيسا للدولة

وتحول حزب الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة سنة عام 1994 .
النظام السياسي : نظام رئاسي كما يحدده دستور 1997 . السلطة التشريعية يمارسها المجلس الوطني الانتقالي.
الحزب الحاكم : الجبهة من أجل الديمقراطية والعدالة .
أحزاب المعارضة : لاوجود لمعارضة قانونية لكن هناك معارضة إسلامية مسلحة .
الاقتصاد : يعتمد الاقتصاد الإريتري على الزراعة وتربية المواشي والصيد والنفط . وقد بلغت قيمة الصادرات 158 مليون دولار عام 1997.
إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد : 150 دولار أمريكي.
دولة إريتريا عضو في منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة .

اساياس افويركي

من مواليد 2 فيفري 1945 في اسمرا في إريتريا، تخرى الرئيس اساياس افويركي عن دراسته في الهندسة في أديس أبابا سنة 1966 ليلتحق بجبهة تحرير إريتريا حيث تقلد عدة مناصب سامية ضمنه.
في سنة 1987، عين أمينا عاما للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وأصبح أمينا عاما للحكومة المؤقتة لإريتريا سنة 1991 قبل أن يصبح سبتين من بعد الرئيس الأول لدولة إريتريا.
وفي سنة 1994، خلفت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بتشكيلة

سياسية جديدة هي الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة
التي عين السيد اساياس أمينا عاما لها.

جمهورية إثيوبيا الاتحادية

الموقع الجغرافي : تقع إثيوبيا أقصى قرن إفريقيا ولها حدود مشتركة مع السودان و كينيا والصومال وجيبوتي وإريتريا .

رئيس الدولة : نغاسو غيدادا

المساحة : 1104294 كلم²

عدد السكان : 58ر24 مليون نسمة /1996/.

العاصمة : أديس أبابا التي تحتضن مقر منظمة الوحدة الإفريقية.

المدن الرئيسية: دير داوا وغوندار ودسي .

العملة : البير.

اللغة الرسمية: الامهاريك كما تستعمل الإنجليزية والعربية

الديانة : حوالي نصف السكان من الكاثوليك الارثوذكس / 6% ثم

المسلمون /40 %

نبذة تاريخية :

تعتبر إثيوبيا من بين أحد مهود الإنسانية فقد أكدت البحوث أن أحد أقدم آثار الإنسان الحديث / لوسي/ الذي يعود إلى حوالي 3 ملايين سنة عثر عليه في سهل الاواش وفي عام 1527 قدم المسلمون إلى إثيوبيا بقيادة الأمير // غران دهارارا //فاستعان النجاشي بالبرتغاليين وبعدها استولت إيطاليا على ميناء اسار عام 1872 ثم ماساوا عام 1885 و أصبح هايلي سلاسي ملكا عام 1930 ثم

احتلت إيطاليا البلاد لمدة قصيرة / 41/1935 قبل عودة النجاشي إلى
أديس أبابا عام 1941 . لقد لعب النجاشي دورا رياديا في إنشاء
منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 وفي سنة 1974 تم عزل هايلي
سلاسي فتولت الحكم (arbitre) اللجنة العسكرية المؤقتة.
في مايو 1991 أنشأت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي التي
يترأسها مليس زناوى حكومة وطنية انتقالية . و انتهى النظام
الانتقالي بعد انتخاب الرئيس نغاسو غيدادا من طرف الجمعية
الفدرالية عام 1995 .
النظام السياسي : جمهورية فدرالية. ويقسم دستور 1994 الأراضي الإثيوبية
إلى 9 ولايات تتشكل على أساس عرقي . ونظريا لكل واحدة منها
الحق في تقرير مصيرها.
الحزب الحاكم : الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي.
أحزاب المعارضة : يضم البلاد أكثر من 60 حزبا .
الاقتصاد : موارد زراعية أساسا ويمثل البن ثلثي الموارد الموجهة للتصدير .
إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد : 100 دولار أمريكي.
إثيوبيا عضو في منظمات دولية وجهوية عديدة منها منظمة الوحدة
الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة .
نغاسو غيدادا

ولد سنة 1944 . درس التاريخ باديسا بابا ثم علم الأعراق و علم
النفس بألمانيا حيث كان معلما من 1978 إلى 1991
بفرانكفورت. عاد إلى إثيوبيا سنة 1991 حيث عين وزيرا للعمل ثم

للاتصال . في يوم 23 أوت 1995، وصل النظام الانتقالي إلى نهايته
بعد انتخاب السيد نيفاسو غيداد رئيسا للجمهورية من طرف
الجمعية الفدرالية. و في نفس اليوم، عين ميليس زيناوي، الوزير
الأول للحكومة الانتقالية منذ 1991، عين وزيرا أولا و رئيسا
للسلطة التنفيذية.

جمهورية كينيا

الموقع الجغرافي : كينيا بلد يقع في إفريقيا الشرقية تحده تنزانيا جنوبا وأوغندا
غربا و السودان وإثيوبيا شمالا والصومال من الشمال
الشرقي.

رئيس الدولة : دانيال أراب موى المساحة : تبلغ 582640 كلم²
عدد السكان : يبلغ 28ر3 مليون نسمة .

العاصمة : نايروبي

المدن الرئيسية : ممباسا / كيسومو/ ناكورو .

العملة النقدية : الشلنغ الكيني

اللغة الرسمية : الإنجليزية والسواحلية

الديانة : الأغلبية مسيحية

نبذة تاريخية : أدخلت تحت الحماية البريطانية عام 1895 ثم أدمجت كمستعمرة

للتاج البريطاني عام 1920 قبل أن تصبح كينيا جمهورية عام

1964 برئاسة جومو كينياوا الذي بقى رئيس لها إلى أن وافته

المنية في عام 1978 حيث خلفه في منصب الرئاسة نائبه دانيال

تورويتش أراب موى الذي أعيد انتخابه سنة 1997 لعهد

رئاسية رابعة وأخيرة. وكانت أول انتخابات تعددية في كينيا قد

جرت سنة 1992 .

النظام السياسي : نظام رئاسي حسب دستور 1963 .

الحزب الحاكم : الاتحاد الكيني الوطني الإفريقي .
أهم أحزاب المعارضة : الحزب الديمقراطي و الحزب الوطني للتقدم ومنتدى
إعادة بناء الديمقراطية في كينيا والحزب الاجتماعي الديمقراطي .
الاقتصاد : كينيا ثالث منتج عالمي لمادتي البن و الشاي أصبحت في سنة
1996 رابع منتج عالمي للأزهار . كما تعتمد على السياحة إذ
تمتلك محمية شاسعة للحيوانات وشواطئ استوائية خلابة تجلب
أعدادا كبيرة من السواح كل سنة.
الدخل القومي للفرد : يبلغ 330 دولار .
دانيال اراب موا:

ولد في شهر سبتمبر 1924 في ساشو بمنطقة بارينغو في
كينيا. أصبح دانيال أراب موا بعد دراسات زاولها بمدرسة افريكا
اينلاند ميشن- كابسابت في كينيا معلما بين 1945 و 1949 ثم
شغل منصب نائب مدير في ثانوية تامباش من 1950 إلى 1955،
كما كان عضوا في المجلس التشريعي في 1955 ثم رئيسا للاتحاد
الديمقراطي الإفريقي في كينيا من 1960 إلى 1964.
وفي سنة 1961 أصبح اراب موا أمين البرلمان للتربية و نائب
بارينغو سنة 1961 ثم وزير التربية بين 1962 و 1963 قبل أن
يحتل منصب وزير الحكومة المحلية بين 1963 و 1964. وأصبح
بعد ذلك وزيرا للداخلية من 1964 إلى 1967 قبل أن تسند له
مهام نائب رئيس و قائد شؤون الدولة في البرلمان ووزير
الداخلية.

ويغشل دانيال أراب موى منصب رئيس الجمهورية منذ 1978
وبين 1981 و 1983 ترأس منظمة الوحدة الإفريقية . وقد شارك
في عدة أعمال وساطة لإحلال السلم وخاصة في التشاد وانغولا
والموزمبيق والسودان وإثيوبيا والصومال.

جمهورية جيبوتي

الموقع الجغرافي : يحدّ جمهورية جيبوتي ارتيريا غربا و إثيوبيا جنوبا والصومال شرقا . وهي تحتلّ موقعا استراتيجيا على مدخل البحر الأحمر.

رئيس الدولة : إسماعيلي عمر غلاه

المساحة : 23000 كلم²

العاصمة : جيبوتي

المدن الرئيسية : تاجوراه

العملة النقدية : الفرنك الجيبوتي

اللغات : العربية والفرنسية

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت جيبوتي تحت الاحتلال الفرنسي وتحصلت على استقلالها عام 1977 وانتخب على حاج حسان غولاد ابتلون رئيسا. لم يترشح الرئيس غولاد للانتخابات الرئاسية التي نظمت يوم 4 سبتمبر 1999 مع بقاءه في رئاسة الحزب الحاكم وفاز مدير ديوانه السيد غيلي بمنصب رئيس الجمهورية .

النظام السياسي : نظام رئاسي وتمارس السلطة التشريعية الجمعية الشعبية الحزب الحاكم : التجمع الشعبي من أجل التقدم .

أحزاب المعارضة : الجبهة من أجل إعادة الوحدة و التقدم وهو حزب يشارك حاليا في الحكم (arbitre) في إطار التحالف مع حزب الرئيس السابق ابتيدون .

الاقتصاد : يعتمد اقتصادها على التجارة البحرية والسكك الحديدية / خط جيبوتي/ أديس أبابا / ومن مواردها الملح و الإسمنت والثروات البحرية.

إجمالي الدخل الفردي : / 150000 / فرنك جيبوتي.

جيبوتي عضو في //منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة والجامعة العربية و مجموعة الـ 77 و بلدان إفريقيا والكرايسب و المحيط الهادي و منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية و السوق المشتركة لدول إفريقيا الجنوبية والشرقية.

إسماعيل عمر غلاه:

ولد السيد غلاه في 27 نوفمبر 1947 بدير داوا في إثيوبيا وتابع دراساته الابتدائية بالحلف الفرنسي بدير داوا ما بين 1954 و 1960 ثم دراساته الثانوية بمدرسة شارل فوكو في جيبوتي ما بين 1960 و 1964 .

بدأ السيد غلاه مشواره المهني في سنة 1964 كموظف وكان يناضل في الجامعة الشعبية الإفريقية من أجل الاستقلال من 1975 إلى 1979 ثم أصبح عضوا للتجمع الشعبي من أجل التقدم في سنة 1979 . في سنة 1981 أصبح رئيسا للجنة المركزية للتجمع و للجنة الثقافية. سنة بعد ذلك، أصبح السيد

غلاه عضوا في مكتب التجمع قبل أن يشغل منصب نائب
رئيس ثالث لنفس التجمع. في أبريل 1999، كان مترشح
حلف التجمع و جبهة إعادة البناء و الوحدة و الديمقراطية في
الانتخابات الرئاسية التي فاز بها. و كان السيد غلاه إلى غاية
ذلك التاريخ مدير ديوان الرئيس أبتيدون.

جمهورية السنغال

الموقع الجغرافي : السنغال بلد من إفريقيا الغربية يحده شمالا موريتانيا وشرقا مالي وجنوبا غينيا وغينيا بيساو. وتوجد غامبيا محصورة داخل إقليم السنغال.

رئيس الدولة : عبدو ضيوف

المساحة : تبلغ 196712 كلم²

عدد السكان : 8ر3 ملايين نسمة

العاصمة : داكار

المدن الرئيسية : سان لويس / تياس / زيجينشور

العملة : الفرنك الافريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت السنغال مستعمرة فرنسية وتحصلت على استقلالها يوم

4 أبريل 1960 أقيمت التعددية عام 1974 و في عام 1981

اصبح عبدو ضيوف رئيسا للبلاد خلفا لليوبولد سیدار

سانغور وفي 24 ماي 1998 فاز الحزب الاشتراكي في

الانتخابات التشريعية وتم عقب ذلك انتخاب مجلس الشيوخ

في 20 جانفي 1999 .

النظام السياسي : نظام رئاسي منذ 1963 واصبح عبدو ضيوف رئيسا
للبلاد منذ 1988 أعيد انتخابه عام 1993 . السلطة التشريعية
يمارسها برلمان ذو غرفتين منذ جانفي 1999 وذلك بعد إنشاء
مجلس الشيوخ .

الحزب الحاكم : الحزب الاشتراكي

الاقتصاد : يعتمد الاقتصاد السنغالي على الزراعة أساسا ويمثل الفستق
والقطن والصيد البحري الموارد الأساسية للبلاد متبوعة
بالسياحة والفوسفات

واحتياطيات الذهب والغاز الطبيعي .

الدخل الفردي : يبلغ 600 دولار /1995/

السنغال عضو في منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة
ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

عبدو ضيوف

الرئيس عبدو ضيوف هو رئيس دولة السنغال منذ 1981 تاريخ
خلافته للرئيس المستقيل ليوبولد سيدار سنغور . الرئيس عبدو
ضيوف من مواليد 7 سبتمبر 1935 في لوغا شمال السنغال.
تحصل على شهادة ليسانس في القانون العام بعد مزاولة
دراسات بجامعة الحقوق في دكاكر ثم في فرنسا.
وعند عودته إلى السنغال، عين محافظ منطقة ثم مدير ديوان
وزير الشؤون الخارجية فامينا عاما للجمهورية سنة 1963، في
سنة 1968 ، عين وزيرا للتخطيط والصناعة، وبعد سنتين،

وزيرا أولا إلى غاية سنة 1981 حيث أصبح رئيسا خلفا لسنغور
الذي استقال قبل ستين من انتهاء عهده طبقا للدستور.
وقضى عهدة رئاسية لمدة سبع سنوات سنة 1993 كما شغل
السيد ضيوف منصب رئيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة
1992 ورئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

جمهورية الصومال الديمقراطية

الموقع الجغرافي : تقع الصومال أقصى في القرن الإفريقي ويحدها جيبوتي من الشمال الغربي و أثيوبيا من الغرب و كينيا من الجنوب الغربي.

المساحة : تبلغ 637657 كلم²

عدد السكان : يبلغ 10ر2 ملايين نسمة

العاصمة : موغاديشيو

المدن الرئيسية : كسمايو/ هرغيسا/ بربرا .

العملة : الشيلينغ الصومالي.

اللغات : الصومالية والعربية.

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : تتكون الصومال من /الصومالي لاند/ البريطانية القلعة وصوماليا

الإيطالية اللتان اتحدتا بمجرد الاستقلال . وفي عام 1950

وضعت الأمم المتحدة الصومال تحت وصاية إيطاليا لمدة 10

سنوات وفي يوم 1 جانفي 1960 صدر دستور جمهورية

الصومال المستقلة الذي وضعته الغرفة المنتخبة عام 1959 .

يسند دستور 1960 الحكم (arbitre) لرئيس الجمهورية .

وبعد استفتاء 1990 تمت المصادقة على دستور جديد. و في

عام 1991 انقسمت البلاد إلى عدة مناطق تسيرها فصائل

عسكرية. واصبح السيد حسين محمد عبيد رئيسا للصومال
عام 1996 خلفا لأبيه المتوفى .

النظام السياسي : انتخبت ندوة /صودير/ يوم 3 جانفي 1997 مجلسا رئاسيا
يتكون من 5 أعضاء . للصومال مجلس وطني يتشكل من 171
عضوا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات عن طريق التصويت
العام ومن ستة أعضاء معينين.

الأحزاب السياسية : المؤتمر الصومالي و الحركة الوطنية الصومالية ورابطة
الشبيبة الصومالية والحزب الاشتراكي الثوري الصومالي .
الاقتصاد : أغلب أراضي الصومال صحراوية ومواردها الأساسية هي تربية
المواشي والزراعة.

إجمالي الدخل الفردي : يبلغ 150 دولار / 1995 / .

جمهورية الصومال الديمقراطية عضو في منظمة الوحدة
الإفريقية والأمم المتحدة والجامعة العربية.

مملكة سوازيلاند

الموقع الجغرافي : تقع مملكة سوازيلاند في جنوب القارة الإفريقية وهي منحصرة بين دولة جنوب إفريقيا والموزمبيق.

حاكم الدولة : الملك مسواتي الثالث

المساحة : تبلغ 17363 كلم²

عدد السكان : يبلغ 780000 نسمة

العاصمة : العاصمة الإدارية /مبابان/ العاصمة التشريعية/لوبامبا/.

المدن الرئيسية : لا فتغ ولاريبي

العملة : ليلانغني

اللغات : الانجليزية والسوازية

الديانات : المسيحية/57 % وعقائد محلية

نبذة تاريخية:

في عام 1968 أصبحت سوازيلاند مملكة دستورية مستقلة وفي

سنة 1972 علق الملك سوهوزا العمل بالدستور وحل

الأحزاب السياسية أعلن عن /حالة/ الطوارئ. وفي عام 1982

مات الملك سوهوزا فخلفه الملك مسواتي الثالث الذي حل

البرلمان عام 1992 وأنشأ مجلسا عرائشا تقليديا سمي

بالليكوكو. وفي عام 1993 شرع في تطبيق الديمقراطية

أجريت انتخابات في شهر سبتمبر من عام 1998 .

النظام السياسي : حكم ملكي علق العمل بالدستور القلم عام 1973 أما
الدستور الجديد لسنة 1978 فلم يقدم رسميا للشعب .

أحزاب المعارضة : منعها دستور 1978 .

الاقتصاد :

تعد المياه المورد الطبيعي الوحيد للبلاد . و تتمثل أهم
الصادرات في السكر والعصائر المركزة غير الكحولية والقطن
أما الإنتاج الزراعي فيتمثل قصب السكر والحوامض والذرة
والأناناس .

الإنتاج القومي الخام : يبلغ 1440 مليون دولار /1997/

الدخل الفردي : يبلغ 3800 دولار

مملكة سوازيلاند عضو في منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة
الأمم المتحدة.

الملك مسواتي الثالث:

ولد يوم 19 أبريل عام 1968، زاول دراساته الابتدائية
والثانوية بسوازيلاند.

وتحصل على شهادة في العلوم السياسية والحقوق بعد أن تابع
دراسات عليا بإنجلترا، وهو ولي عهد الملك سوهوزا الذي
توفي عام 1982، وعين ولي العهد من طرف العائلة الملكية
عن عمر يناهز 14 سنة عام 1983. وترجع على العرش يوم 25
أبريل 1986. وتقاسم المسؤوليات الملكية مع الملكة الأم،
حارسة القيم التقليدية، وتقلد منصب رئيس دولة وتكفل

بالنشاطات التنفيذية، كما شغل منصب وزير الدفاع منذ
1987.

جمهورية تانزانيا المتحدة

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية تانزانيا في إفريقيا الشرقية تتشكل من طانجانيكا سابقا وجزر زنجبار وبامبا الواقعة في المحيط الهندي وتحدها شمالا كل أوغندا وكينيا وغربا البورندي ورواندا والجمهورية الكونغو الديمقراطية /الزايير سابقا/ وجنوبا الموزمبيق وملاوي وزامبيا.

رئيس الدولة : بن عيمين ويليام مكابا

المساحة : تبلغ 954090 كلم²

عدد السكان : يبلغ 29ر9 مليون نسمة /حسب إحصاء 1997/

العاصمة : دار السلام

المدن الرئيسية: موانزا /طابورا /مبيا/ طانغا/ زنجبار/ دودوما.

العملة : الشيلينغ التانزاني /1 دولار س 662 شيلينغ/

اللغات : السواحلية /لغة وطنية/ الإنجليزية /لغة ثانية/

الديانات : الإسلام المسيحية البوذية والانيمية.

نبهة تاريخية : في 9 ديسمبر 1961 استقلت طانغانيكا بعد أن كانت منذ 1916

تحت الانتداب والوصاية البريطانية. وفي عام 1962 انتخب

جوليوس نيريري رئيسا للجمهورية وفي 26 أبريل من سنة

1964 استقلت زانجبار لتشكل جمهورية تانزانيا المتحدة. وقد

عاشت البلاد حربا ضد أوغندا دامت من عام 198. إلى عام

1987 في سنة 1985 ترك /أب الأمة// نيريري مكانه للسيد
على حسن مويني. وتم إدخال التعددية الحزبية عام 1992 .
النظام السياسي : نظام الحكم (arbitre) رئاسي حسب دستور طانغانिका
الساري المفعول منذ عام 1961 والذي تمت مراجعته في 1962
و دستور زانجيبار القائم منذ عام 1963 والذي تمت مراجعته
في السنوات 1964 1979 و 1984 .
أما دستور /الوحدة/ بين طانغانیکا وزانجيبار فهو قائم منذ عام
1964 وتمت مراجعته في 1965 و 1977 و 1992 . وقد احتفظت
جزر زنجيبار وبامبا بإدارة مستقلة برئيس وحكومة خاصة بهما.
الحزب الحاكم : /شاماشا مباندوزي / الحزب الواحد سابقا هو حزب الثورة.
أهم أحزاب المعارضة: حزب /ان سي سي ار/ ماغيزي.
الاقتصاد : الموارد الطبيعية من ثروة مائية وايتان وفوسفات وفحم ونيكال
وغاز طبيعي وحديد وذهب وأحجار كريمة. وتتمثل الصادرات
في البن والقطن والسيزال والشاي والتبغ وجوز البلاذر.
الدخل الفردي : يبلغ 17. دولار /1996/
جمهورية تانزانيا عضو في عدة منظمات من بينها منظمة الوحدة
الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.
بن يمين وليام مكابا:

ولد بن يمين وليام مكابا في 12 نوفمبر 1938 بنداندا وزاول
دراسته في أوغاندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وتحصل
على ليسانس في الأدب واللسانيات وتابع برنامجا خاصا في

الدبلوماسية والعلاقات الدولية (1962-1963). وفي 1967
احتل منصب مدير جريدة "تاتزانيا ستاندرد نيوزبيير" وكلف
بإصدار يومية "ديلي" و "ساندي نيوز". وفي 1974 أصبح
مكلف بالإعلام لدى الرئيس نيريري قبل أن يعين سفيرا
لتانزانيا في نيجيريا في 1976 . وبين 1970 و 1977 كان مكابا
عضو في برلمان مجموعة دول شرق إفريقيا، وبين 1977 و 1980
احتل منصب وزير الشؤون الخارجية. أنتخب نائبا وأصبح
وزيرا للإعلام والبرث الإذاعي في 1980، وقد عين سفيرا في
كندا والولايات المتحدة على التوالي (1982-1983). واحتل
مكابا من جديد منصب وزير الخارجية من 1984 إلى 1990،
وأنتخب نائبا للمرة الثالثة في 1990 و من جديد وزيرا للإعلام
والبرث الإذاعي إلى غاية ماي 1992 وهو التاريخ الذي عين فيه
وزيرا للتربية العالية والعلوم والتكنولوجيا. أنتخب بن ممين وليام
مكابا رئيسا للجمهورية في 22 نوفمبر 1995 لمدة خمس
سنوات.

جمهورية تشاد

الموقع الجغرافي : تحد جمهورية التشاد من الشمال ليبيا ومن الجنوب جمهورية إفريقيا الوسطى ومن الغرب النيجر ونيجيريا والكاميرون ومن الشرق السودان.

رئيس الدولة : إدريس ديبي.

المساحة : تبلغ 1284 ألف كلم² .

عدد السكان : يبلغ 6932 مليون نسمة.

العاصمة : نجامينا.

المدن الرئيسية : بنغور و صرح و عبش و موندو و دوبا.

العملة : الفرنك الإفريقي.

اللغات الرسمية : الفرنسية والعربية.

الديانات : الإسلام /44 بالمائة/ و المسيحية /33 بالمائة/ والباقي الأنيمية.

نبذة تاريخية : مستعمرة فرنسية قدّمت استقلالها يوم 11 أوت 1960 و كان

فرانسوا تومبالباي أول رئيس لجمهورية وفي سنة 1973 احتلت

التشاد من طرف ليبيا و في سنة 1989 تم التوقيع في الجزائر على

اتفاق سلام بين التشاد و ليبيا و عبر الطرفان عن إرادتهما في

عرض خلافهما الحدودي على محكمة العدل الدولية (cour

de justice internationale . وفي 3 جويلية 1994 قررت

محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale)

ضم شريط أوزو إلى التشاد. وفي 3 جويلية 1996 تم انتخاب
رئيس الجمهورية إدريس دي بينما أجريت الانتخابات
التشريعية في جانفي 1997 قبل تنصيب المجلس الشعبي الجديد
في 4 أبريل من نفس السنة.

النظام السياسي : نظام رئاسي. وتمت المصادقة على الدستور عن طريق
الاستفتاء يوم 31 مارس 1996 ويقوم بالمهمة التشريعية مجلس
وطني تعددي.

الحزب الحاكم : الحركة الوطنية للإنقاذ.

أحزاب المعارضة : الاتحاد من أجل الجمهورية و الديمقراطية والاتحاد الوطني
من أجل التنمية والتجديد والاتحاد من أجل الديمقراطية
والجمهورية والتجمع من أجل الديمقراطية والتقدم والحزب من
أجل الحريات والتنمية والتحالف الوطني من أجل الديمقراطية.
الاقتصاد : تزخر بموارد الطبيعية مثل الصمغ العربي وتعد من أهم مصدريه في
العالم بـ 3500 طن سنويا. كما تنتج القطن والسكر وعدد من
المعادن مثل الذهب والفضة و البلاتين والحديد والتيتان والمنغنيز
والتنغستين. كما يقدر احتياطيها من النفط بـ 900 مليون
برميل تقع في منطقة دوبا جنوب البلاد.

الدخل الفردي : يبلغ 240 دولار /1997/.

التشاد عضو في منظمتي الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة.

إدريس دي:

ولد عام 1952 في بردوبا بالتشاد. سجل إدريس دي في

المدرسة الفرنسية في فادا ليواصل دراساته في الثانويتين الفرنسية
العربية في ايشي و جاك مودينا لبونغور. وهو متحصل على
شهادة البكالوريا في العلوم, تلقى تكوينا عسكريا بمدرسة
الضباط العاملين لنجامينا (دفعة 1976/1975) ليدخل بعد ذلك
إلى معهد صناعة الطيران اموري لا غرانج لهازبورك (فرنسا).
واصبح طيارا. تحصل على رتبة عقيد وتابع من 1986 إلى 1987
دراسات بالمدرسة العليا للحرب لمختلف الأسلحة في فرنسا.
وفي عام 1987 يعين مستشارا لدى رئاسة الجمهورية مكلف
بالدفاع والأمن وفي الوقت ذاته محافظا مكلفا بالأسلحة. وفر
إلى السودان على اثر خلاف مع رئيس الدولة، السيد حسان
حبري. وعين العقيد إدريس دبي الذي كان رئيس الحركة
الوطنية للإنقاذ منذ إنشائها في مارس 1990 لرئاسة مجلس
الدولة فور انتصار القوات الوطنية يوم
4 ديسمبر 1990 . كما رقي إدريس دبي إلى رتبة جنرال يوم
21 فيفري 1995 و انتخب رئيسا للجمهورية يوم 3 جويلية
1996 .

جمهورية الطوغو

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية الطوغو في إفريقيا الغربية وتحدها شمالا بوركينا

فاسو و غربا غانا و شرقا البنين.

رئيس الدولة : الجنرال غناسنغي اياما

المساحة : تبلغ 56785 كلم²

عدد السكان : يبلغ 4ر138 مليون نسمة

العاصمة : لومي

المدن الرئيسية: سو كودي و كباليم و كارة و اتاكبامي

العملة : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الانغية / 50% المسيحية / 35% الإسلام / 15%

نبذة تاريخية : انطلقا من عام 1894 أصبحت محمية ألمانية ثم احتلها الفرنسيون

والإنجليز في بداية القرن العشرين قبل أن تقع تحت الانتداب

الفرنسي فيما بعد إلى أن استقلت يوم 27 أبريل 1960 . في عام

1967 تولى اياما رئاسة الدولة وعين من جديد في نفس

المنصب سنة 1972 . وفي سنة 1979 أعيد انتخابه رئيسا في

نفس الوقت الذي أعيد فيه انتخاب نواب الجمعية الوطنية.

النظام السياسي : حكم رئاسي وتم تبني الدستور في عام 1992 وتتكون

السلطة التشريعية من غرفة واحدة.

الحزب الحاكم : تجمع الشعب الطوغولي.

أحزاب المعارضة الرئيسية : اتحاد القوى من اجل التغيير غير ممثل في الجمعية

لجنة النشاط من اجل التحديد والاتحاد الطوغولي من اجل

الديمقراطية.

الاقتصاد : تزخر الطوغو بعدة موارد طبيعية مثل الفوسفات الملح والرخام

والقطن و الفول والكاكاو والبن. وتصدر الفوسفات والحرير

الخياط القطنية والبن والفول و الكاكاو.

الدخل الفردي : يبلغ 400 دولار /1998/ الطوغو عضو في عدة منظمات

دولية وإقليمية من بينها منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة

والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ناسيغي اياديما:

ولد في عام 1936 في بيا بالطوغو وزاول دراساته الابتدائية

والثانوية في بيا وبيريا لينضم في سن التاسعة عشر إلى الجيش

الفرنسي. وعاد اياديما إلى الطوغو يوم 13 جانفي 1963 وتمت

ترقيته ملازما أولا ثم عقيدا. كما عين قائدا للمشاة عام 1964

ليصبح بعد سنة قائدا للأركان برتبة عقيد. انتخب ناسيغي

اياديما عام 1972 رئيسا للجمهورية قبل أن يعيد انتخابه على

التوالي عام 1986 و 1993 و 1998.

جمهورية رواندا

الموقع الجغرافي : رواندا بلد يقع في إفريقيا الشرقية يحده أوغاندا شمالا
وجمهورية الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا) غربا وبوروندي
جنوبا وتزانيا شرقا.

رئيس الدولة : القس بيزي مونغو

المساحة : تبلغ 26340 كلم²

عدد السكان : يبلغ 7 ملايين نسمة

العاصمة : كيغالي

المدن الرئيسية : بوتاري وجيزاني

العملة : الفرنك الروندي

اللغات : الكينيارواندة و الفرنسية .

التاريخ : كانت محمية ألمانية من عام 1886 إلى غاية 1916 قبل أن تضعها
عصبة الأمم (société des natios) تحت الوصاية البلجيكية إلى
غاية الأول من جويلية 1962 تاريخ استقلالها.

وقد عين غريغوار كاياندا كأول رئيس للجمهورية. و في عام
1978 تولى الجنرال جوفينال هايا ريمانا الحكم (arbitre) و أعيد
انتخابه في 1983 و 1988 . وعاشت البلاد العديد من الخلافات
الداخلية قبل أن يتم التوقيع على اتفاق السلام //لاروشا// في الرابع
من أوت 1993 .

في يوم 19 فيفري 1994 عين القس بيزي مونغو رئيسا للجمهورية وشكلت حكومة وحدة وطنية .

النظام السياسي : نظام رئاسي حسب دستور عام 1991 وحكومة وحدة وطنية تتكون من خمس تشكيلات سياسية ومجلس انتقالي .

الأحزاب المشاركة في الحكم (arbitre) : الجبهة الوطنية الرواندية والحركة الديمقراطية الجمهورية و الحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب الليبرالي و الحزب الديمقراطي المسيحي.

الاقتصاد : تعد جمهورية رواندا بلدا زراعيا بالدرجة الأولى و تشكل صادراته من البن (2ر45 مليون دولار في عام 1997) و الشاي (7ر20 مليون دولار عام 1997) و الجلود (6ر4 مليون دولار) و حجر القصدير (7ر3 مليون دولار في 1997). الناتج القومي الإجمالي الخام : يبلغ 1659 مليون دولار /1997/

الدخل الفردي : يبلغ 180 دولار /1995/ .

رواندا عضو في منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى .

الرئيس القس بيزي مونغو:

ولد القس بيزي مونغو سنة 1950 بـ كراغو (رواندا) وزاول دراساته الابتدائية والثانية بـ جيسيني برواندا وأدى دراساته الجامعية بكل من لارواندال وستراسبورغ وغرونوبل بفرنسا (علم النفس - علوم سياسية والمحاسبة).

واصبح الرئيس الرواندي الذي كان إطارا في شركة النقل وبنك

رواندا، مديرا عاما للشركة الرواندية للمياه والكهرباء (اليكترو
غاز) ليصبح بعدها عضوا في اللجنة التنفيذية للجبهة الوطنية
الرواندية من 1990 إلى 1994 . واعتلى القس بيزي مونغو رئاسة
الجمهورية في جويلية 1994 وهو أيضا نائب رئيس الجبهة الوطنية
الرواندية منذ 1998 .

جمهورية السودان

الموقع الجغرافي : السودان بلد يعبرها نهر النيل تطل على البحر الأحمر في شمال الشرقي لها حدود مشتركة مع تسعة دول هي مصر شمالا وليبيا والتشاد غربا اريتيريا وإثيوبيا شرقا وكينيا وأوغندا والزائير ودولة وسط إفريقيا من الجنوب.

رئيس الدولة : الفريق عمر البشير

المساحة : تبلغ 2505813 كلم² /أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة/

عدد السكان : يبلغ 27ر9 مليون نسمة / 1997/

العاصمة : الخرطوم

المدن الرئيسية : أم درمان/الخرطوم /بحري/بورسودان/عطبرة/الأبيض

العملة : الجنيه

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت السودان محمية إنجليزية / مصرية منذ عام 1899 إلى أن نالت استقلالها في عام 1956 بعد حكم جعفر النميري الذي دام من 1965 إلى 1985 عرفت البلاد حكما برلمانيا في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989 . في 1985 وضع دستور لكنه علق في عام 1989 وفي عام 1996 ثبتت الانتخابات العامة الجنرال البشير في منصب الرئاسة.

النظام السياسي : نظام حكم فيدرالى . برلمان .

الحزب الحاكم : المؤتمر الوطني / وهو المنظمة الوحيدة المسموح لها بالنشاط
الأحزاب الأخرى : الجبهة الوطنية الإسلامية والتحالف الديمقراطي الوطني
والجبهة الموحدة للمعارضة.

الاقتصاد : يعتبر الصمغ من بين أهم موارد البلاد / فهو أول منتج عالمي لهذه
المادة/ وتمثل الصادرات الأخرى في القطن والصورغو.

الدخل الفردي : يبلغ 380 دولار /1995/ .

السودان عضو في منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم
المتحدة والجامعة العربية.

الرئيس عمر حسن أحمد البشير:

ولد أحمد البشير يوم 14 جانفي 1944 في مقاطعة شاندي
بالسودان وتخرج من مدرسة الإدارة للسودان. هو حامل
لشهادة ماجستير في العلوم العسكرية بالسودان وماليزيا كما
تابع دراسات عليا في أكاديمية ناصر العسكرية بمصر. التحق في
سن مبكر بصفوف الجيش وأصبح قائدا للناحية العسكرية
الغربية وللقوات الجوية قبل أن يشغل منصب عميد المشاة.
ساهم في تأسيس مجلس قيادة سمي مجلس "ثورة الإنقاذ الوطني".
أصبح رئيسا للدولة سنة 1989 بعد الإطاحة بالحكم (arbitre)
المدني ثم نظم في 1993 انتخابات رئاسية مسبقة فاز بها وشغل
منصب وزير الدفاع. حوّل عمر حسن أحمد البشير النظام
البرلماني إلى نظام رئاسي وأصدر قوانين حول التعددية الحزبية

والتناوب على السلطة. كما يشغل منصب رئيس المؤتمر الوطني،
الحزب الحاكم.

الملحق الثاني

وثائق تقسيم الأراضي الصومالية
بين الدول الأوروبية
الاستعمارية وأثيوبيا

الاتفاقية الموقعة بين الصوماليين والحكومة البريطانية

(1884م - 1885م)

نحن الموقعين أدناه- القبائل الصومالية- نرغب في إبرام اتفاقية مع الحكومة البريطانية للمحافظة على استقلالنا وحفظ النظام وكل الأشياء الحسنة ولذلك اتفقنا على الآتي:

الفقرة الأولى: نتعهد- أسماء القبائل- بأننا لن نسلم ولن نبيع أو نعطي أي أرض لأية دولة أخرى غير الحكومة البريطانية، ولا يمكن التصرف في أي جزء من الأراضي التي تقع في حوزة الحكومة البريطانية الآن.

الفقرة الثانية: يسمح لجميع السفن التي تحمل العلم البريطاني بالرسو والاتجار في الموانئ الواقعة في أيدي القبائل المتعاقدة.

الفقرة الثالثة: توفر الحماية والأمن لجميع الرعايا البريطانيين المقيمين أو الذين يزورون مناطق القبائل الصومالية المتعاقدة، كما توفر لهم حرية السفر بمساعدة زعماء القبائل المذكورة.

الفقرة الرابعة: ممنع تماما تجارة الرقيق، ولبواخر الملكية البريطانية الحق في طلب تسليم الرقيق واستخدام القوة إذا تطلب الموقف في البر والبحر.

الفقرة الخامسة: للحكومة البريطانية الحق في تعيين وكيل أو وكيلين لها في الأراضي الخاضعة للقبائل المتعاقدة، ولهؤلاء الحق في أن يعاملوا باحترام ويتمتعوا بالحماية حسبما تراه الحكومة البريطانية.

تم التوقيع من جانب ممثل الحكومة البريطانية ورؤساء القبائل والشهود.

ملحق للمعاهدة بين بريطانيا وزعماء قبائل الصومال موقع في سنة 1886م

اتفقت الحكومة البريطانية وزعماء القبائل الموقعون أدناه
على رغبتهم في تقوية علاقات الصداقة والأمن بينهم وقد عينت
الحكومة البريطانية الميجور هنتر وكيلا سياسيا لها في ساحل الصومال
لتوقيع اتفاق بهذا الغرض، ومن ثم اتفق الميجور هنتر مع زعماء
القبائل الموقعين على الآتي:

الفقرة الأولى: تتعهد الحكومة البريطانية - استجابة لرغبة زعماء القبائل
الموقعين - بأن تحمي الأراضي التي تقع تحت حكمهم وتقوم بنفسها بواجبات
الحماية.

الفقرة الثانية: يتعهد زعماء القبائل الموقعون ألا يبرموا أي اتفاق كان مع أية
دولة أجنبية بدون معرفة وموافقة الحكومة البريطانية.

الفقرة الثالثة: تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول ابتداء من أول فبراير سنة
1886م.

اتفاق الحماية البريطانية على

منطقة الأوغادين

في سبتمبر سنة 1896م

وقّع أحمد مورجان زعيم منطقة الأوغادين الصومالية اتفاقاً وضع المنطقة تحت الحماية البريطانية ونصّ على الآتي:

أولاً: أنا الموقع أدناه أحمد مورجان زعيم أوغادين الصومالية، أضع نفسي وشعي وأرضي تحت حماية الحكومة البريطانية. وأتعهد أنني وخلفائي وشعي لن نسلم أي جزء من الأراضي التابعة لنا لأية قوة أجنبية أخرى، ولن نوقع أي اتفاق آخر بدون علم الحكومة البريطانية.

ثانياً: أتعهد بأن أية علاقات تجارية مع الغير لن تتم بدون موافقة وكيل الحكومة البريطانية. وسيقوم الوكيل بحل المشاكل الناتجة عن المعاملات التجارية. وسوف أعمل وفقاً لنصائحه فيما يتعلق بمثل هذه الأمور.

التوقيع باللغة العربية

أحمد مورجان

أسماء الشهود

معاهدة الصداقة والحماية بين

فرنسا وزعماء قبائل

الصومال الفرنسي في مارس سنة 1885 م

أبرمت المعاهدة بين م. ليجاردي حاكم منطقة (أبخ) ممثلاً للحكومة الفرنسية، وزعماء القبائل الذين يحكمون المنطقة التالية: من خراك حتى خلف مبادو قرب زيلع.

الفقرة الأولى: من الآن فصاعداً هناك صداقة بين فرنسا وزعماء المنطقة المذكورة.

الفقرة الثانية: تضع القبائل أراضيها تحت حماية فرنسا لكي تقوم بحمايتهم من كل الأجانب.

الفقرة الثالثة: تأخذ الحكومة الفرنسية على عاتقها مهمة تسهيل التجارة على الساحل وخاصة في أبادو.

الفقرة الرابعة: يتعهد زعماء القبائل ألا يبرموا أي اتفاق أو معاهدة مع الغير بدون موافقة حاكم أبخ.

حررت في أبخ في: 26 مارس سنة 1885م

توقيع حاكم أبخ

ليجاردي

بصمات زعماء القبائل

معاهدة الحكومة الايطالية

وسلطان بوصاصو

في 7 أبريل سنة 1889 م

أنا الموقع أدناه السلطان محمود يوسف سلطان منطقة بوصاصو، عملت
اختياري وقعت هذا الاتفاق ووضعت عليه "ختمي":

أضع جميع الأراضي التي أحكمها من رأس عواد إلى رأس كيبي، أي
نهاية وادي بخالي، تحت حماية الباخرة ريبدو المملوكة لحكومة ملك إيطاليا
بقيادة الكابتن باسيلي.

وأتعهد بالآ أوقع أي اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو أشخاص
آخرين. وأتعهد بأن أمنع حسب إمكانياتي أي مساس بالعدالة إزاء الرعايا
الإيطاليين وأصدقائهم الموجودين في الأراضي التابعة لي.
ولقد وقعت هذا الاتفاق وأنا في كامل قواي العقلية.

(توقيع) سلطان منطقة بوصاصو

الاتفاقية الايطالية - الحبشية لتحديد

الحدود الحبشية مع الصومال

الايطالي الموقعة في 16 مايو سنة 1908¹

الفقرة الأولى: خطوط الحدود التي تفصل بين الأراضي الصومالية التي تحكمها ايطاليا، وإمبراطورية الحبشة تبدأ من دلو عند التقاء نهر داور وجنالي، وتتجه شرقاً حتى ميديا وتترل إلى أسفل حتى نهر شيلي وكلها ستبقى تحت الحكم (arbitre) الايطالي، أما الأراضي والقبائل الواقعة شمالاً ذاتها فإنها ستصبح تحت حكم الحبشة.

الفقرة الثانية: الحدود فوق نهر شيلي، ستكون الخط عند الجزء الايطالي، أما القبائل المتواجدة على شمال هذا الجزء فستبقى داخل حدود الحبشة.

الفقرة الثالثة: القبائل في شمال نهر جوبا التي تحت نقطة الحدود ستكون ضمن المنطقة الايطالية وأما شمال نقطة الحدود فستكون داخل الحدود الحبشية.

(1) صلاح حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، العدد 49، يناير سنة 1982م، الكويت.

الفقرة الرابعة: بداية من نقطة نهر شبيلي تتجه الحدود شمال شرق، وهي تسير مع الخط المتفق عليه في سنة (1897م) مع الحدود الإيطالية وتبقى كل القبائل المتواجدة قرب الساحل في المنطقة الإيطالية. أما الأوغاد ين فستصبح من المنطقة الحبشية.

الاتفاق البريطاني - الفرنسي على تقسيم النفوذ في خليج تاجورا والساحل الصومالي فبراير سنة 1888م¹

أولاً: يفصل خط مستقيم بين الأراضي الواقعة تحت الحماية الفرنسية والبريطانية، ابتداء من نقطة على الساحل في مواجهة آبار هادو إلى هاباسوين، ومنها يمتد الخط عبر طريق القوافل حتى بياكابوبا، ومنها يسير الخط في طريق القوافل، ومن زيلع إلى هور مروراً في جلدب.

ثانياً: تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل خليج تاجورا بما فيها جزر موسى والباب الواقعة في الخليج وعلى القبائل التي تسكن غرب الخط المذكور أعلاه، مقابل أن تعترف الحكومة الفرنسية بحماية الحكومة البريطانية على الساحل الصومالي من شرق الخط المذكور سابقاً إلى نيدر زياد وبسلطتها كذلك على القبائل القاطنة شرق هذا الخط.

ثالثاً: تمتنع الحكومتان المتعاقدتان عن التدخل في مناطق نفوذ كل منهما.

رابعاً: تتعهد الحكومتان بعدم ضمّ هور إليهما أو وضعهما تحت نفوذهما، وكذلك بمقاومة محاولات أي دولة أخرى لضمّ هور.

(1) صلاح حافظ، عالم المعرفة، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، العدد 49، يناير سنة 1982م.

خامسا: تكفل الدولتان حرية التجارة عن طريق حماية استخدام طريق القوافل من زيلع إلى هور وكذلك منطقة جلدب.

سادسا: تتعهد الدولتان بمنع تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة في المنطقتين الواقعتين تحت نفوذهما.

الملحق الثالث

نصّ اتفاقية الوصاية الدولية

على إقليم تنجانيقا الصادرة في سنة (1946م)¹

((لما كان الإقليم المعروف بتنجانيقا تجرى إدارته طبقا للمادة (22) من ميثاق عصبة الأمم (société des nations) المتحدة تحت الانتداب المخول لجلالة ملك بريطانيا،

ولما كانت المادة (75) من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) الموقع في سان فرانسيسكو بتاريخ (26) من يونيو سنة (1945م)، تنص على إنشاء جهاز للوصاية الدولية للإدارة والإشراف على الأقاليم التي توضع تحت إشرافها بموجب اتفاقات فردية،

ولما كان بمقتضى المادة (77) من الميثاق المذكور، تنطبق قواعد الوصاية الدولية tutelle internationale على الأقاليم تحت الانتداب، وحيث أبدى جلالة الملك رغبته في وضع تنجانيقا تحت نظام الوصاية الدولية tutelle internationale المذكورة،

ولما كان وضع إقليم ماتحت نظام الوصاية الدولية tutelle internationale ينبغي أن يتم عن طريق اتفاقية للوصاية يتفق عليها بين الدول المعنية، وتقرها الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة (assemblée générale)

(1) صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، ط1، مكتبة النهضة المصرية، سنة 1980، القاهرة.

للأمم المتحدة وقد اقتنعت باتفاق الدول المعنية، بما فيها الدولة المنتدبة، طبقا للمادة (79) من الميثاق، تقرر بناء على ذلك الموافقة على القواعد الآتية للوصاية على تنجانيقا:

(مادة 2) يعين جلالة الملك بموجب هذا السلطة الإدارية لتنجانيقا، وتتولى مسئولية إدارة الإقليم حكومة جلالاته في المملكة المتحدة وشمال أيرلندا. (مادة 3) تلتزم السلطة القائمة بالإدارة، أن تدير شئون تنجانيقا بحيث تحقق الأهداف السياسية لنظم الوصاية الدولية *tutelle internationale*. كما تلتزم بالتعاون الكامل مع الجمعية العامة (*assemblée générale*) للأمم المتحدة ومع مجلس الوصاية (*conseil tutelle*) في ممارستهما لوظائفهما، وأن تسهل أي زيارات دورية لإقليم تنجانيقا قد ترى هذه الهيئات موحبا لها، في أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة.

(مادة 4) تكون السلطة القائمة بالإدارة مسئولة عن:

- (أ) الأمن والنظام والحكم (*arbitre*) والدفاع عن تنجانيقا.
 - (ب) ضمان قيام تنجانيقا بدورها في صيانة السلم والأمن الدوليين.
- (مادة 5) لتحقيق الأغراض سالفة الذكر، وسائر أغراض هذا الاتفاق فإن السلطة القائمة بالإدارة مخول لها:
- (أ) السلطات المطلقة للتشريع والإدارة والقضاء في تنجانيقا.
 - (ب) أن تدخل تنجانيقا في وحدات جمركية أو إدارية أو اتصالات
- فدرالية مع أقاليم مجاورة تخضع لإدارة السلطة القائمة بالإدارة أو لسيادتها.

(ج) أن تقيم القواعد البحرية والجوية أو الاستحكامات أو تعسكر قواتها، وتستخدمها في تنجانيقا، وأن تتخذ سائر الإجراءات التي تراها لازمة للدفاع عن الأقاليم.

(مادة 6) على السلطة القائمة بالإدارة أن تنمي تطور الأجهزة السياسية الملائمة، وعليها لتحقيق هذا الغرض أن توفر لشعب تنجانيقا نصيبا متزايدا في الإدارة والوظائف العامة في الإقليم، وتنمي ممارسة السكان العمل في الأجهزة التشريعية والاستشارية وفي حكومة الإقليم سواء منها المركزي أو المحلي، حسبما يكون مناسباً للظروف الخاصة بالإقليم وشعبه. وعليها أن تتخذ سائر الخطوات التي من شأنها تحقيق التقدم السياسي للسكان طبقاً للمادة 67 (ب) من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies).

(مادة 8) ينبغي على السلطة القائمة بالإدارة، عند وضع القوانين المتصلة بملكية وحقوق التصرف في الأراضي والموارد الطبيعية، أن تدخل في الاعتبار القوانين والعادات الوطنية فلا يجوز نقل ملكية الأراضي الوطنية، أو الموارد الطبيعية الوطنية، إلا بين الوطنيين، وبإجازة سابقة من السلطة العامة المختصة. كما أنه لا يجوز ترتيب حقوق عينية على أراضي الوطنيين أو مواردهم الطبيعية لغرض شخص وطني، إلا بإجازة سابقة من السلطة العامة المختصة.

(مادة 12) تتولى السلطة القائمة بالإدارة، حسبما يناسب ظروف تنجانيقا نشر التعليم الابتدائي، الذي يهدف إلى القضاء على الأمية، ويمكن من التقدم الثقافي والمهني للشعب، وأن توفر ما يقتضيه الحال من وسائل التعليم الأعلى، والفني.

(مادة 14) فيما عدا الاحتياطات المتعلقة بالنظام العام، تكفل السلطة القائمة بالإدارة لسكان تنجانيقا حرية القول والصحافة والاجتماع والشكوى.

(مادة 16) تقدم السلطة القائمة بالإدارة إلى الجمعية العامة (assemblée générale) تقريراً سنوياً على أساس ما يرسمه مجلس الوصاية (conseil tutelle) لها. وتعين السلطة القائمة بالإدارة ممثلاً لها لحضور جلسات مجلس الوصاية (conseil tutelle) التي يبحث فيها التقارير بتنجانيقا.

(مادة 19) إذا ثار أي نزاع ما - بين السلطة القائمة بالإدارة، وعضو آخر في الأمم المتحدة - يتصل بتفسير أو تطبيق قواعد هذا الاتفاق، ولم يتيسر تسويته عن طريق المفاوضة أو أي طريق آخر، ينبغي أن يطرح أمام محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) المنصوص عليها في القسم الرابع عشر من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies).

الملحق الرابع

مذكرة رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية حول النزاع بين إثيوبيا وارتيريا¹

أصدرت الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الإفريقية مذكرة حول موضوع المحادثات غير المباشرة التي دارت بين إثيوبيا وارتيريا في عاصمة الجزائر هذا نصها الكامل:

1- بدعوة من فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية نظمت محادثات غير مباشرة بعاصمة الجزائر ما بين 29 أبريل و 5 مايو سنة 2000م، وذلك بين وفد لإثيوبيا بقيادة وزيرها للشؤون الخارجية السيد/سيوم مسفين ووفد لارتيريا بقيادة وزيرها للشؤون الخارجية السيد/هايلي وولدنسي.

2- أدار هذه المحادثات غير المباشرة السيد/احمد أويحي الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية بمشاركة السيد/حنييت الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية. فضلا على ذلك استفاد هذا المجهود من أجل تحقيق السلم من دعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوفد ضم السيدة/سوزان رايس مساعدة كاتبة الدولة للشؤون الإفريقية

(1) رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 2004 ، قبل إنشاء الاتحاد الإفريقي.

والسيد/انتو ني ليك المستشار الوطني السابق لشؤون الأمن من جهة، ومن قبل الاتحاد الأوروبي ممثلا من طرف السيد/ميلاني السفير مساعد السيد سري الممثل الخاص الذي انضم من بعد شخصيا إلى الأعمال من جهة أخرى.

3- كانت الغاية من محادثات الجزائر غير المباشرة أن تتيح للطرفين الخروج باتفاق حول "ترتيبات تقنية مثبتة" بغية تنفيذ مخطط التسوية السلمية للنزاع القائم بين إثيوبيا وارتيريا وهو المخطط المتضمن في الاتفاقية الإطار والكيفيات اللتين وافق عليهما الطرفان وزكتهما قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر في يوليو سنة 1999م.

4- بهذا الصدد من الفائدة التذكير أولا بمختلف المراحل التي قطعتها جهود السلام التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية منذ انعقاد مؤتمر القمة الخامس والثلاثين بالجزائر في يونيو 1999م:

أولا: أثناء جولته الأولى في المنطقة ما بين 22 و 25 يوليو 1999م طلب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية من الطرفين أن يقوموا بتوقيع اتفاقية الإطار والكيفيات ومن ثمة المضي إلى تنفيذهما. غير أن إثيوبيا أشارت إذ ذاك إلى أنه ينبغي أن يكون التوقيع بعد الانتهاء من إتمام التفاصيل الأخيرة المتعلقة بالتطبيق ملتزمة من منظمة الوحدة الإفريقية أن تضبط هذه التفاصيل وأن تعرضها على الطرفين على ألا تكون محل تفاوض.

ومن ناحيتها لم تعترض ارتيريا التي كانت تحبذ القيام فورا بتوقيع الاتفاقية الإطار والكيفيات على العرض المسبق للتفاصيل الأخيرة من قبل

منظمة الوحدة الإفريقية وقبلت هي الأخرى أن تكون هذه الوثيقة غير قابلة للتفاوض.

ثانيا: في مستهل غشت 1999م قامت منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، بمساهمة منظمة الأمم المتحدة (ONU) التي يتعين عليها دعم تطبيق مخطط السلام، بإعداد وثيقة تحت عنوان "ترتيبات تقنية" تتضمن التفاصيل المطلوبة. وقام الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) بتقديم هذه الموافقة التقنية على كلا الطرفين وذلك ما بين 5 و10 غشت 1999م.

وإذ ذاك أعلنت إرتيريا رسميا موافقتها على المواصفات التقنية في حين أن إثيوبيا أبدت من جانبها اعتراضات على بعض البنود التي رأت أنها مخالفة بما كانت عليه في الاتفاقية الإطار والكيفيات وطلبت كذلك توضيحات حول تلك النقاط.

ثالثا: تولت منظمة الوحدة الإفريقية إعداد التوضيحات التي طلبتها إثيوبيا وذلك بمساهمة منظمة الوحدة الإفريقية خلال زيارة للمنطقة في نهاية شهر غشت 1999م بتسليم هذه التوضيحات لإثيوبيا كما أبلغها إلى إرتيريا. وإذا اعتبرت أن الجواب لم يكن على الوجه المحبذ طلبت مهلة للتفكير. رابعا: قام الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية بزيارة للمنطقة في نهاية شهر أكتوبر 1999م ولم يتأت الحصول على تطور للوضع. غير أنه تم الطلب من إثيوبيا أن تعرض كتابيا وجهات نظرها في الترتيبات التقنية لتمكين منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) من دراستها وتم اطلاق إرتيريا بهذا الوضع.

خامسا: في نهاية نوفمبر 1999م وجهت إثيوبيا إلى منظمة الوحدة الإفريقية مذكرة ضمنتها وجهات نظرها حول الترتيبات التقنية. وإثر ذلك دارت محادثات بين منظمة الوحدة الإفريقية وإثيوبيا قصد التعرف على النظرة التي يقبل بها هذا البلد الترتيبات التقنية وهي النظرة التي تم تدوينها في وثيقة تحضيرية بعنوان "وثيقة على سبيل البيان".

سادسا: ما بين 24 فبراير و 4 مارس 2000م انتقل الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية مرة أخرى إلى المنطقة.

وبهذه المناسبة لاحظ محتوى الوثيقة "وثيقة على سبيل البيان" كان يعكس حقا وجهات النظر التي تقبل بها إثيوبيا واطلع هذا الطرف بأنه سيطلب من إرتيريا القبول بالمشاركة في محادثات جديدة قصد التوصل إلى "ترتيبات تقنية مثبتة" ومقبولة من قبل الطرفين.

ولقد تم عرض ذلك على إرتيريا التي قبلت بعد مناقشات طويلة على مبدأ المشاركة في "محادثات عن قرب".

وقامت منظمة الوحدة الإفريقية بإعلان هذه الخطوة التي تحققت في مسار السلام، وذلك في البيان الذي أصدرته يوم 5 مارس 2000م وهو البيان الذي أعلن وجود نقاط توافق بين الطرفين حول مضمون التوافقات التقنية، وأوضح أن المحادثات عن قرب، ستم قصد إيجاد الحلول لمواطن الخلاف.

من بين نقاط التوافق بين الطرفين التي أعلنت عنها منظمة الوحدة الإفريقية نذكر على الخصوص ما يلي:

1- تأكيد الموافقة على الاتفاقية الإطار والكيفيات وكذا على أنه

ينبغي أن تعكس الموافقات التقنية المثبتة مضمون الوثيقتين

المذكورتين اللتين زكتهما منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر.

ب- كون أن تأويل الاتفاقية الإطار والكيفيات لا يخول إلا لمنظمة الوحدة الإفريقية وحدها وبمسؤوليتها.

ج- الالتزامات التي يتعهد بها الطرفان عندما يتوصلان إلى توقيف المواجهات، توقيف كل الهجومات البرية والجوية أو البحرية، توقيف كل عمل آخر من شأنه أن يعيق تطبيق مخطط السلام، ضمانات حرية التحرك والحماية للملاحظين العسكريين الدوليين، مراعاة قواعد القانون الإنساني الدولي.

د- اتفاق الطرفين على أن يعهدا للجنة محايدة مهمة تفتيش المواقع التي يتعين على كل منهما أن تسحبا منها قواتها أو أن تعيد إليها إدارتها المدنية في إطار العودة إلى الوضع الذي كان سائدا في تاريخ 6 مايو 1998 وذلك طبقا للكيفيات على أن تكون جوانب أخرى من هذا الإجراء محل اتفاق.

هـ- الآجال التي يتعين منحها بعد الشروع في التطبيق لإعادة نشر القوات واستعادة الإدارة المدنية المنصوص عليهما في الكيفيات.

و- كون أنه لا مسار تفتيش المواقع ولا إعادة نشر القوات ولا حتى عودة الإدارة المدنية لا يعتمد بها في تحديد مجال المواقع الإقليمية المعنية الذي سيحدد في إطار ضبط الحدود الدولية بين البلدين.

ز- الإجراءات التي يتم بها تحديد وتثبيت معالم الحدود الدولية على يد وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، التي ستعمل في كنف الحياد والشفافية، وكذا الإجراءات التي تعتمد في إقامة آلية التحكيم (arbitrage) الذي سيبت في النزاعات المحتمل وقوعها أثناء هذه العملية. والأمر سواء بالنسبة للحق المعترف به لكل طرف في أن يعرض على وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة كل عنصر في حوزته بما في ذلك الوثائق والشهادات الشفهية والحق في التعقيب على النتائج التي تتوصل إليها هذه الهيئة.

5- يتجلى من خلال ما سلف من التذكير أن المحادثات غير المباشرة التي دارت بعاصمة الجزائر كانت الغاية منها مساعدة الطرفين على التوصل إلى ترتيبات تقنية مثبتة انطلاقاً من مواقف مقبولة من قبل كلا الطرفين وهي المواقف التي وقعت عليها إرتيريا في "الترتيبات التقنية" وإثيوبيا في "الوثيقة على سبيل البيان".

6- كان من المزمع كذلك أن تنطلق المحادثات غير المباشرة من نقاط التوافق الهامة بين الطرفين وكان لهذه المحادثات كما هو الشأن في كل حل سلمي يقتضي موافقة الطرفين أن تساعد هذين الطرفين على الاتفاق حول "الترتيبات التقنية المثبتة" وإلا أن تتيح لمنظمة الوحدة الإفريقية فرصة مساعدتهما على التوصل إلى ترتيبات مقبولة في كنف مراعاة الاتفاقية الإطار والكيفيات اللتين تظلان العنصرين الجوهرين في مخطط السلام.

7- لم يتأت مع الأسف مباشرة المحادثات في صلب الموضوع لكون إرتيريا طلبت التوقيع المسبق لاتفاقية الإطار والكيفيات وتوقيف إطلاق النار في حين أصرت إثيوبيا على الموقف الذي كانت عليه في يوليو 1999م أي أن التوقيع المذكور لا يتم إلا بعد الانتهاء من ضبط الترتيبات التقنية. كل الجهود المبذولة من قبل الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية بمساندة ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لم تتوصل إلى ثني إرتيريا وإثيوبيا عن موقفهما. ولهذا السبب تحتم تأجيل المحادثات غير المباشرة بعد أسبوع من الجهود.

8- بمناسبة الجولات الأخيرة التي تمت يوم 5 مايو 2000م مع كل من الوفدين أعرب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية للطرفين عن عميق انشغال منظمة الوحدة الإفريقية جراء هذا الانحباس الذي يطراً على المسار السلمي.

وطلب من وفدي كل من إثيوبيا وإرتيريا أن ييلفا إلى أعلى سلطاتهما الوطنية النداء الملح الذي يوجه إليهما الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية باسم كل إفريقيا إلى أن تتحليا بالتعقل وبأن تعيد التقييم لموقفهما على ضوء الانحباس الطارئ وأن تقبلا بإيفاد وفديهما لاحقاً من أجل استئناف المحادثات غير المباشرة قصد تناول صلب المشاكل العالقة أي إتمام ضبط ترتيبات تقنية المثبتة وفق الاتفاقية الإطار والكيفيات والسماح لذلك بتطبيق مخطط السلام الذي زكته كل من منظمة الوحدة

الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة من أجل تسوية سلمية ونهائية
للزراع بين الأشقاء القائم بين البلدين.

كما ذكر الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة
الوحدة الإفريقية الطرفين بأن منظمة الوحدة الإفريقية
ومنظمة الأمم المتحدة والشركاء المساندين لمسار السلام هذا
التزموا بأن يتابعوا عن كثب وأن يساندوا التطبيق التريه
لمخطط تسوية النزاع القائم بين إثيوبيا وإرتريا.

ولقد تم توجيه هذا النداء نفسه والتعبير عن هذا
التعهد نفسه لكل الطرفين من قبل كل من وفد الولايات
المتحدة الأمريكية ووفد الاتحاد الأوروبي اللذين كانا
حاضرين بعاصمة الجزائر في إطار مساندة جهود منظمة
الوحدة الإفريقية.

9- باسم فخامة عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية
شكر ممثله الشخصي ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية
والاتحاد الأوروبي على المساندة التي ما انفك يقدمانها لجهود
تحقيق السلم المبذولة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية من أجل
التسوية السلمية للنزاع القائم بين إثيوبيا وإرتريا.

الملحق الخامس

بيان السيد وزير الدولة بوزارة الخارجية

السودانية د. التجاني صالح فضيل

أمام جلسة مجلس السلم والأمن الإفريقي حول

مشكلة دارفور

13 أبريل 2004م

سيدتي الرئيسة ،

السادة أعضاء المجلس الموقرين ،

سعادة السفير سعيد جنيد ؛ مفوض السلم والأمن ،

أود في البدء أن أشكر مجلسكم الموقر على اهتمامه بقضايا السلام في السودان؛ وفي القارة الأفريقية بصورة عامة .. وهو اهتمام يعبر بحق عن تطلعاتنا وآمالنا المعقودة على هذا المجلس الوليد لتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع القارة الإفريقية.

وأرجو أن تسمحوا لي أن أخطب جلستكم اليوم لإلقاء الضوء على تطورات الأوضاع في إقليم دارفور بغرب السودان؛ والتي يبحثها مجلسكم الموقر اليوم .

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان وتقدر مساحته بحوالى المائتى ألف ميل مربع؛ وهي تساوي خمس مساحة السودان .. وللإقليم حدود مشتركة مع كل من الجماهيرية الليبية وجمهورية تشاد وأفريقيا الوسطى .. ويبلغ عدد سكانه حوالى الخمسة ملايين نسمة؛ ينتمون لأكثر من ثلاثين قبيلة ومجموعة عرقية.

تعود جذور هذه المشكلة إلى حقيقة أن معظم سكان إقليم دارفور يحترفون الرعي والزراعة كحرفتين أساسيتين .. ويتحرك الرعاة طلباً للمياه والمرعى الذي ظل يؤدي إلى حدوث احتكاكات ونزاعات بين القبائل التي تعتمد في معيشتها على الرعي وبين تلك التي تمارس الزراعة .. غير أن تلك الاحتكاكات والنزاعات كان يتم احتواؤها بواسطة أعيان القبائل وفق أنماط متعارف عليها تقليدياً .. إلا أن ظاهرة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي خلال العقدين الماضيين أدت إلى تقليل مساحات الرعي وضمور في موارد المياه الذي زاد من وتيرة الاحتكاكات وقد تزامن ذلك مع سهولة الحصول على الأسلحة الأوتوماتيكية بسبب النزاعات في المنطقة يضاف إلى ذلك انحسار سلطة الزعامات التقليدية التي كانت قادرة على احتواء آثار النزاعات عبر مجالس الصلح..

إن تصوير هذا الصراع بأنه صراع عرقي بين قبائل عربية وغم عربية تنفيه الحقائق التالية أولاً يمتاز إقليم دارفور بتمازج بين المجموعات السكانية بفضل

الزواج بين أفراد القبائل دون استثناء ثانياً إننا نشهد صراعاً بين قبائل تصنف بأنها عربية مثل الصراع الدموي الذي حدث بين قبيلتي الماهرية وبني هلبة أو صراعاً بين قبائل تصنف بأنها غير عربية مثل الصراع الدموي الذي حدث بين قبيلتي الميما والزغاوة .

إن التدهور البيئي قد أفرز ظاهرة أخرى ألا وهي ظاهرة النهب المسلح وهي ظاهرة منتشرة لسوء الحظ في غير قليل من الدول الأفريقية أسهمت في خلق حالة اضطراب أفرزت بدورها مجموعات مسلحة غير منضبطة .

وبطبيعة الحال فقد استوجب هذا الوضع أن تضطلع الدولة بمسئولياتها وواجباتها في الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين حيث قامت الدولة بإقامة محاكم خاصة لضمان سرعة البت في جرائم النهب المسلح كما أنها شرعت في توفير خدمات التعليم ومشروعات البنية الأساسية تمهيداً لتنمية شاملة إلا أن الخارجين عن القانون أعاقوا سير تلك المشروعات كما نبين لاحقاً .

إن أجواء عدم الأمان التي سادت الإقليم بفعل النهب المسلح والصدامات القبلية شهدت عند بداية العام المنصرم ميلاد مجموعات قبلية مسلحة ذات مطالب محلية أردفتها بمطالب سياسية عند اختراقها بواسطة حزب المؤتمر الشعبي المعارض الذي يقوده د. التراي . تسعى هذه المجموعات لتحويل القبيلة من كيان اجتماعي إلى كيان سياسي وهو ما يعرض أفريقيا لمخاطر جمة .

إن المطالب التنموية تتناقض وأفعال هذه المجموعة إذ لا يعقل أن يطالب أحد بالتنمية ويغتال العاملين فيها مثل اغتيال مدير مشروع جبل مرة ومهندس الاتصالات واغتيال ثلاثة مهندسين يعملون في مشروع مياه الريف . امتد نشاط

هذه المجموعة إلى إعاقة الإغاثة بمهاجمة شاحنات الإغاثة وهو الأمر الذي دفع أصحاب الشاحنات بالامتناع عن نقل الإغاثة مما زاد من معاناة المواطنين.

سيدتي الرئيسة ؛

لقد اتخذت حكومة السودان عدداً من الإجراءات الحكيمة لمواجهة تدهور الوضع في دارفور أهمها الجلوس للتفاوض وحتى مع بعض المجموعات المسلحة ووقعت معها اتفاق سلام في أبشي في سبتمبر 2003 إلا أن هذه المجموعات لم تلتزم فأدى ذلك إلى فشل التفاوض ولم تجد الحكومة بداً إلا بتحمل مسئولياتها بنسبها على كل المواقع وإلحاق هزيمة بها.

أصدر السيد رئيس الجمهورية عقب ذلك حزمة من القرارات أهمها وقف العمليات العسكرية الكبيرة، العفو عن حاملي السلاح، فتح ممرات الإغاثة، جمع السلاح من كل الجماعات غير النظامية ... إلخ، تابعت الحكومة مساعيها لإيجاد حل للمشكلة وبخاصة معاناة النازحين واللاجئين وذلك بالدخول في مفاوضات بأنجمينا بين 3/30 - 2004/4/9م برعاية فخامة الرئيس التشادي إدريس ديبي والإتحاد الإفريقي. تمكن الطرفان من الوصول إلى وقف إطلاق النار ابتداءً من 2004/4/11م ووقع الطرفان على بروتوكول العون الإنساني لضمان سير الإغاثة وتأمين الجوانب الانسانية. وأكدت وثيقة وقف إطلاق النار التزام الطرفين بوقف الحملات الإعلامية العدائية والعمل سوياً لتحقيق السلام في دارفور، كما تشتمل الوثيقة على آليات وترتيبات وقف إطلاق النار. وأهمية الوثيقتين تكمن في أنهما جمعتا كل الحركات المسلحة في دارفور مشاركة قيادتها الميدانية .

ويمثل حرص الحكومة على متابعة أعمال هذه المفاوضات بالزيارة التي قام بها فخامة الرئيس عمر البشير إلى أنجمنينا في 2004/4/11 حيث التقى الرئيس إدريس دبي ورافقه في تلك الزيارة السيد السفير سعيد جنيد مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي والذي أجرى بدوره اتصالات بالخرطوم بعد عودته من أنجمنينا لبحث ترتيبات وقف إطلاق النار وجولة المفاوضات القادمة، وهذا ما يؤكد حرص حكومة السودان على دور الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات في القارة.

وقد رحب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي البروفيسور ألفا عمر كوناري باتفاق أنجمنينا مشيداً بالعزيمة السياسية والمرونة وروح الوفاق التي لازمت أطراف النزاع وهنا الرئيس التشادي على الدور الذي قام به، كما ناشد المجتمع الدولي (communauté internationale) تقلم العون الإنساني العاجل للمتأثرين. من جانب آخر رحب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بالاتفاق وقال في بيان صحفي أنه يثق في أن هذا الاتفاق يترتب عليه وقف فوري للأعمال العسكرية ونهاية الهجمات على المدنيين وكذلك فتح الطريق أمام المنظمات الإنسانية للوصول للمتأثرين .

وتأكيداً لمبدأ المسئولية والشفافية وجهت الحكومة السودانية دعوة للأمين العام للأمم المتحدة لإرسال بعثة على مستوى عال لتقصي الحقائق على الطبيعة في إقليم دارفور، وستوفر حكومة السودان كامل تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة لتمكينها من زيارة كافة المناطق التي ترغب في زيارتها ومقابلة كافة الأشخاص الذين ترغب في مقابلتهم .

هذا وقد تم الإعلان عن زيارة يقوم بها فريق من الأمم المتحدة قوامه عشرة أعضاء برئاسة جان أفلاند وكيل الأمن والأمن العام للشئون الإنسانية لمناطق دارفور الثلاث خلال الفترة من 18 إلى 21 أبريل الجارى 2004م بهدف تقدير الاحتياجات الإنسانية للمتضررين .

وفي خطوة أخرى تؤكد جدية الحكومة السودانية، شكل رئيس الجمهورية لجنة وزارية فى السابع من أبريل الجارى بعضوية وزراء الخارجية، الداخلية، الدفاع، الشئون الإنسانية، حددت مهامها بمايلى :-

1/ السيطرة على المجموعات المسلحة غير المنضبطة التى تهدد أمن وسلامة المواطنين وتعيق انسياب الإغاثة.

2/ فتح كافة ممرات الإغاثة وضمان الوصول إلى المناطق التى تحتاج إلى العون الإنسانى.

3/ توفير الاحتياجات الضرورية لكافة السكان المتأثرين بالزراع .

4/ خلق الأجواء الملائمة لتحقيق الاستقرار وتطبيع الأوضاع فى دارفور.

قام وفد برئاسة السيد وزير الخارجية بزيارة إقليم دارفور فى الثامن من أبريل الجارى، برفقة سفراء الولايات المتحدة، فرنسا، الاتحاد الأوروبى ومديري مكاتب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كاليونسيف، منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمى، بالإضافة إلى منسق الأمم المتحدة، كذلك صاحب الوفد فى هذه الزيارة مراسلون لوكالات الأنباء الكبرى مثل رويتر، هيئة الإذاعة البريطانية، وتلفزيون العربية، وعدد من الصحفيين السودانيين ومديري المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة فى السودان، ولعل هذا يؤكد أن الحكومة السودانية ليس لديها ما تخفيه.

وقد أكد عضو اللجنة المذكورة السيد وزير العدل في اجتماع موسع ضم منظمات المجتمع المدني بتقديم كل الخارجين عن القانون إلى محاكمات، مؤكداً على سيادة حكم القانون في هذه المرحلة.

من جانب آخر، وفي سبيل إيجاد حل سلمي شامل لهذا النزاع تقوم الحكومة بالتحضير لمؤتمر جامع بمشاركة كافة أبناء دارفور والمهتمين لمعالجة مشكلة دارفور معالجة شاملة بعيداً عن الحلول الجزئية مع هذه المجموعة أو تلك.

أصدر السيد رئيس الجمهورية توجيهات مباشرة للقيام بعمل مكثف في المرحلة القادمة لإعادة الثقة ومعالجة أى آثار جانبية ترتبت على الأحداث في مجال الخدمات أو الجانب الإنساني ونشر ثقافة السلام .

إن حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وقرار وقف إطلاق النار تفرغ الحملات الإعلامية التي تقودها بعض الجهات ضد الحكومة السودانية من محتواها، ولا شك أنكم تتفقون معنا في أن مثل هذه الحملات تسمم أجواء المفاوضات وتدفع بالطرف الآخر إلى التعنت مما يمثل عقبة أمام الوصول إلى حلول شاملة وعاجلة .

الملحق السادس

خطة العمل الدولية الخاصة بدarfur

الهدف من الخطة:

تهدف هذه الخطة إلى إيجاد الملاءمة لاستعادة السلام والأمن والاستقرار والتنمية في دارفور. وفي هذا السبيل فإن حكومة السودان تلتزم بخطة العمل هذه لكي تعطي مؤشرات مبكرة للمجتمع الدولي على قيامها تقدم في تطبيق قرار مجلس الأمن (conseil de sécurité) رقم 1556 بحلول التاريخ النهائي المحدد في القرار وهو الثلاثين أغسطس وكذلك البيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة الصادر في 3 يوليو، وفي حين يتوجب الإقرار أنه قد لا يكون ممكناً لحكومة السودان أن تفي بكل الأعمال التي يمكن للحكومة القيام بها الآن لإظهار التزامها باحترام القرار.

إن خطة العمل هذه قد جرى إعدادها على ضوء المباحثات والمقترحات التي تم تناولها في الاجتماع الثاني للآلية المشتركة للمتابعة والذي ترأسه من الجانب السوداني الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية، ومن جانب الأمم المتحدة السيد يان برونك الممثل الشخصي للأمين العام في يوم 2004/8/2.

الإجراءات المطلوب اتخاذها:

1- تحديد وتأمين مناطق آمنة:

- تقوم حكومة السودان بتحديد مناطق في دارفور بمن أن يتم تأمينها في خلال ثلاثين يوما ويمكن لهذه المناطق أن تشمل معسكرات النازحين الحالية ومناطق حول مدن وقرى تتواجد بها كثافة عالية من السكان المحليين. وتقوم حكومة السودان بعد ذلك بتأمين الطرق التي تربط بين هذه المناطق. وتقوم بهذه الخطوات الشرطة السودانية لدعم الثقة التي أوجدتها إعادة نشر القوات المسلحة السودانية. وسيسمح ذلك للمواطنين في مرحلة أولى بالوصول إلى هذه المناطق وممارسة حياتهم العادية فيما يتعلق بما يلي:

(1) الحركة من وإلى أماكن الحصول على المياه والطعام.

(2) رعاية الماشية.

(3) ممارسة العمل الفلاحي في أراضيهم.

ويمكن تحقيق ذلك بعدد من الوسائل منها:

(1) إقامة دفاعات ثابتة حول القرى والمعسكرات.

(2) إقامة نقاط تفتيش على الطرق ذات الصلة.

(3) توفير أطواف حماية لقوافل السيارات وغيرها.

2- التحكم في أنشطة القوات المسلحة السودانية:

كل العمليات الهجومية للقوات المسلحة السودانية في الأماكن الآمنة المقترحة سوف تتوقف على الفور. ذلك يشمل أي عمل هجومي ضد مجموعات المتمردين. وستمارس القوات المسلحة السودانية ضبط النفس

وتفادي الرد على أنشطة التمرد رغم حقها في الدفاع عن النفس. وسيستبع ذلك إعادة نشر القوات المسلحة بطريقة لا تجعلها في اتصال مباشر مع المعسكرات والمدنيين وسيؤدي ذلك إلى إثبات توفر الإرادة السياسية ويساعد في بناء الثقة بين المواطنين المحليين.

3- التحكم في أنشطة مجموعات التمرد:

بناء على اتفاق وقف إطلاق النار فإن حكومة السودان ستطلب مجموعة التمرد المشاركة في محادثات السلام في دارفور إن تمتنع على الفور عن القيام بأي عمليات عسكرية هجومية في المناطق الآمنة. وستوقع حكومة السودان من الاتحاد الأفريقي (union africaine) والشركاء الآخرين أن يضغطوا على مجموعات المتمردين في سبيل الالتزام باحترام وقف إطلاق النار ووضع السلاح، ويمكن لاحقاً جمع هذا السلاح في إطار عملية كاملة لترحل وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم .

4- التحكم في أنشطة الميليشيات المسلحة:

تقوم حكومة السودان بتحديد وتوضيح الميليشيات التي لديها تأثير عليها وإصدار التعليمات إليها لإيقاف أنشطتها على الفور ووضع أسلحتها، ويمكن لاحقاً جمع هذه الأسلحة في إطار برنامج متفق عليه لجمع ونزع السلاح وتسريح المقاتلين على أن يشمل ذلك البرنامج نزع سلاح المتمردين والميليشيات المسلحة الأخرى.

5- الاتفاق بشأن المراقبين العسكريين:

تقوم حكومة السودان بدعوة لجنة إطلاق النار بمراقبة الوفاء بالالتزامات المشار إليها أعلاه.

6) إظهار الالتزام السياسي بمباحثات السلام:

تقوم حكومة السودان بإصدار إعلان واضح عن التزامها بالدخول في مفاوضات سلام بشأن دارفور في أقرب وقت ممكن في أي مكان يحدده الاتحاد الإفريقي (union africaine). وتعمل حكومة السودان على تجديد التزامها بتحقيق نجاح المباحثات بصورة عاجلة في سبيل توفير الأمن وللقضاء على الأسباب الأساسية للتراع. ولحكومة السودان أن تتوقع أن يقوم مجلس الأمن (conseil de sécurité) والاتحاد الإفريقي (union africaine) بالضغط على المتمردين بذات الطريقة في هذا الشأن.

7) تقوم حكومة السودان بطلب الحصول على دعم من الاتحاد الإفريقي (union africaine) والجامعة العربية للمساعدة في حل الأزمة بتوفير الموارد المالية واللوجستية وكذلك المراقبين.

8) طلب الدعم من الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي (communauté internationale):

تقوم حكومة السودان من خلال الأمم المتحدة بطلب توفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة لمواجهة الأعباء المذكورة أعلاه أعلاه في خلال

الإطار الزمني المتضمن في قرار مجلس الأمن (conseil de sécurité) رقم 1556.

9) تقوم حكومة السودان بالتوقيع على اتفاق مع منظمة الهجرة الدولية نيق للإشراف على والمساعدة في العودة الطوعية للاجئين إلى ديارهم. وتقوم حكومة السودان بتأكيد سياستها الخاصة بألا تكون هناك عودة غير طوعية.

10) تقوم حكومة السودان بالعمل مع الزعماء المحليين بتنظيم مؤتمر للحصول على عونهم في بناء السلام والقيام بمسؤوليات في مجال الأمن والإدارة وحل التفاعات.

11) تقوم حكومة السودان بالحفاظ على وتحسين الإنسانية بدعم المجتمع الدولي (communauté internationale) وفي سبيل تحقيق ذلك تلتزم حكومة السودان بتمديد فترة سريان الإجراءات السريعة الخاصة بوصول العون الإنساني إلى دارفور حتى يوليو 2005.

12) تبدأ حكومة السودان بالدخول في محادثات مع القيادات المحلية وغيرهم بهدف تكوين لجنة لإعادة التأهيل والتنمية والمصالحة في دارفور. التوقيع:

• د. مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية ع/ حكومة السودان

• أيان بروتوك الممثل الخاص للأمين العام ع/ الأمم المتحدة

الخرطوم في 5 أغسطس (غشت) سنة 2004

المصادر والمراجع

- الدكتور/محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، عالم المعرفة، سنة 1980م، العدد34، الكويت.
- علي المنتصر فرفر، إفريقيا: قضايا ومشكلات وطموحات، ط2، سنة 1988م، الجماهيرية الليبية.
- صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، ط1، مكتبة النهضة المصرية، سنة1980م، القاهرة.
- انتقالية واستشفاف، العدد 2، سنة 1999م، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر.
- انتقالية واستشفاف، العدد3، سنة2001م، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر.
- شارل روسو، القانون الدولي (droit international) العام، الأهلية للنشر والتوزيع، سنة 1982م، بيروت، لبنان.
- الدكتور/محمد المجذوب، محاضرات في القانون الدولي (droit international) العام، الدار الجامعية.
- الدكتور/عمر سعد الله، القانون الدولي (droit international) للحدود، الجزء الثاني، ط1، سنة2003م، الجزائر.
- نعيم قذّاح، التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، سنة1975م، الجزائر.
- السياسة الدولية، العدد110، أكتوبر سنة1992م، القاهرة.

- الوحدة، العدد 97، أكتوبر سنة 1992م، الرباط، المغرب.
- الدكتور/عبد العزيز مريحان، دروس في المنظمات الدولية (1969م-1970 م)، دار النهضة العربية بالقاهرة، مصر.
- عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2004م، مصر، القاهرة.
- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49، سنة 1982م، الكويت،
- عالم المعرفة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر/سبتمبر سنة 1999م، الكويت.
- خطب ورسائل الرئيس الجزائري السيد/عبد العزيز بوتفليقة (14 يناير-30 أبريل سنة 2001م)، الجزء الأول، الجزائر.
- صوت الأحرار(صحيفة جزائرية)، العدد 1934، يوليو سنة 2004م.
- صوت الأحرار(صحيفة جزائرية)، العدد 1895، مايو سنة 2004م
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد 1084، مايو سنة 2004م.
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية) العدد 1143، غشت سنة 2004م.
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد 1938، يوليو سنة 2004م.

للمؤلف

- 1- الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية سنة 2004، دمشق.
- 2- النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية، سنة 2003، الجزائر.
- 3- أزمة لوكربي بين منطق القانون والتعنت الغربي، دار الفكر، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999، الجزائر.
- 4- منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2000، الجزائر.
- 5- التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2000، الجزائر.
- 6- الإعلام والمستقبل: أفكار ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.
- 7- الصراع العربي - الإسرائيلي: ما أشبه اليوم بالبارحة، مطبعة البعث بقسنطينة، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.
- 8- أحداث متحركة ... وفواصل لم تنته، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.
- 9- فضاءات حرة في الاقتصاد والدين والثقافة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.
- 10- هجرة الكفاءات العربية: دوافعها واتجاهاتها، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.

- 11- التصحر: ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2003، الجزائر.
- 12- الإعلام والتنمية: قضايا.. وطموحات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2004، الجزائر.
- 13- آخر الدواء... الديمقراطية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، سنة 2003، الجزائر.
- 14- نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، سنة 2004، الجزائر.
- 15- الحوار بين الشمال والجنوب: نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة أولى، سنة 2004، مصر.
- 16- النظام العالمي الجديد للإعلام، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2005
- 17- الانفجار السكاني في العالم: من تحديات العولمة .. إلى الفجوة الرقمية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2005

مطابع الطار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨

هذا الكتاب

ورثت القارة الأفريقية عن المستعمرين أزمات عدة لا تزال تكابد آثارها المدمرة حتى اليوم ،
فزيادة على أزمة الحدود التي لا تزال تلقى بظلالها على القارة ، هناك نزاع البحرات الكبرى
بين زائير ورواندا والبوروندى ، ونزاعات أخرى تتميز بالجانب الدينى تارة ، وأخرى بالجانب
العراقى ، وهى نزاعات ناتجة عن الحرب الباردة التى سارت القارة فى فلكها ، وقد استوقعت
هذه النزاعات برمتها القادة السياسيين الأارقة - وتستوقف اليوم النخب الإفريقية .

كما يتناول الكتاب تأثير التدخل الأجنبى فى القارة الأفريقية خاصة القوى العظمى منها ، فى
الحرب الباردة أو فى التشكيلة الجديدة لموازين القوى العالمية بقيادة الولايات المتحدة اليوم ،
زيادة على ضعف التسيير الإفريقى للأداء السياسى الذى أثبت عجزه فى إقامة دول ذات مصداقية .

★ أسباب انزاعات الإفريقية ؟

★ دور مجلس السلم والأمن الإفريقى فى حل النزاعات ؟ وبأى قوة ؟

★ الإداة الإستعمارية فى ظل الوصايا الدولية ؟

★ كيف يمكن إعادة إستعادة المثل الإفريقية القومية المشتركة ؟

هذه التساؤلات وغيرها هى ما حاول الكتاب وضعها فى الميزان .

والله ولى التوفيق ،،،

الناشر

عبد الحى أحمد فؤاد

صدر أيضاً للناشر

★ الحوار بين الشمال والجنوب

★ نزاعات الحدود العربية

★ آخر الدواء ... الديمقراطية

★ الدولة رؤية سوسيولوجية

★ الدولة الجزائرية الحديثة

★ تطور السياسة الدولية

★ دراسات فى الفلسفة السياسية

★ إرهابات غزو العراق ونهاية

★ الإعلام السياسى والرأى العام

★ الوجيز فى مناهج البحوث الس

★ الدعاية السياسية وتطبيقاتها

★ أساسيات الرأى العام

★ الدولة فى الفكر العربى الحديث

★ الحرب النفسية

Bibliotheca Alexandrina



0651510



0134400000018590

النزاعات فى القارة
الأفريقية

40.00

Baroud Team

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة - القاهرة

تليفون : 6242520 - 6246252 (00202)

فاكس : 6246265 (00202)

I.S.B.N

977-358-087-3